

المنظمة العربية للتربية
والثقافة والعلوم
تونس

تعزير صورة المرأة في المناهج الدراسية العربية

إعداد
أ.د. رفيقة حمود
مستشارة اليونسكو في إعداد المعلمين وتدريبهم،
وعميدة كلية التربية بجامعة البحرين (سابقا)

أيلول/سبتمبر 2006

تمهيد

يهتم العالم منذ عقود بتحسين أوضاع المرأة في كافة المجالات التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وبإدماجها في التنمية المستدامة لبلادها على قدم المساواة في ذلك مع الرجل.

وقد شاركت الدول العربية في الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال، فأدى ذلك إلى النهوض بأوضاع المرأة فيها بشكل واضح.

ومع ذلك، لا تزال تلك الدول تواجه الكثير من التحديات التي تدعوها إلى بذل جهود إضافية جادة لمكافحة التمييز القائم ضد المرأة في كافة مجالات الحياة.

وقد رغبت إدارة التربية في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أن تساهم في الجهود الرامية لتحسين أوضاع النساء في المنطقة العربية، فارتأت إعداد دليل بالآليات التي من شأنها "تعزيز صورة المرأة في المناهج الدراسية والكتب المدرسية". وفي هذا السبيل، قامت بتكليف عدد من الباحثين بإعداد أوراق مرجعية على النحو التالي:

- أ. د. رفيقة حمود: "مكانة المرأة العربية في المجتمع ودورها في التنمية والبناء: نموذج المرأة في دول المشرق العربي".

- أ. نعيمة ثابت: "مكانة المرأة العربية في المجتمع ودورها في التنمية: نموذج المرأة في دول المغرب العربي".

- أ. د. طلعت عبد الحميد: "دور المرأة العربية في التنمية: نموذج المرأة في دول الخليج العربي".

- د. إلهام عبد الحميد "صورة المرأة في بعض المناهج الدراسية. دراسة تقييمية".
فرج:

ثم كلفت د. رفيقة حمود بإعداد "آليات لتعزيز صورة المرأة في المناهج الدراسية" في ضوء الدراسات المعدة، إضافة إلى ما تجده مناسباً من الدراسات ذات العلاقة. فقامت مشكورة بإعداد الدليل الذي بين أيديكم.

وإن إدارة التربية في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إذ تعرب عن شكرها الجزيل لجميع الذين ساهموا في إنجاز هذا العمل، تأمل أن يجد فيه المسؤولون عن السياسات التربوية وعن المناهج والكتب المدرسية مادة مفيدة أثناء تصديهم لتطويرها من أجل تعزيز صورة المرأة.

والله ولي التوفيق.

المحتوى

العنوان	الرقم
تمهيد	-
المحتوى	-
مقدمة: دور المرأة في التنمية والاهتمام العالمي والعربي بتحسين أوضاعها	-1
1-1 الاهتمام العالمي بتحسين أوضاع النساء	
2-1 الاهتمام العربي بتحسين أوضاع النساء	
أوضاع المرأة في المنطقة العربية:	-2
1-2 تعليم المرأة في الدول العربية	
2-2 الأوضاع الصحية للمرأة العربية	
3-2 المرأة العربية والعمل	
4-2 المرأة العربية في مواقع اتخاذ القرار	
5-2 أشكال التمييز والعنف ضد الإناث في المنطقة العربية	
6-2 صورة المرأة العربية في الإعلام والكتب الأدبية	
صورة المرأة في المناهج الدراسية والكتب المدرسية	-3
اتجاهات المعلمين وسلوكهم تجاه الذكور والإناث	-4

5- آليات تعزيز صورة المرأة في المناهج الدراسية والكتب المدرسية

1-5 اتخاذ القرار السياسي لتعديل صورة المرأة في المناهج الدراسية

2-5 إضافة أهداف تعليمية خاصة تتعلق بقضايا المرأة

1-2-5 تتضمن الأهداف العامة في المناهج العربية العديد من الأهداف التي تسمح بإضافة أهداف خاصة تتعلق بقضايا المرأة

2-2-5 نماذج من الأهداف الخاصة التي تتعلق بقضايا المرأة ويقترح إضافتها إلى المناهج العربية

3-5 إضافة مفاهيم وموضوعات وقضايا تتعلق بالمرأة في المناهج والكتب المدرسية

1-3-5 تتضمن المناهج العربية العديد من المواد والموضوعات التي يمكن أن تضاف إليها مفاهيم وموضوعات تتعلق بقضايا المرأة

2-3-5 نماذج من المفاهيم والموضوعات والقضايا التي تتعلق بقضايا المرأة ويقترح إضافتها إلى المناهج العربية

4-5 ضرورة البدء باكرا بدراسة القضايا المتعلقة بالإناث

5-5 تحسين تمثيل النساء في لجان تطوير المناهج الدراسية وفي تأليف الكتب المدرسية

6-5 إعداد توجيهات لمؤلفي الكتب المدرسية لإلغاء كافة مظاهر التمييز بين الجنسين وإضافة مفاهيم وموضوعات إيجابية تتعلق بالمرأة

7-5 استخدام طرائق وأساليب ووسائل وأنشطة تعليمية تعليمية فعالة

8-5 إضافة مفاهيم وموضوعات في برامج إعداد وتدريب المعلمين وسائر التربويين بهدف تعديل اتجاهاتهم التقليدية المتعلقة بأدوار الجنسين ومكانة كل منهما

- 9-5 إعداد الدراسات والأبحاث المتعمقة حول اتجاهات المعلمين وسلوكياتهم بقصد العمل على تعديلها، وحول صورة المرأة في المناهج والكتب المدرسية بقصد العمل على تعزيزها.
- 10-5 نموذج مقترح لخطة إضافة مفاهيم وموضوعات تتعلق بقضايا المرأة في المناهج والكتب المدرسية
- 6 الاستراتيجيات والتدابير الأخرى الضرورية للنهوض بالمرأة في الدول العربية
- 7 المراجع

1- مقدمة: دور المرأة في التنمية والاهتمام العالمي والعربي بتحسين أوضاعها

1-1 الاهتمام العالمي بتحسين أوضاع النساء

تشكل النساء نصف عدد السكان، وبالتالي نصف طاقة المجتمع الإنتاجية، ولهذا، فقد أصبح لزاماً أن يساهمن في العملية التنموية على قدم المساواة مع الرجال، بل لقد أصبح وضع النساء في أي مجتمع يعتبر مقياساً لمدى تطور ونمو هذا المجتمع.

ولهذا، أصبحت مسألة تمكين النساء أحد المحاور الرئيسية التي تهتم بها الأمم المتحدة، وبدأت المحافل الدولية، ابتداء من عام 1972، تهتم بقضاياهن. فعقد المؤتمر الدولي الأول للمرأة في المكسيك، وأعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1975 سنة دولية للمرأة، كما أعلنت الفترة من 1976-1985 عقداً دولياً للمرأة، فمهد ذلك الطريق لاعتماد الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) في عام 1979، وسلط مؤتمر المرأة الثاني الذي عقد في كوبنهاجن عام 1980 الضوء على أوجه عدم مساواة المرأة في القانون والصحة والتعليم، واعتمد مؤتمر نيروبي الدولي عام 1985 الاستراتيجيات المرتقبة للنهوض بالمرأة خلال الفترة 1986-2000.

من جهتها، أكدت منظمة اليونسكو في مؤتمرها العام سنة 1989، وفي خطتها المتوسطة للأعوام 1990-1995، على ضرورة تحسين أوضاع المرأة، وتخفيض نسب الأمية، خاصة بين النساء، ورفع معدلات التحاق الفتيات في المدارس؛ ثم أكد المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا في عام 1993 على ضرورة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في كافة الحقوق، وضرورة مكافحة التمييز القائم في كافة مجالات الحياة على أساس نوع الجنس؛ وصدر الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة في عام 1993 أيضاً. واعتبر المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد في القاهرة في عام 1994 أن تمكين المرأة وتحسين مركزها أمر أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ كما أكد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المنعقد في كوبنهاجن في عام 1995 أن تمكين المرأة من تحقيق كامل إمكاناتها يعتبر عنصراً حاسماً في أي استراتيجية تسعى إلى حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وقد كان المؤتمر الدولي الرابع للمرأة الذي انعقد في بيكين في سبتمبر (أيلول) 1995 لتقييم مدى التقدم الذي أحرزته المرأة أكبر تلك المؤتمرات الدولية، والشرارة التي جذدت الالتزام الدولي تجاه تمكين النساء. وقد أكد الإعلان العالمي الصادر عنه مجدداً على ضرورة: حماية حقوق الفتيات والنساء باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وتحقيق مساواتهن الكاملة مع الرجال، وإزالة كافة أشكال التمييز ضدهن، والعمل على مكافحة فقرهن، وإزالة كافة العقبات التي تحول دون مشاركتهن الكاملة في الحياة العامة وفي مواقع اتخاذ القرار على كافة المستويات، ومكافحة كل أشكال العنف الممارس ضدهن، ورفع مستوى الخدمات التعليمية والصحية المقدمة لهن، وتمكينهن من الحصول على الاستقلال الاقتصادي

والوصول إلى المصادر الإقتصادية والمساهمة في عمليات الإنتاج، إلخ. (راجع: United Nations, 1996).

كما أكد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (2000) على ضرورة تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما وسيلتين فعاليتين لمكافحة الفقر والجوع والمرض ولحفز التنمية المستدامة، وكذلك مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

هذا، وقد خصصت الأمم المتحدة عقدا دوليا جديدا للمرأة يبدأ من مطلع العام 2005.

وقد بذلت كل هذه الجهود الدولية وتبذل للفت النظر الى ضرورة تحسين أوضاع النساء، وإزالة العقبات التي تعترض تقدمهن، وللتأكيد على ضرورة منحهن فرصا متكافئة مع الرجال في مختلف المجالات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وضمان إدماجهم التام في كافة الجهود التنموية لبلادهن، وإفساح المجال أمامهن للمشاركة في عملية رسم السياسات واتخاذ القرارات.

وقد أسهمت المؤتمرات الدولية بشأن المرأة والتنمية إسهاما كبيرا في زيادة وعي المجتمع العالمي بقضايا اللامساواة بين الجنسين، وازداد نشاط المنظمات الدولية والوطنية من أجل تغيير أوضاع المرأة المختلفة، وبرزت حركات نسائية تطالب بتحسين مشاركة المرأة في الاقتصاد والسياسة وفي مواقع اتخاذ القرار، وتمت إقامة شراكات بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، وحدث تطور واضح في العقود الأخيرة في هذا المجال. فماذا كان نصيب المرأة العربية من ذلك؟

2-1 الاهتمام العربي بتحسين أوضاع النساء

لقد شاركت الدول العربية بشكل واضح في هذه الجهود الدولية، وعقدت العديد من المؤتمرات وورش العمل المحلية والإقليمية المخصصة للنهوض بالمرأة، وتبنت الأهداف التنموية للألفية الثالثة التي تؤكد على النهوض بالمساواة في مجال النوع الاجتماعي وتمكين النساء. وعقدت "مؤتمرات قمة المرأة العربية" تحت رعاية السيدات الأوائل أو بحضور بعض منهن لإعطاء قوة دافعة وإرادة سياسية لقضايا المرأة المختلفة. مما أفسح المجال أمام المدافعين عن حقوق المرأة للتحرك لطلب تحسين الأوضاع وتغيير التشريعات، وتم تطوير سياسات وبرامج لبناء قدرات الفتيات والنساء، ووضعت خطط لدمج النوع الاجتماعي والوصول إلى مجتمع أكثر حساسية به، وأنشئت المجالس واللجان والإدارات المتخصصة للاهتمام بقضايا المرأة والتوعية بها، وللوصول إلى مجتمع أكثر حساسية بالنوع الاجتماعي، وتم تعديل بعض التشريعات أو إصدار تشريعات جديدة لصالح المرأة، وبذلت المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العربية جهوداً واضحة في العقود الأخيرة لتحسين أوضاع المرأة وتعزيز مكانتها، وإعطائها المزيد من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية، والتأكيد على مبدأ تكافؤ الفرص في ميادين التعليم والعمل وفي المجال السياسي، وذلك

تنفيذاً لنصوص الاتفاقيات الدولية التي صادقت الدول العربية عليها، والتعهدات التي اتخذتها على عاتقها، والتي سعت لإدخال إصلاحات على الدور الرئيسي للمرأة كمدخل نحو تحقيق إصلاحات اجتماعية واقتصادية أشمل، خاصة وأن الدول أصبحت ملزمة بتطبيق الاتفاقيات التي توقع عليها وبتقديم تقارير حول مدى تنفيذ الالتزامات على أرض الواقع، بحيث أصبحت قضايا المرأة وأهمية إدماجها في العملية التنموية قضية رئيسية في برامج مختلف الدول العربية.

فألى أي مدى نجحت الدول العربية في إدماج المرأة في عملية التنمية والبناء؟ وإلى أي مدى تمكنت من توفير الفرص المتكافئة لها في التعليم والصحة والعمل والمشاركة السياسية وفي مواقع اتخاذ القرار؟ وإلى أي مدى حققت لها الأمن النفسي والأمن الاجتماعي؟

2- أوضاع المرأة في المنطقة العربية

لقد ساهمت الجهود التي بذلتها الدول العربية في تحسين أوضاع المرأة وزيادة مشاركتها على جميع المستويات، إلا أن معدلات الإنجاز تختلف من دولة لأخرى تبعاً لظروفها واحتياجاتها واهتماماتها، وبقي أمام هذه الدول الكثير من التحديات التي عليها مواجهتها.

ولهذا، أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية أن تمكين المرأة في المنطقة العربية تأتي في المرتبة قبل الأخيرة بين مناطق العالم حسب مقياس تمكين المرأة، ولم تقل عنها إلا إفريقيا جنوب الصحراء (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2002).

وتقدم الفقرات التالية عرضاً لواقع المرأة العربية في المجالات المختلفة:

2-1 تعليم المرأة في الدول العربية

يلعب التعليم دوراً رئيسياً في إعداد رأس المال البشري، لأنه ينمي قدرات الأفراد ويسلحهم بالمعارف والمهارات والقيم والاتجاهات التي تمكنهم من مواجهة متطلبات الحياة، ويحسن مستوى إنتاجيتهم، ويزيد دخلهم، ويرفع مستواهم الصحي، كما يزيد من فرص مشاركتهم السياسية، ويمكنهم من المساهمة بشكل أفضل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادهم، ويؤدي بالتالي إلى تقليص الفقر والجهل والتخلف. ولهذا جعل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) التعليم حقاً أساسياً لكل إنسان، وتم التأكيد على هذا الحق مجدداً في الإعلانات العالمية والمؤتمرات الدولية المختلفة ذات العلاقة.

وقد تضاغت أهمية التعليم في عصرنا الحاضر، عصر الثورة التكنولوجية والمعرفة، وعصر الانفتاح العالمي، والتطور السريع الذي يحدث في كافة مجالات الحياة، وعصر انتشار الأفكار الديمقراطية، والتركيز على حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، وازدياد مشاركة الجماهير في اتخاذ القرارات على كافة مستويات المجتمع، وأصبح تقدم

الدول يقاس بمستوى تعليم أبنائها جميعا دون استثناء، وأصبحت تربية الإناث تعتبر أحد أهم الاستثمارات التي يمكن لأي بلد نام أن يحققها لمستقبله، بل أصبح تعليم الإناث يعتبر أكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من العوامل الأخرى. فتعليم الإناث يلعب دورا أساسيا في تحسين حياتهن وحياة أسرهن ومجتمعهن، إذ أنه يسهم بشكل واضح في تدعيم شخصية المرأة، ويمنحها الثقة بالنفس، ويجعلها أكثر وعياً وإدراكاً للأمور، وأكثر قدرة على الاختيار وعلى الدفاع عن حقوقها، ويجعلها أقدر على تنظيم أسرتها، وعلى تحسين مستوى تغذية أطفالها وصحتهم وخفض معدلات وفياتهم، وعلى رفع مستواهم التعليمي وخفض معدلات تسربهم ورسوبهم. فضلاً عن أنه يسهم بتغيير مكانتها في المجتمع، ويجعلها أكثر قدرة على رفع مستواها الاقتصادي، والمساهمة بشكل أفضل في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلدها. ويمكنها من ممارسة حقوقها ومسؤولياتها كمواطنة ضمن مجتمعها.

ولهذا كله، ليس بالإمكان التعرف على مكانة المرأة في الدول العربية في المجتمع ودورها في التنمية والبناء دون التعرف على ما تحظى به من تعليم.

والواقع أن معدل الطلب الاجتماعي على مقاعد الدراسة في الدول العربية قد ازداد في العقود الأخيرة بحيث ارتفع إلى خمسة أضعاف في عام 2000 مقارنة بما كان عليه في عام 1980 (عبد الحميد، 2006).

وتبين الإحصاءات أن التعليم الابتدائي للإناث في الدول العربية قد حقق نموا ملحوظا في العقود الأخيرة مع تباين واضح في هذا المجال فيما بينها. وقد ارتفعت معدلات قيد الإناث الإجمالية في هذه المرحلة في مجمل المنطقة العربية، وزادت في عام 2002/01 على سبيل المثال عن 100% في سبع دول عربية (تونس والجزائر وسورية وفلسطين وقطر ولبنان وليبيا)، وتراوحت بين 90-99% في خمس دول عربية (الأردن والإمارات والبحرين والكويت ومصر)، ولكنها انخفضت عن ذلك في باقي الدول. كذلك تبين أن معدلات قيد الإناث الصافية في هذه المرحلة في الدول العربية التي توافرت عنها بيانات تفصيلية قد ارتفعت، وتمكن عدد من الأقطار العربية من الاقتراب من تحقيق استيعاب جميع الإناث اللواتي هن في سن التعليم الابتدائي، ففي عام 2002/01، بلغت معدلات القيد الصافي للإناث بين 92-97% في سبع دول عربية (الأردن والبحرين وتونس والجزائر وسورية وفلسطين وقطر)، ولكنها انخفضت دون ذلك في الدول الأخرى، حيث بلغت على سبيل المثال، 57% في السعودية، و42% في السودان، و30% فقط في جيبوتي (اليونسكو، 2004).

وهذا يعني أنه، رغم التطور الملحوظ، فإن هذه الإحصاءات تشير إلى أن عددا لا يستهان به من الإناث في عمر التعليم الابتدائي يقين خارج المدارس في عدد لا يستهان به من الدول العربية، حيث بقيت معدلات القيد فيها منخفضة جدا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هذه المرحلة تعتبر الحد الأدنى من التعليم الذي يجب أن يوفر لجميع الأطفال دون استثناء بشكل إلزامي ومجاني، كما تعتبر منخفضة جدا إذا قورنت بمثيلاتها في دول العالم الأخرى 2002. مما يعني أن عددا لا يستهان به من الدول العربية لم تتمكن من الوفاء بتعهداتها بتعميم الالتحاق بالتعليم الابتدائي للجميع بحلول عام 2000، وفقا للقرارات الدولية المتخذة في هذا الصدد. وإذا لم تتخذ تدابير جذرية عاجلة تعدل الاتجاهات الحالية، فإن عددا من تلك الدول

سوف يحتاج إلى سنوات عديدة قبل أن يصل إلى الاستيعاب الكامل للأطفال الذين هم في سن التعليم الإلزامي.

هذا مع العلم أن الإحصاءات تبين أن نسبة متساوية من الذكور والإناث قد وصلت بنجاح إلى الصف الخامس الابتدائي على مستوى المنطقة العربية ككل في الدول التي توافرت عنها بيانات في هذا الشأن، بل أن نسبة نجاح الإناث فاقت نسبة نجاح الذكور في عدد من الدول العربية (اليونسكو، 2004). ففي تقرير مجلس الشورى المصري (1998)، على سبيل المثال، بلغت نسبة نجاح الإناث في التعليم الابتدائي 87.6% في حين بلغت نسبة نجاح الذكور 82% فقط (فرج، 2006). كذلك، انتقلت نسبة من الإناث من التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي تفوق نسبة الذكور على مستوى المنطقة العربية ككل 86% للإناث مقابل 84% للذكور في عام 2002/01 (اليونسكو، 2004). وهذا يعني أن الإناث -عندما تتاح لهم فرصة الالتحاق بالمدرسة- ينجحون في دراستهن على قدم المساواة مع الذكور على الأقل إن لم يتفوقن عليهم، كما يلاحظ في كثير من الحالات.

ومع ذلك، يتبين من الإحصاءات أن التحسن عند الذكور كان أفضل منه عند الإناث، ولا يزال الفرق موجودا لصالح الذكور في هذه المرحلة. ويتبين من بعض الدراسات القطرية أن الفتيات يتسرين بمعدلات أعلى من الفتيان، كما تفيد التقارير أن هناك تباينا واضحا في معدلات الاستيعاب الصافية في مرحلة التعليم الأساسي بين المناطق الجغرافية. ففي صعيد مصر وعزب الوجه البحري على سبيل المثال، تفرز العوامل الاجتماعية تحيزا ضد التحاق الإناث بالتعليم الابتدائي (فرج، 2006). الأمر الذي يتطلب من الدول العربية اتخاذ تدابير استثنائية وبذل جهود كبيرة لتضاعف قدراتها الاستيعابية ولتحقق هدف التعليم.

وفي المرحلة الثانوية، شهد تعليم الإناث نموا كبيرا أيضا في المنطقة العربية في العقود الأخيرة، فارتفعت نسبتهم إلى إجمالي المسجلين في هذه المرحلة إلى 46%، كما ارتفعت معدلات قيدهن الإجمالي إلى 65% في عام 2002/01. إلا أن الإحصاءات تبين تباينا كبيرا في هذه المعدلات بين الدول، إذ بلغت في عام 2002/01 على سبيل المثال 108% في ليبيا، و99% في البحرين، و93% في قطر، وتراوحت بين 85-88% في فلسطين والكويت ومصر، وتدنّت عن ذلك في الدول الباقية، بل وانخفضت جدا في المغرب (35%) وفي السودان والعراق (28%) وفي اليمن (24%) وموريتانيا (19%) وجيبوتي (15%). أما معدلات القيد الصافية للإناث في هذه المرحلة، فلم تتوافر في العقود الماضية إلا في حوالي نصف الدول العربية أو أقل، ومع ذلك، يمكن القول بأن هذه المعدلات قد ارتفعت أيضا في مجمل تلك الدول إلى 61% في عام 2002/01، مع تباين كبير بينها في هذا الشأن، بل وفاقته مثيلاتها لدى الذكور في كل من الأردن والإمارات والبحرين والجزائر وفلسطين وقطر والكويت ولبنان، ولكنها منخفضة جدا في بعض الدول العربية، كما في جيبوتي (13%) وسورية (37%) والعراق (25%) وموريتانيا (13%) واليمن (20%). وهذا يعني أن نسبة لا يستهان بها من الإناث اللواتي في فئة العمر المقابلة لهذه المرحلة (12 - 17 سنة) واللواتي بقين خارج المدرسة على مستوى المنطقة ككل لا تزال كبيرة جدا، وهذا أمر مؤسف جدا إذ أن هذه المرحلة تعتبر في كثير من دول العالم مرحلة إلزامية، وترتفع فيها بالتالي هذه المعدلات حيث تبلغ، على سبيل المثال، 99% في السويد، و96% في إسبانيا،

و93% في بولندا، و92% في المجر، و91% في أوكرانيا، و90% في استراليا والجمهورية التشيكية، و89% في إسرائيل (اليونسكو، 2004).

هذا، ويتبين من الإحصاءات أن الإناث، عندما تتاح لهن فرصة متابعة الدراسة في هذه المرحلة، يتمكن من النجاح على الأقل كالذكور، بل ويتفوقن عليهم في أغلب الأحيان، حيث يعدن صفوفهن بالتالي بنسب أقل منهم، وذلك في معظم الدول التي توافرت عنها بيانات بهذا الشأن. ولكن، لا تزال الفجوة موجودة بين الجنسين لصالح الذكور في عدد من الدول العربية، مثل السعودية وجيبوتي والعراق والمغرب واليمن وموريتانيا، ومن المرجح أن معدلات قيد الإناث في المرحلة الثانوية تتفاوت بين المناطق الحضرية والريفية.

من جهة أخرى، وتشير بعض التقارير إلى عدم انسجام في توزيع الإناث على الفروع المختلفة، حيث تزداد نسبهن في التعليم الثانوي العام وتنخفض في شعب الرياضيات والفروع الصناعية والزراعية والمهنية والفنية، وذلك بسبب الاتجاهات التقليدية التي تعتبر الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا فروعاً ذكورية. بل وتعتبر نسبهن في التعليم الثانوي الفني والتقني منخفضة إذا قورنت بمثيلاتها في الدول الأخرى، حيث بلغت هذه النسب في عام 2002/01، على سبيل المثال، 69% في غامبيا، و57% في المكسيك ونيكاراغوا، و52% في الكونغو والسلفادور، و50% في ليسوتو (اليونسكو، 2004). وهذا يؤثر على نسب التحاق الإناث بالكليات التي تؤهلن للعمل في المجالات غير التقليدية، كالهندسة وتكنولوجيا الالكترونيات وغيرها، كما يؤدي الى تركهن في الأعمال التقليدية، كالتعليم والسكرتارية والترميم وما شابه. وهذا الوضع يحد من قدرات المرأة، ويقف عائقاً في طريق تنمية مواهبها على قدم المساواة مع الرجل، ويجعلها تتعرض للبطالة أكثر منه خاصة مع الاتجاهات الاجتماعية المحافظة.

وفي مرحلة التعليم العالي، تبين الإحصاءات أن نسب المسجلات في مرحلة التعليم العالي إلى إجمالي المسجلين قد تحسنت أيضاً في جميع الدول العربية فارتفعت إلى 48% في عام 2002/01، وارتفعت معدلات قيد هن الإجمالية إلى 20% مع تباين واضح في هذا الصدد بين الدول العربية، حيث ارتفعت تلك المعدلات على سبيل المثال في عام 2002/01 إلى 61% في ليبيا، وإلى 48% في لبنان، وبلغت 34% في قطر و32% في البحرين، و31% في الأردن (اليونسكو، 2004).

ولكن، رغم التطور الذي طرأ على تعليم الإناث في التعليم العالي، بقيت نسبة الإناث أقل من نسبة الذكور في كثير من الدول العربية، بل وبقيت معدلات القيد الإجمالية للإناث في هذه المرحلة متدنية في عدد كبير من الدول العربية في عام 2002/01، حيث بلغت في عام 2002/01 فقط 12% في تونس، و10% في الجزائر والعراق وعمان، و1% في جيبوتي وموريتانيا واليمن. وهذه نسب منخفضة جداً إذا ما قورنت بمثيلاتها في دول العالم في العام نفسه، حيث بلغت، على سبيل المثال، 94% في الولايات المتحدة الأمريكية، و93% في السويد، و87% في نيوزيلندا، و80% في الاتحاد الروسي، و72% في أستراليا، و69% في

بولندا، و67% في الأرجنتين وإسرائيل، و64% في إسبانيا، و61% في جمهورية كوريا (اليونسكو، 2004).

هذا، وبالرغم من نقص البيانات التفصيلية، يمكن التأكيد أن معدلات القيد الإجمالية للإناث في التعليم العالي تنخفض كثيراً في الريف مقارنة بالحضر، وذلك بسبب الاتجاهات المحافظة التي لا تسمح للإناث بالسفر إلى خارج منطقة السكن للدراسة.

من جهة أخرى، لقد فتحت البلاد العربية معظم ميادين التخصص أمام الإناث، كالطب والهندسة والعلوم السياسية والحقوق والزراعة والاقتصاد، إلا أن نسب الإناث تختلف حسب الفروع، حيث ترتفع في الإنسانيات، والتربية، والعلوم الطبية، والعلوم الاجتماعية، وتنخفض في العلوم الطبيعية والهندسية، بسبب الاتجاهات الاجتماعية التي تعتبر بعض التخصصات أنثوية والأخرى ذكورية.

وليس هذا الوضع طبعاً في صالح الدول العربية، إذ أن التعليم العالي يلعب دوراً أساسياً في إعداد القيادات الفكرية والعلمية والفنية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. مما يستدعي العمل الحثيث لتغيير تلك الاتجاهات، وإزالة العقبات التي تعرقل التحاق الإناث بكافة فروع التخصص، خاصة وأن لذلك انعكاس مباشر على مدى اندماجهن الفعلي في عمليات التنمية، وعلى أنواع العمل التي يلتحقن بها، فضلاً عن تعرضهن للبطالة بسبب تكديسهن في الفروع الأدبية والإنسانية التي يقل الطلب عليها في سوق العمل.

من جهة أخرى، تشكل الأمية بعامة، وأمىة النساء بخاصة، سواء في الريف أو الحضر، مشكلة كبيرة تهدد مسيرة المجتمع بأسره، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فالمرأة الأمية لا يمكن أن تؤدي دورها كام لأجيال المستقبل، ولا كعامل فاعلة في أي نشاط في عصر العلم والتكنولوجيا، فضلاً عن شعورها بالنقص وعدم الثقة بالنفس. ولهذا يحظى موضوع محو أمية الإناث باهتمام واضح من قبل الدول العربية جميعها، حيث وضعت لهذه الغاية تشريعات، وشكلت مجالس قومية أو هيئات عامة أو لجان وطنية لوضع الاستراتيجيات الوطنية والخطط والإشراف عليها وتقويمها، واعتبرت محو الأمية مسؤولية وطنية تتضافر كافة الجهود الحكومية وغير الحكومية من أجل إنجازها، وتم التوسع بفتح مراكزه وصفوفه، وبذلت جهوداً خاصة لتشجيع النساء الأميات على الالتحاق بفصول محو الأمية لتقليص الفجوة بين الجنسين، كما بذلت جهوداً لتقليص الفجوة بين المناطق الجغرافية.

وهكذا استطاعت الدول العربية أن تخفض نسب الأمية بين الإناث من فئة العمر 15 سنة فما فوق إلى 40.2% في عام 2000، كما انخفضت نسب الأمية بين الإناث من فئة العمر 15-24 سنة (في 17 قطراً عربياً توفرت عنها إحصاءات تفصيلية) إلى أقل من 10% في تسع أقطار عربية، وكادت تنعدم في الأردن (0.2%) وفي البحرين (1.4%)، كما تتناقص الأعداد المطلقة للأميات في هذه الفئة العمرية في معظم الأقطار العربية (ما عدا في موريتانيا واليمن).

بالإضافة إلى ذلك، تقلصت الفروقات بين الذكور والإناث في عدد من الأقطار، خاصة في فئة العمر 15-24 سنة، كما في الأردن والإمارات والكويت وعمان وقطر.

ولكن، رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الدول العربية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، يلاحظ تفاوت في هذه الجهود بين تلك الدول من حيث أهميتها وحجمها واستمرارها ونتائجها. فنسب الأمية بين النساء من فئة العمر 15 سنة فما فوق، في عام 2000، بقيت مرتفعة جدا في بعض الدول العربية (75% في اليمن، و70.5% في موريتانيا، و64% في المغرب و61.6% في جيبوتي و56.3% في مصر و54% في السودان و42.9% في تونس). كما أن تلك النسب لا تزال عالية جدا حتى في فئة العمر 15-24 سنة في بعض الأقطار، حيث تبلغ، على سبيل المثال، 60.8% في موريتانيا و54.8% في اليمن و41.9% في المغرب. بل ولا تزال تعتبر مرتفعة في هذه الفئة العمرية في مصر (37.7%) والسودان والجزائر (28.5%) وسورية (21.4%)، في حين تمكنت الدول الأخرى من خفض تلك النسب بشكل ملحوظ (UNESCO, 1999).

كذلك، لا تزال نسب الأمية بين الإناث أعلى مما هي عليه بين الذكور، في عدد كبير من الأقطار العربية، بل وتعتبر الفجوة بين الذكور والإناث في مجموع الدول العربية الأوسع مقارنة بسائر الأقاليم في العالم. وتبين الإحصاءات التفصيلية في بعض الدول أن نسب أمية النساء تتفاوت بصورة كبيرة بين الريف والحضر، ولا تزال معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الريفيات أقل من معدلات تلك المعرفة بين الحضرية. وتعاني صفوف محو الأمية من مشكلات عديدة، منها نسب التسرب العالية وبخاصة بين النساء، ونقص تأهيل المعلمين وعدم قدرتهم على التعامل مع الكبار، واستخدامهم طرائق تعليمية غير مناسبة. ويلاحظ أن الدول ذات الوفرة القرائية والمساواة الأعلى بين الجنسين هي الدول الصغيرة سكانيا والغنية اقتصاديا أو غير الفقيرة (مثل الإمارات والبحرين وقطر والكويت ولبنان والأردن وفلسطين). ويمكن القول أن الدول التي يتضح فيها عدم المساواة بين الجنسين في القرائية (كالسودان والمغرب وموريتانيا واليمن ومصر) هي جميعها دول ذات أحجام سكانية كبيرة.

وما تقدم يعني أن هناك أعدادا ضخمة من القوى البشرية المعطلة والمهمشة، تشكل مشكلة خطيرة في عصر يشهد فيه التنافس بين الدول على أساس مستوى تعليم رأس المال البشري. مما يستدعي الإسراع باتخاذ تدابير استثنائية وحاسمة لمواجهة، خاصة إذا علمنا أن بلدانا كثيرة في أوروبا وأمريكا قد تخلصت تماما من مشكلة الأمية، كما تمكنت بلدان كثيرة من خفض نسب أمية النساء بشكل واضح (6.6% في إسرائيل، و2.2% في إيطاليا وبولندا والبرتغال وإسبانيا وليتوانيا، على سبيل المثال) (UNESCO, 2003).

وهذا يعني أن الجهود المبذولة في المنطقة العربية ككل لتحسين تعليم الإناث والقضاء على الأمية لا تزال أقل من الطموحات والخطط المرسومة، ولا تتناسب مع طبيعة المشكلة وعلاقتها بالتنمية المستدامة. مما يستدعي اتخاذ تدابير جذرية عاجلة للتصدي للمشكلة، وإعطاء الأولوية لتعليم الإناث ومحو أميتهن بشكل خاص.

2-2 الأوضاع الصحية للمرأة العربية

تشكل الأوضاع الصحية مؤشرات هامة في التنمية البشرية، إذ إنها تؤثر على عمل الفرد وإنتاجيته.

وتشير التقارير المختلفة الى أن المستوى الصحي للمرأة قد تحسن في العقود الأخيرة في معظم الدول العربية، نظرا لارتفاع الإنفاق على الخدمات الصحية، وتوفير المزيد من المياه المأمونة والصرف الصحي والمراكز الصحية وخدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، وتأمين الطعومات الصحية للأطفال والنساء، ومكافحة الأمراض المعدية والمنقولة جنسيا، ومحاربة العادات الضارة خاصة ختان الإناث، وغير ذلك من جهود. ونتيجة لذلك، ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة للنساء، وانخفضت معدلات وفيات الأمهات، وانخفض معدل الخصوبة، وارتفعت نسبة عمليات الولادة التي تتم تحت إشراف عاملين صحيين مهرة، وتصدت الأوساط الطبية والجمعيات النسائية في مصر والسودان واليمن في السنوات الأخيرة لعادة ختان الإناث بغية إبطالها (راجع جهود الدول العربية في: جامعة الدول العربية، 2005).

ومع ذلك، تشير التقارير إلى أن الخدمات الصحية في معظم الدول العربية لا تزال تحتاج إلى مزيد من الجهود. فمتوسط عمر النساء بقي منخفضا في جيبوتي والسودان، وبقيت معدلات وفيات الأمهات مرتفعة جدا في اليمن وفي جزر القمر والسودان. وما زال معدل الخصوبة مرتفعا جدا في معظم هذه الدول مقارنة بمعدل الخصوبة في بلدان أخرى، وبقيت نسبة النساء اللاتي يلدن تحت إشراف صحي متدنية جدا في كثير من الدول العربية. ولا تزال مفاهيم تنظيم الأسرة وخدمات الأمومة والطفولة في فلسطين على سبيل المثال بحاجة إلى تعزيز. وفي مصر، ما زالت خدمات رعاية ما بعد الولادة غير واسعة الانتشار، كما أن فاعلية الخدمات الصحية تختلف وفقا للمناطق الجغرافية، الحضرية أو

الريفية، كما أن الوحدات الصحية الحكومية ما زالت تحتاج إلى المزيد من التطوير الكمي والكيفي. ويؤدي الوضع البيئي المتدهور نتيجة الفقر وسوء التغذية وعدم الاهتمام بالنظافة في جيبوتي إلى تدهور الوضع الصحي بشكل عام، بحيث أصبح وضع الأم والطفل أمرا مقلقا، مما يفسر النسبة المرتفعة للوفيات بين الأمهات، كما أن نسبة الوفيات بين البنات هي الأكثر ارتفاعا. وفي اليمن، ينتفع 40% فقط من السكان بمياه مأمونة، و24% بمرافق التنظيف الصحية، و35% بالكهرباء (لمزيد من التفاصيل، راجع جامعة الدول العربية، 2005، وجدول: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005).

من جهة أخرى، ورغم الجهود المبذولة على مدى العقود الماضية لتطويق الختان، إلا أن هذه العادة ما زالت مستمرة في مصر والسودان واليمن، وهناك تقارير تشير إلى أن الختان يمارس - ولكن على نطاق ضيق - في الأردن والأراضي الفلسطينية وفي عدد من المجتمعات القروية في العراق. وقد امتد خطر الختان إلى عدد من دول أوروبا الغربية، كسويسرا وهولندا، بعد أن حملته معها بعض العائلات المهاجرة من الصومال وغيرها (عن: أمينة خيرى، جريدة الحياة الدولية، 2005/12/8).

كل ما تقدم ، يستدعي المزيد من الاهتمام بخدمات الرعاية الصحية الأولية للنساء والفتيات، خاصة في المناطق الريفية والفقيرة، حتى يتمكن من القيام بدورهن تجاه مجتمعهن على النحو المقبول.

2-3 المرأة العربية والعمل

يوفر العمل للإنسان الدخل المادي الذي يمكنه من توفير احتياجاته الأساسية، ومن تحسين أوضاعه المعيشية، ويساعده على رفع مستواه الاجتماعي، ويشعره بالأمان والكرامة وتقدير الذات، ويفسح المجال أمامه للمساهمة في بناء مجتمعه.

ولهذا يعتبر العمل حقاً من حقوق الانسان، دون تمييز في ذلك بسبب الجنس أو اللون أو الدين أو أي اعتبار آخر.

من جهة أخرى، أصبحت مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في أي مجتمع من المؤشرات الهامة لمكانتها الاقتصادية والاجتماعية.

وتتسم قوانين العمل في الدول العربية بعدم تمييز ضد النساء. فما فرص العمل التي تتيحها تلك الدول للمرأة كي تتمكن من المساهمة الفعالة في التنمية والبناء؟

يتبين من البيانات الإحصائية أن معدل النشاط الاقتصادي للإناث في المنطقة العربية قد تحسن في السنوات الأخيرة، فارتفعت نسبة النساء العاملات فيها في عام 2002 إلى 33% (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2004). إلا أن تلك النسب بقيت متدنية جداً في جميع تلك الدول ما عدا في جزر القمر حيث بلغت 62.8% في عام 2003، حيث بلغت حصة النساء من القوة العاملة 14% في الإمارات، و15% في السعودية، و15.7% في عمان، و23.5% في الكويت، و28% في اليمن (عبد الحميد، 2006). كما أن الفجوة كبيرة جداً بين الجنسين لصالح الذكور في هذه الدول، ما عدا في جزر القمر. وتشير كافة التقارير إلى أن نسبة البطالة بين النساء أعلى من مثيلتها لدى الرجال.

هذا، وتبين الإحصاءات أن معظم النساء يعملن في قطاع الخدمات (في التعليم والصحة بشكل أساسي): 83.8% في الأردن و82.3% في لبنان، وبين 51.7% و 54.5% في العراق وفلسطين ومصر، ما عدا في اليمن حيث تعمل 9% فقط من النساء في هذا القطاع (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005). وترتكز النساء في هذه المجالات يتفق مع النظرة إلى أدوار النساء التقليدية المتعارف عليها اجتماعياً. أما في قطاع الصناعة فتتخفف نسبتهن بشكل واضح

وذلك بسبب النظرة الاجتماعية القائلة بأن الهندسة والتكنولوجيا هي وظائف تناسب الرجال أكثر.

وفي الهيئة التعليمية، تتركز النساء في المراحل التعليمية الدنيا، في مرحلة ما قبل المدرسة حيث شكلن عام 2002/01 ما بين 75-100% من مجموع العاملين في هذه المرحلة، ثم في مرحلة التعليم الابتدائي حيث شكلن في هذا العام ما بين 51-86% من مجموع أعضاء الهيئة التعليمية، (ما عدا في جيبوتي واليمن حيث شكلن 30% و20% فقط ربما بسبب ارتفاع نسبة الأمية بين النساء في هذين البلدين)، وتنخفض نسبتهم كلما ارتفعنا في السلم التعليمي بحيث لم تتعد نسبتهم في التعليم العالي 30% من مجموع أعضاء هيئة التدريس في أحسن الأحوال (في لبنان ومصر). وتشير البيانات التفصيلية لعام 2002-2003 والخاصة بتوزيع أعضاء هيئة التدريس في الكليات العلمية والتكنولوجية في الجامعات المصرية وفقا للنوع الاجتماعي، أن نسبة الإناث تختلف وفقا للتخصص. فعلى سبيل المثال، بلغت 100% في التمريض، و55.5% في الصيدلة، و52.8% في العلاج الطبيعي، و21.1% في الزراعة، و13.2% فقط في الهندسة. وفي عام 2004، شكلت الإناث من إجمالي أعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم بجامعة القاهرة 78.6% في علم الحشرات، و74.4% في علم الحيوان، و57.1% في علم النبات، إلا أنهن شكلن فقط 26.7% في الرياضيات، و11.1% في الجيولوجيا (لمزيد من التفاصيل راجع: حمود، 2005).

بالإضافة إلى ذلك، تشير الإحصاءات إلى أن نسبة الإناث من مجموع المهنيين والتقنيين - في الدول العربية القليلة التي توافرت عنها بيانات - تنخفض إلى الثلث فأقل.

هذا، وتشهد أغلبية الدول العربية تناميا في أعداد النساء اللاتي يمتلكن أعمالهن الخاصة، كما في سوريا ولبنان والأردن واليمن، غير أن مشاركة النساء

العربيات محدودة على مستوى صنع القرارات في النقابات ومنظمات أصحاب الأعمال (منظمة العمل الدولية، 2000، عن: اليونيفم، 2004).

أما عمل النساء في الأجهزة الأمنية والعسكرية، فالبيانات غير متوفرة عنه في تقارير الدول العربية والتقارير الدولية. إلا أن دراسة نادرة أجرتها فاطمة سيد أحمد عن الإناث في الجيش المصري في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي تبين أن المرأة تعمل في القوات المسلحة المصرية بشكل خاص في التمريض والسكرتارية وكمضيفة جوية عسكرية. وقد عبرت العسكريات عن تمييز وتحيز يمارس ضدهن في التعامل لصالح الرجال. كما يلاحظ أن عمل المرأة في المجال العسكري لا يحظى بالقبول والتفهم من قبل الجمهور الذي يعتبر هذا المجال حكرا على الرجال، ويجهل وجود تخصصات بين ضابطات الجيش. كما أن وسائل الإعلام لا تقوم بتوضيح أهمية انضمام العناصر النسائية إلى القوات المسلحة والتوعية بالأدوار التي يمكن أن يقمن بها في هذا المجال (أحمد، 1998).

وهكذا تشير التقارير إلى أن معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة في الدول العربية يعتبر الأدنى في العالم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005، الجدول 28). ويعد معدل البطالة بين الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15-24 عاما مرتفعة مقارنة بالرجال من الفئة العمرية نفسها حيث وصل المتوسط إلى 35.5% في عام 2001، كما تحصل المرأة في الدول العربية على وظائف ذات فرص ضئيلة للتقدم (عن: اليونيفم، 2004). وهذا يعود إلى أسباب اجتماعية ترتبط بالاعتقاد السائد بضرورة إعطاء الأفضلية للرجال في العمل لأنهم مسؤولون عن إعالة أسرهم، وإلى المواقف الاجتماعية التي تطالب بعودة المرأة إلى البيت.

وطبعا يؤدي المستوى الضعيف لمشاركة النساء في النشاط الاقتصادي إلى ضعف قدرة الإنتاج، وإلى ارتفاع نسبة الإعالة أو التبعية الاقتصادية، أي ارتفاع

عدد الأفراد غير النشيطين الذين يقع عبء إعالتهم على عاتق الفئة العاملة من السكان، والذي يمثل عبئاً للمجتمع كما على الأسر.

بالإضافة إلى ذلك، بدأ يلاحظ في البلاد العربية جدل حول عمل المرأة، حيث يزعم البعض أن مشاركة المرأة في الاقتصاد والتنمية والعمل السياسي والقيادي يتناقض مع دورها في الأسرة. وهذا سبب الدعوة السافرة إلى قصر تعليم الفتيات على بعض المجالات، وإلى تفرغ المرأة لرعاية الأبناء والبيت حفاظاً على تماسك الأسرة (فرج، 2006). ففي المغرب مثلاً، أثار مشروع استراتيجية لإدماج المرأة في التنمية تقدمت به جهة حكومية عام 2000 جدلاً واسعاً وصل إلى حد تنظيم مظاهرات حاشدتين، إحداهما لصالحها بالعاصمة الإدارية (الرباط)، والأخرى ضدها بالعاصمة الاقتصادية (الدار البيضاء)، ومن الحجج التي بنت عليها القوى المعارضة موقفها كون الاستراتيجية جاءت استجابة لإملاءات منظمات دولية (ثابت، 2006).

هذا، وتشير تقارير عديدة إلى التمييز الموجه ضد المرأة في العمل خاصة في القطاع الخاص، حيث يمنح أصحاب العمل المرأة أجراً أقل من الرجل عند القيام بالعمل نفسه بحجة أنها ليست مسؤولة عن العائلة، كما يحصل في لبنان وفي فلسطين وفي مصر مثلاً، كما أن أرباب العمل يحجمون عن تعيين النساء بحجة أنهن يتغيبن أكثر من الرجال، خاصة المتزوجات منهن، بسبب المسؤوليات الأسرية، أو يستبعدونهن من العمل بشكل تعسفي في حالات الزواج أو الحمل أو الولادة، فضلاً عن حرمانهن من الضمانات الاجتماعية والتأمين الصحي، ومن فرص التدريب والتأهيل، وكذلك إبعادهن عن المراكز القيادية حتى وإن كن يتمتعن بالمؤهلات العلمية والمهنية اللازمة. كما تستبعد المرأة من بعض الإعلانات التي تعلن عن موظفين لبعض الأعمال التي يمكن أن تمارسها.

وفي كل ما تقدم مخالفة للدراسات العربية وللاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز ضد المرأة التي نصت على ضرورة المساواة بين الرجل والمرأة في الاستخدام والأجور عند تساوي المؤهلات، وعدم التمييز في التدريب وإعادة التأهيل. مما يستدعي ضرورة مراجعة قوانين العمل وإقرار نصوص صريحة بمساواة العمال (ذكورا وإناثا) بالأجر في حال قيامهم بالعمل نفسه، والعمل لإقامة نظم لضمان الأمن الاجتماعي للعاملات في القطاع الخاص المنظم وغير المنظم.

من جهة أخرى، تشير التقارير إلى أن برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وتحرير التجارة العالمية والخصخصة التي تبنتها معظم الدول العربية في بداية التسعينيات من القرن المنصرم، أدت إلى انكماش النشاط الاقتصادي وانخفاض في فرص العمل، وأدت إلى الاستغناء عن الكثير من العمالة، خاصة عمالة النساء حيث يفضل القطاع الخاص عمالة الرجال للحد من الامتيازات التي تمنح للنساء كإجازة الوضع، وأدت بالتالي إلى انتشار البطالة بينهن، كما أدت إلى انكماش القطاع العام الذي يوظف النساء بشكل رئيسي وفقدان عدد كبير من النساء لوظائفهن. مما أدى إلى تعميق اللامساواة وإضعاف الأمن الاقتصادي للمرأة، التي كانت الضحية الأولى لهذه التطورات لأنها الفئة الأضعف في المجتمع، خاصة مع انخفاض مستواها التعليمي، وافتقارها إلى المهارات التكنولوجية التي يحتاجها سوق العمل، إضافة إلى التصور التقليدي بأن مسؤولياتها تنحصر برعاية الأطفال وتدبير أمور المنزل، وأن الرجال هم العائلون الأساسيون للأسرة، على الرغم من أن الواقع العملي يؤكد أن النساء يتحملن مسؤوليات مالية جسيمة.

هذا، وتشير التقارير كذلك إلى أن مساهمة المرأة في القوة العاملة مقدره بأقل من قيمتها الفعلية، ذلك أن نسبة كبيرة من النساء تعمل في القطاع الخاص غير الرسمي (في الأسواق غير الرسمية كبائعات للخضار أو الفاكهة أو الزبدة والجبن أو الخردوات، أو في مشاريع صغيرة لحسابهن الخاص لإنتاج سلع

رخيصة وتقليدية، أو في الحقول والمزارع، ولدى أسرهن)، حيث ساعات العمل طويلة، وتفتقر إلى الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، وإلى الحد الأدنى من ضوابط الصحة المهنية، وحيث لا تتمتع فيها النساء بأي تنظيم نقابي ولا بأية حقوق وظيفية، كالحق في الإجازة مدفوعة الأجر، بحيث يصبح العمل بالنسبة لهن عبئاً شاقاً يضاف إلى أعبائهن البيئية، وبحيث يصعب معه الحديث عن عمل يحرر المرأة بقدر ما هو عمل يضاعف استغلالها (ثابت، 2006). فضلا عن الأنشطة التي يقمن بها يوميا في المنزل لرعاية الأسرة وتلبية متطلباتها دون الحصول على أجر، ودون أن يحتسب عائدها ضمن الدخل القومي للدولة، بالرغم من أنها أعمال وأنشطة ذات قيمة اجتماعية كبيرة وتتطلب من النساء وقتا وجهدا كبيرين، بدأت الدول المتقدمة بتقييمه بشكل مادي لا يقل أهمية عن العمل خارج المنزل. هذا بالإضافة إلى الصعوبات التي تعترض المرأة للحصول على القروض وفرص الائتمان الرسمية أو الحصول على الاستشارات التي تمكنها من التخطيط والادخار. ولهذا أكد منهاج عمل بيكين على ضرورة منح النساء إمكانية الوصول إلى مؤسسات وآليات الائتمان والادخار (اليونيفم، 2004).

كل ما تقدم ينعكس سلبيا على دخل المرأة وحياتها وحياتها أسرته، ويتم الحديث في هذا الإطار عن "تأنيث الفقر"، فتبين التقارير أن الدخل التقديري للمرأة العربية ينخفض كثيرا عن دخل الرجل (راجع مثلا: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005)، وهي الأقل حظاً من التعليم والتدريب والتأهيل، وتعاني من التمييز الممارس ضدها من ناحية الأجور والصرف الكيفي والعزوف عن تشغيلها لعدم رغبة رب العمل تحمل التبعات الناتجة عن دورها الإنجابي. وفي بعض الفئات تحرم من الميراث أو تجبر على التنازل عنه بحجة الحفاظ على ممتلكات العائلة فلا تنتقل إلى عائلة أخرى بعد زواجها. وفي صعيد مصر، لا تحظى النساء اللواتي لم ينجبن ذكورا بأي ملكية أو مأوى أو مورد للدخل، هذا فضلا عن التمييز على أساس النوع الاجتماعي في نظام التقاعد وبرامج التأمينات

الاجتماعية، كما هي الحال في مصر والأردن ولبنان، على سبيل المثال (عن: اليونيفم، 2004).

وتزداد المشكلة سوءاً بالنسبة للنساء المسؤولات عن إعالة أسرهن، كالمطلقات والأرامل واللواتي هجرهن أزواجهن، حيث تفيد البيانات الحديثة أن واحدة من كل 9 أسر في مصر والسودان واليمن تعولها امرأة (اليونيفم، 2004)، وأن معظمهن من الأميات ويتركزن في الشرائح السكانية الأكثر فقراً، كما أنهن يتعرضن للبطالة أكثر من الرجال، مما يضطر أطفالهن لتترك المدرسة والتوجه للعمل. فضلاً عن أن كثيرات منهن لا يستطعن الخروج إلى العمل لعدم توافر الخدمات المساعدة، كمراكز العناية النهارية للأطفال، والمواصلات، والمطاعم، كما لا تتوفر لهن فرص التدريب المهني نفسها التي تتوفر للرجال.

وهكذا، ونظراً للصعوبات التي تواجهها المرأة في العمل خارج المنزل، بدأت نسبة كبيرة من المتعلمات في الأجيال الجديدة ولا سيما بين القادرات مادياً إلى عدم الالتحاق بالعمل وتفضيل دورها كربة بيت فقط، خاصة مع انتشار الأفكار الدينية المتطرفة واحداً قيمة العمل والمشاركة، وانخفاض نسبة أجور النساء مقارنة بالتكلفة التي تتحملها أثناء عملها مع ارتفاع أجور الخدمة المنزلية وعدم توافر دور الحضانة المناسبة لتولي رعاية الأطفال (فرج، 2006).

كل هذا يتعارض مع متطلبات التنمية، ويستدعي اتخاذ تدابير جذرية عاجلة للتصدي للمشكلة، من خلال حركة تنوير للمجتمع ككل، ومن خلال رؤية شاملة ومتكاملة لإشكاليات المرأة، تهدف إلى تصحيح المفاهيم السلبية وتنمية مفاهيم إيجابية جديدة تدعو لمشاركة المرأة الاجتماعية والسياسية وفي مواقع اتخاذ القرار، واتخاذ إجراءات تساعد على تمكين المرأة اقتصادياً بما يضمن تكافؤ الفرص والمساواة بالعمل، واستغلال الموارد البشرية الضخمة المعطلة، والتخفيف من الآثار السلبية لعمليات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة، وتنفيذ برامج

تعليمية وتدريبية لتعزيز قدرات المرأة ومساعدتها على دخول سوق العمل، وزيادة ميزانيات المشروعات المخصصة للمرأة، وخاصة المنح المقدمة للأسر المنتجة لتمكينها من مواجهة الفقر.

والمواقع أن الدول العربية اتخذت بعض الإجراءات لتدعيم الحقوق الاقتصادية للمرأة، خاصة بالنسبة للمرأة المعيلة والمرأة في الأرياف. وقد تنوعت البرامج التي اعتمدت لهذه الغاية، كما جاء في تقرير جامعة الدول العربية عام 2005، كتشجيع إنشاء المشاريع الاستثمارية النسوية الصغيرة، وإنشاء مراكز لتنمية المرأة بالريف لمساعدتها على زيادة دخلها، وتخصيص قروض ميسرة منخفضة الفائدة تمنح للنساء الراغبات بإقامة مشاريع خاصة، وتقديم المساعدات النقدية العينية للأسر الفقيرة، وتنظيم برامج تأهيلية وتسويقية لتحسين مهارات النساء وتعزيز استفادتهن من الخدمات المالية، وبذلت جهود خاصة لتنمية المرأة الريفية. هذا، وتمول عدة جهات دولية وأجنبية مانحة مشروعات عديدة في الدول العربية لتحسين الإمكانات الاقتصادية للنساء، كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وصندوق الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمعونات الأمريكية والألمانية والسويسرية والهولندية والكندية والدانماركية والإيطالية والاتحاد الأوروبي وغيرها.

ولكن، على الرغم من التحسن الواضح في وضعية المرأة عبر تلك الآليات، إلا أن تلك المساعي تعاني من ضعف الموارد المتاحة لتنفيذ هذه البرامج، بحيث لا تكفي للسماح للنساء بتخطي خط الفقر، بالإضافة إلى أن الإمكانات لا تكفي لتغطية كل الأشخاص الفقراء، ومعظم التقارير تسعى إلى المبالغة بإنجازاتها بألقاء الضوء على عدد المستفيدين متجاهلة الأغلبية التي لم تحصل على تلك الخدمات (اليونيفم، 2004).

ولهذا تبدو الحاجة ماسة إلى تفاعل منظمات المجتمع المدني وأفراد القطاع الخاص والمتبرعين مع الهيئات الرسمية لطرح إجراءات ومشروعات تساعد على الحد من ظاهرة الفقر على المرأة.

2-4 المرأة العربية في مواقع اتخاذ القرار

تعتبر مشاركة المرأة في العمل السياسي جزءاً أساسياً من عملية الإصلاح السياسي. ولهذا، دعت الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان مشاركة فاعلة للمرأة في مراكز صنع القرار، ودعا منهاج عمل بيبكين إلى تفعيل مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار وفي تولي الوظائف القيادية، وإلى ضمان فرص متساوية للوصول إلى المناصب السياسية، كما أكدت الأهداف التنموية للألفية على أهمية تفعيل دور المرأة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع.

وقد نصت معظم دساتير الدول العربية على المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، وتجري محاولات عديدة في الدول العربية لإشراك المرأة في العملية السياسية. ومع ذلك تشير الوقائع إلى أن بعض الدول لم تتخذ خطوات جادة نحو تمكين المرأة سياسياً، سواء من حيث العضوية في البرلمانات أو في تشكيل الوزارات والمناصب القيادية الأخرى. وهكذا، فنسبة المقاعد التي تشغلها النساء في عام 2005 في برلمانات الدول العربية من جملة المقاعد لا تزال قليلة، إذ تتراوح على سبيل المثال بين حوالي 11-12% في كل من جيبوتي وسورية، وبين حوالي 8-10% في كل من الأردن والسودان، وبين 3-4.3% في كل من جزر القمر ومصر، و تبلغ 2.3% في لبنان، و 0.3% فقط في اليمن، وتشارك نسبة 7.5% من النساء في المجلس الوطني الفلسطيني (جامعة الدول العربية، 2005). وهذه نسب متدنية جداً ولا تتناسب مع الجهود المبذولة للنهوض بأوضاع المرأة وتحقيق مساواتها بالرجل، علماً ان نصيب المرأة من هذه المقاعد يبلغ على

سبيل المثال 36.9% في الدانمارك، و 35.1% في كوستاريكا، و 33.6% في الأرجنتين، و 32.2% في النمسا، و 15% في إسرائيل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005، جدول 26).

هذا، وتشير الوقائع في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة في مصر (البرلمان المصري) (نوفمبر-ديسمبر 2005) إلى أن الأحزاب السياسية لم ترشح سوى عدد قليل جدا من السيدات، بالرغم من أن الخطاب السياسي لجميع الأحزاب أكد على أهمية دور المرأة وضرورة مشاركتها، وبالرغم من وجود كثيرات مؤهلات لهذه المسؤولية. كما أن السيدات اللواتي ترشحن كمستقلات (بلغ عددهن 18 سيدة) لم يتمكن معظمهن من الفوز. وهكذا فازت في هذه الانتخابات 4 سيدات فقط من أصل 444 عضوا، ثم تم تعيين 5 سيدات إضافيات من أصل 10 أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية في مجلس الشعب، ليصبح العدد الإجمالي للسيدات في هذا المجلس 9 عضوات من أصل 454 عضوا (حوالي 2%).

هذا، ويعتقد كثيرون في الدول العربية أن المشاركة السياسية تخص الرجال دون النساء، وبالتالي، تحرم الكثيرات من هذا الحق. ولهذا، لجأت بعض الدول العربية إلى نظام الحصص النسائية (الكوتا) في المجالس النيابية، فخصص الصومال على سبيل المثال 25 مقعدا للمرأة في عام 2000 من بين 245 مقعدا في المجلس الوطني الانتقالي، وخصص المغرب 5 مقاعد جهوية و 30 مقعدا على المستوى الوطني بالبرلمان عام 2002، وخصص الأردن ستة مقاعد للنساء في البرلمان عام 2003، وأكد قانون صدر عام 2002 في جيبوتي على ضرورة تواجد المرأة ضمن لائحة المنتخبين في الأحزاب السياسية، ويسعى العراق لتخصيص ما لا يقل عن 40% من مراكز السلطة وصنع القرار للنساء، كما تسعى دول أخرى لتطبيق نظام الحصص البرلمانية للنساء "الكوتا"، كاليمن الذي سوف يخصص 15% للمرأة في انتخابات عام 2008، وكذلك فلسطين الذي يوصي تقريرها بتطبيق قانون الكوتا لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية

(جامعة الدول العربية، 2005، وثابت، 2006). علماً بأن التجربة المصرية بتخصيص مقاعد للنساء في البرلمان والمجالس المحلية في السبعينيات من القرن الماضي قد أثبتت أن ذلك مكنّ عدداً أكبر من النساء من المشاركة بفاعلية في تلك المجالس. ولهذا، لا بد من العمل لاتخاذ تدابير خاصة "بالكوتا النسائية" ورفع نسبتها بشكل يوازي قدرات المرأة القيادية **حجمها في المجتمع**، وذلك كإجراء مؤقت بهدف إتاحة الفرصة لتمثيل المرأة بطريقة منصفة إلى حد ما في هذه المجالس ريثما تتعدل الاتجاهات السلبية التي ترى أن العمل في هذه المجالس يجب أن يقتصر على الرجال.

ومن ضمن صعوبات مشاركة المرأة في العملية السياسية موقف بعض المجتمعات العربية من قضيتها. فعلى سبيل المثال، في **السعودية**، يتم إصدار بطاقات هوية للنساء لأول مرة في تاريخها بعد أن كانت المرأة ملحقّة بهوية والدها أو زوجها. وفي **قطر** سمحت الحكومة لها بالمشاركة في الانتخابات المحلية عام 1999 لكنها واجهت معارضة من الجماعات الأصولية. وفي البحرين أفادت إحدى المرشحات لانتخابات البلدية أن العديد من النساء أبلغنها أنهن لن يؤيّدنها بسبب أنها امرأة ويرفضن أن تدخل منازلهن. وفي **الكويت** لم يمنح لهن حق التصويت والترشيح (إلا مؤخرًا) على الرغم من تأييد أمير الدولة لهذا الحق (عبد الحميد، 2006).

هذا، وتبذل في الوقت الحاضر جهود عديدة في الدول العربية من أجل **تفعيل الدور السياسي للمرأة**، كما في مصر مثلاً، من خلال دعم وتدريب المرشحات للانتخابات وتقوية روابطهن بمجتمعاتهن المحلية، وتنقيف المرأة سياسياً، وخلق الوعي لدى الناخبات بقواعد العملية الانتخابية. ويتبنى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مبادرات تهدف إلى تعزيز المهارات القيادية وبناء قدرات النساء والمنظمات النسائية في عدد من الدول العربية، منها **مصر والأردن**

ولبنان وفلسطين وسوريا واليمن، من بين أهدافها تحسين أداء المرأة بإدارة العملية الانتخابية (اليونيفم، 2004).

من جهة أخرى، فإن نسبة مشاركة النساء كوزيرات في الدول العربية حتى عام 2005 كانت لا تزال متدنية جدا، إذ تبلغ 10.7% في الأردن، وتتراوح بين 5.3-6.9% في كل من جيبوتي ومصر وسورية ولبنان، وتنخفض إلى 2.6-2.9% في السودان واليمن، علما بأن مشاركة النساء على المستوى الوزاري في هذا العام بلغت 52.4% في السويد، و50% في إسبانيا، و46.2% في ألمانيا، و44.4% في النرويج، و35.3% في النمسا، و16.7% في إسرائيل والبرتغال (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005، جدول 30). هذا فضلا عن عدم شغل المرأة حتى الآن منصب رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء وغير ذلك من مناصب قيادية عليا.

أما في سلك القضاء، فتشير التقارير إلى أن نسبة السيدات اللواتي يعملن في المنطقة العربية لا تتجاوز 15% من إجمالي القضاة، ويشكلن 11% في سوريا، و5% في لبنان، وتعمل في الأردن 14 قاضية، وفي السودان 76 قاضية، وفي اليمن 35 قاضية (اليونيفم، 2004). كما قامت مصر في مطلع عام 2003 بتعيين أول قاضية في المحكمة الدستورية العليا.

أما نسبة النساء بين المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين، فلم تتوافر عنها بيانات في كل الدول العربية، وما توافر بدا متدنيا، حيث بلغت نسبة النساء في هذه الفئة القيادية 12% في فلسطين، و9% في مصر، و4% في اليمن، في حين بلغت على سبيل المثال 46% في الولايات المتحدة الأمريكية، و36% في أستراليا، و35% في كندا وسلوفاكيا وأوروغواي، و34% في هنغاريا وبولندا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005، جدول 26). كذلك، تشير التقارير إلى أن تمثيل المرأة في المواقع القيادية للأحزاب السياسية محدود جدا، كما هي الحال في

مصر وفلسطين على سبيل المثال. وكذلك الحال في مواقع اتخاذ القرار في إدارة التعليم العالي (لمزيد من التفاصيل راجع : حمود ، 1997).

هذا، ولا تزال مشاركة المرأة في المراكز القيادية العليا لقطاع الأعمال العام هامشية لدرجة كبيرة باعتبارها تتراوح بين 1% و 3% من إجمالي القيادات (عن: حمود، 1997).

وهكذا تأتي المرأة العربية في المرتبة قبل الأخيرة تبعاً لمقياس تمكين المرأة، ولا يليها سوى شبه الصحراء الأفريقية. من هنا ضرورة التوعية بأهمية ممارسة الحقوق السياسية، والعمل على تعديل النظرة الاجتماعية التقليدية التي تركز الصورة السلبية عن المرأة، والاتجاهات والمعتقدات الراسخة بشأن أدوار الجنسين، وتوعية المرأة بحقوقها ومسئولياتها السياسية، وتعديل التشريعات التي تميز ضدها، وتوفير التسهيلات والخدمات التي تمكنها من التوفيق بين مسؤولياتها داخل المنزل وخارجه.

2-5 أشكال التمييز والعنف ضد الإناث في المنطقة العربية

يتسع مفهوم التمييز والعنف ضد المرأة ليشمل التمييز والعنف المنزلي والمؤسسي والمجتمعي، أي كافة أشكال السلوك الفردية والاجتماعية، المباشرة وغير المباشرة، التي تؤثر سلباً على المرأة جسدياً ونفسياً، والتي تقف حجر عثرة في طريق تنمية شخصيتها وقدراتها ومواهبها، وتحط من قدرها وكرامتها، وتكرس تبعيتها للرجل، وتحرمها من ممارسة حقوقها التي تكفلها لها الدساتير، وتحجبها عن المشاركة الفعلية في التنمية الشاملة لبلادها على قدم المساواة مع الرجل.

وقد بدأ الحديث في الدول العربية عن قضية العنف ضد المرأة يزداد في السنوات الأخيرة، وبدأت المنظمات الأهلية والحكومية تنظم حملات سنوية، وذلك بهدف مقاومة العنف ضد المرأة وزيادة الوعي بخطورة هذه الظاهرة، كما حدث في الأردن ولبنان مثلاً في نوفمبر وديسمبر 2005، كما بدأت تطالب بإجراء تعديلات على التشريعات لتجريم العنف ضد المرأة، وبتوفير خدمات طبية ونفسية وقانونية للنساء اللواتي يتعرضن للعنف، واتخاذ إجراءات لنشر الوعي القانوني والوعي بحقوق الإنسان بهدف الحد من أعمال العنف ضد المرأة، كما حدث وفي سورية.

ومع ذلك، تشير الدراسات والتقارير أن العنف تجاه المرأة، سواء في المنزل أو العمل أو المجتمع عموماً ما زال منتشرًا في الدول العربية على نحو يبعث القلق، وأن المعلومات والبيانات الإحصائية والدراسات المتاحة لا تعكس الحقيقة بأكملها، وأن الكثير من الحوادث لا يتم كشفها والإعلان عنها إلا إذا أدت إلى أضرار جسمية جسيمة، كالجروح البليغة والكسور والحروق وما شابه. ذلك أن المجتمع يتقبل العنف ضد المرأة، خاصة العنف المنزلي، ويعتبره حقاً من حقوق الزوج على زوجته، أو أنه من الأمور العائلية الشخصية التي لا يجوز التدخل فيها. وفي معظم الحالات، تجد ضحايا العنف من النساء أنفسهن غير قادرات على الاحتجاج أو ترك المنزل لخوفهن من تهديد الجاني، أو لأنهن معتمدات اقتصادياً على أزواجهن، أو تجنباً للفضيحة، بالإضافة إلى صعوبة مفارقة الأطفال وتعريضهم للتشرد. ولهذا، غالباً لا يبلغ عن حالات العنف الموجهة ضد النساء (لمزيد من التفاصيل راجع: حمود، 2001 أ، وحمود، 2006).

وفي هذا الإطار، يكمن الخطر الحقيقي في الاتجاهات والمعتقدات وأنماط العلاقات السائدة في المجتمع، والتي تعتبر أن التكوين البيولوجي لكل من الرجل والمرأة قد جعل لكل منهما أدواراً ووظائف ومكانة اجتماعية مختلفة، وجعل

الرجل ذا عقل راجح يمكنه من اتخاذ القرارات الحكيمة في حين أن المرأة انفعالية وعاطفية وتحتاج إلى حماية دائمة من قبل الرجل (الأب، الأخ، الزوج، الابن)، ولهذا تعتبر العنف الموجه ضدها جزء من تربيته وحقا من حقوق الزوج على زوجته.

وهكذا تعتقد 80% على الأقل من نساء الريف المصري، على سبيل المثال، أن من حق الزوج أن يضرب زوجته في بعض الظروف (CHANGE, 1999)، كما بينت دراسة في الأردن أن 27% من الفتيات يمنحن إخوتهن الذكور الحق في ضبط سلوكهن، وأن 71% من النساء اللواتي يتعرضن للعنف الأسري أعربن عن عدم رفضهن للسلوك العنيف الذي يقعن ضحية له حرصا منهن على العلاقات الأسرية، كما أن 81% من ضحايا العنف يعتبرن أن عنف الزوج أمر عادي بل ودور ذكوري مقبول (عزام، 2000). وفي دراسة أجريت في مصر، وافق 92% من أفراد العينة على حق الزوج بمعاقبة زوجته، وبلغت نسبة الموافقات على ذلك من النساء 86% (مقابل 96% من الرجال) (رمزي وسلطان، 1999).

ومن أبرز أشكال العنف الموجهة ضد الطفلة الأنثى في الدول العربية

نذكر:

■ التمييز في التغذية والعناية الصحية: حيث تبين الدراسات أن كثيرا من الأمهات يحرصن على إرضاع الصبيان لفترات أطول من تلك التي تخصص للبنات، كما يطمئن البنات في سن أبكر من السن الذي يطمئن فيها الذكور. كما بينت التقارير في الأردن ومصر والصفة الغربية وقطاع غزة والسودان أن الطفلة الأنثى لا تتلقى العناية الصحية والغذائية اللازمة كأخيها، خاصة في البيئات الفقيرة والريفية. وفي حالة المرض، يحمل الصبي إلى الطبيب ويترك أمر البنت للأقدار.

مما يعرض البنات لسوء التغذية والمرض، ويجعل نسبة وفيات البنات في السنوات الأولى من الولادة أعلى من نسبة وفيات الذكور، ويجعلهن يعانين من الأنيميا ومن نقص الحديد والنقرم ونقص البروتين وغير ذلك (راجع مثلاً: يونيسيف 1995). ولهذا، ولما كانت بعض الأمهات يهملن تغذيتهن بل وقد يحاولن الإجهاض عندما يعلمن أنهن يحملن بأنثى، فقد دعت المنظمات النسائية في لبنان إلى إصدار قانون يحرم على الأطباء إعلام الآباء بجنس الجنين.

◼ التمييز في التنشئة الاجتماعية: إذ يتعامل الأهل منذ الولادة بطرق مغايرة مع كل من البنت والصبي بحيث يعيش كل منهما خبرات حياتية مختلفة، تؤدي إلى جعل استجابات كل منهما في المواقف نفسها مغايرة تبعاً لجنسه. فعلى سبيل المثال، يقدمون لكل منهما ألعاباً خاصة: الدمية وأدوات المطبخ ونماذج من أثاث المنزل إلخ. للبنات، والألعاب الميكانيكية والالكترونية، كالقطار والسيارة والطيارة وألعاب الفك والتركيب إلخ. للصبي.

وتخضع الفتاة منذ الطفولة لتربية صارمة تتطلب منها الطباع اللينة، والنعومة في الكلام وانخفاض الصوت عند الضحك، في حين تترك للصبي حرية الكلام والقهقهة والتصرف. ويدرب الصبي ليكون شجاعاً قوياً لا يبكي، وتوجه البنات لتكون سلبية متقبلة ضعيفة. ويحاول الأهل استثارة نشاط الصبي وعدوانيته، ويسخرون منه إذا بكى أو خاف، ويتسامحون معه إذا تسلق الأشجار والجدران، في حين يرفضون أن تكون البنات كثيرات الحركة ومتمتعة بالحيوية والاستقلالية، ويحاولون تعديل سلوكها، ويشجعونها لتكون هادئة ومطبعة، مما يجعلها مستكينة، ويفقدن الثقة بالنفس، ويكبت قدراتها وامكانياتها، ويقتل عندها روح النقد والمبادرة (راجع مثلاً: حمود، 1997).

وتدرب البنات منذ الصغر على الأعمال المنزلية وخدمة ذكور الأسرة وتلبية متطلباتهم، كإعداد لها لدورها المستقبلي. ذلك أن الاتجاهات والقيم السائدة في المجتمع تؤكد على أدوار محددة بشكل صارم لكل من الجنسين، فتتنظر إلى المرأة كزوجة وأم بشكل أساسي، وتعتبرها دون الرجل في القدرات الجسدية والعقلية، وتعتبر أن تعليم الفتاة لأقل أهمية من

تعليم الصبي، ولهذا، فهي تجبرها على ترك اللعب بل وفي كثير من الأحيان الدراسة لمساعدة أمها في أعمال المنزل الروتينية، في حين يحصل الصبي على وقت أكبر للتركيز واللعب، ويمنح مساحة أكبر من الحرية والاستقلالية التي تنمي قدراته وتساعد على الإبداع.

وتنتقل هذه الاتجاهات إلى الأجيال المتلاحقة بشكل لا شعوري، لتصبح جزءا من شخصيات الأفراد وقناعاتهم. مما يجعل الكثيرين يشعرون بالحزن والأسى عند ولادة الأثني، ويدفعهم إلى تكرار الولادات بانتظار ولادة الذكر.

كل هذا يؤثر على اتجاهات الذكور والإناث على السواء، بحيث يقتنع كلا الجنسين، نتيجة للتنشئة الاجتماعية، ومنذ نعومة أظفارهم، بأن قيمة الذكر أكبر، وأن البنت دونه في القدرات والاستعدادات، بحيث يبدأ الأفراد من كلا الجنسين باكرا بالتصرف ضمن القوالب والتوقعات الاجتماعية لكل منهم. مما يشكل معوقات تعرقل انطلاق قدرات الإناث.

■ وهكذا، ونتيجة للتنشئة الاجتماعية، تلاحظ البنت الطفلة باكرا كيف يعامل الإناث والذكور، وكيف تستقبل ولادة طفل أو طفلة، فتقتنع بدونية جنسها، وبأن قدراتها واستعداداتها محدودة مقارنة بالرجل، وتصبح متقبلة لكثير من مظاهر التمييز والعنف الممارس ضدها على اعتبار أنه تصرف طبيعي، وحق من حقوق ذكور العائلة (الأب، الأخ، الزوج)، يمارسونه ضدها. وتتجه بالتالي للتصرف ضمن القوالب والتوقعات الاجتماعية التقليدية، وتقتنع بأن التعليم والعمل الاجتماعي هي الأعمال الأكثر ملاءمة لها، وتعارض بنفسها أي تغيير يلحق بأدوارها في نطاق الأسرة أو خارجها. وتصبح بالتالي معالجة وضعها الدوني أصعب.

ونذكر على سبيل المثال نتائج بعض الدراسات التي تؤكد ذلك. ففي دراسة أجريت في القاهرة تبين أن 66% من الطالبات الجامعيات اللواتي استطلعت آراءهن صرحن بأن النساء الأمهات يجب أن يتركن العمل، واعتقدت 41% منهن أن التعليم والعمل الاجتماعي هي الأعمال الأكثر ملاءمة للمرأة، كما أن غالبيةهن تعتقد أن عمل المرأة خارج المنزل أمر مقبول فقط عندما تكون العائلة في حاجة اقتصادية ماسة لذلك. وفي دراسة أخرى على عينة من 60 سيدة مصرية متزوجة في عمر يتراوح بين 25-39 سنة، اتضح أن النساء يعتبرن أنفسهن أقل من الرجال وأن الرجل متميز عليهن، كما يعتبرن أن دورهن الأساسي هو أن يكن أمهات، وفي دراسة أجريت في جامعة البحرين تبين أن 50% من الطالبات يعتقدن أن "الكلمة الأخيرة" يجب أن تكون للرجل، وأن على المرأة إطاعته مهما كان مستواها التعليمي. وأفادت طالبات كلية التربية أن على النساء شغل الوظائف التقليدية فقط، كالتعليم والتمريض. وفي دراسة أجريت في محافظة قنا، عبرت بعض الفتيات عن رفضهن للتعليم، لأنهن

مقتنعات بأنهن يتوقعن أن يصبحن في المستقبل ربات بيوت وأمهات بشكل أساسي، وبالتالي فإنهن يشعرن أن مستقبلاً كهذا لا يتطلب -بنظرهن- تعليماً. وتعتقد 80% على الأقل من نساء الريف المصري، أن من حق الزوج أن يضرب زوجته في بعض الظروف. كما بينت دراسة في الأردن أن 27% من الفتيات يمنحن إخوتهن الذكور الحق في ضبط سلوكهن، كما أن 81% من ضحايا العنف يعتبرن أن العنف الزوج أمر عادي بل ودور ذكوري مقبول. وفي دراسة أخرى أجريت في مصر، وافق 92% من أفراد العينة على حق الزوج بمعاقبة زوجته، وبلغت نسبة الموافقات على ذلك من النساء 86% (مقابل 96% من الرجال). وفي دراسة ميدانية أجريت على طلبة وطالبات الصف الثاني بكلية الخدمة الاجتماعية بإقليم مصر الوسطى تقبلت البنات العقاب الأكبر الموجه لهن بقول بعضهن: "لأن الأولاد لهم هيبة أما البنت فهي ذات جناح مكسور"، و"لأنني بنت ولازم كل شيء أحاسب عليه"، و"لأن الولد غالي" (!)، إلخ. (المزيد من التفاصيل راجع: حمود، 2001 أو حمود 2006).

وهكذا تنعكس هذه الاتجاهات في عالم العمل بحيث نجد أعمالاً يؤديها الرجال بشكل أساسي، بينما تقوم النساء بأعمال أخرى تعتبر امتداداً لعملها في المنزل، كالتعليم والتمريض... كما تسند مراكز السلطة والمسؤولية إلى الرجال، وتبعد النساء عنها وكأنهن غير مؤهلات للقيام بها.

وطبعاً يتغير "مصير" النساء عندما تتغير المواقف الاجتماعية تجاههن. فقد بينت الدراسات أن النساء اللواتي ينجحن في مهن ذات مستوى عال، ويتبوأن مناصب إدارية عالية في مؤسسات علمية وصناعية وتجارية وغيرها، يتحدرن غالباً من أسر تشجع لديهن الاستقلالية والانجاز المتميز والاستكشاف والتفكير والمناقشة والقيادة، ويعاملن على قدم المساواة مع اخوانهن الذكور، ويشجعن على بذل الجهود في المواد التقنية كالرياضيات والهندسة، إذ لا توجد معوقات بدنية أو عقلية تمنع الإناث من دراسة الرياضيات.

كل هذا يدعو إلى ضرورة معالجة أشكال التمييز ضد المرأة التي تتركس دونيتها، وتبرر العنف المباشر وغير المباشر الممارس ضدها، والتي تبقى على مكائنها الهامشية في المجتمع، والعمل على تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية التي تؤدي إلى إدامة هذا بالتنشئة على المساواة بين الجنسين.

بالإضافة إلى ذلك، ظهر في السنوات الأخيرة تأثير الاتجاهات الدينية المتطرفة على حياة المرأة، التي تجعلها تقتنع بالعودة الى التقوقع، وبأن أدوارها الرئيسية تتلخص بالزواج والبقاء في المنزل لتربية الأطفال وخدمة الزوج. كما دفعت الفتيات للإحجام عن المشاركة في الأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية. وهذا يتعارض مع ما نصت عليه الإتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، بما في ذلك الحق في الإشتراك في الأنشطة الترويحية والرياضية وفي جميع جوانب الحياة الثقافية.

■ التمييز في الفرص التعليمية: حيث يعتقد كثير من أولياء الأمور أن تعليم الذكور أهم من تعليم الإناث وأكثر استثمارا. فعلى سبيل المثال، بينت إحدى الدراسات أن مستوى التعليم الذي تتمناه الأم المصرية لأبنائها وبناتها يختلف إلى حد كبير، ففي حين أبدت 77% من النساء رغبة في أن يتعلم الأبناء الذكور حتى مرحلة الجامعة، أبدت 65% منهن الرغبة في تعليم البنات. وتتفاوت هذه النسب بين الريف والحضر، ففي الحضر، ترغب 90% من النساء في تعليم الأبناء الذكور و84% في تعليم الإناث، في حين في الريف ترغب 68% في تعليم الذكور مقابل 51% فقط للإناث (مارلين تادرس وآخرون، 1995).

ولهذا، يحاول الأهل تأمين تعليم "جيد" للذكور، وإن تطلب ذلك بعض التضحيات المادية، في حين يكتفون بإلحاق الإناث بالمدرسة القريبة، ولا يشجعونهن على متابعة الدراسة بحجة أن مصيرهن في النهاية في المنزل. وعندما تصر الفتاة على متابعة الدراسة، فإنها توجه إلى الدراسات الأدبية والإنسانية بحجة أن ذلك أقرب إلى طبيعتها ودورها في المجتمع. كما أنها كثيرا ما تحرم من السفر للخارج لمتابعة الدراسات العليا ولو كانت أكثر تفوقا من أخيها.

من جهة أخرى، يسود الاعتقاد لدى الآباء أن الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا تعتبر - تقليديا - مواد ذكورية بشكل عام، ولهذا، فإنهم كثيرا ما يبعدون الفتيات عن الالتحاق بها.

هذا، ورغم حداثة تكنولوجيا المعلومات، إلا أنها اتخذت صورة ذكورية أيضا. فقد بينت الدراسات أن كلا الجنسين يعتقدان بأن الحاسب الآلي (الكومبيوتر) جهاز يناسب الذكور أكثر، ويبدو أن الآباء يشجعون الذكور أكثر من الإناث على استعماله، ويرجح أنهم يسمحون لهم بارتياح "مقاهي الأنترنت" في بلادنا أكثر مما يتسامحون مع الإناث. مما يكسب الذكور خبرات تقنية أكثر من الإناث، وينعكس ذلك إيجابيا على أدائهم في الحاسبات الآلية في المدارس، في حين تتعامل الإناث معها بسلبية.

وهذا الوضع يفسح مجالا أضيق للمرأة لتنمية قدراتها ومواهبها وللحصول على مؤهلات عالية على قدم المساواة مع الرجل.

وبهذا تؤثر الاتجاهات التقليدية والقناعات الاجتماعية على تشكيل النظام المعرفي لكلا الجنسين، وعلى تحديد اهتماماتهما وطموحاتهما، وتعتبر من المعوقات التي تقف حجرة عثرة في طريق تنمية الفتيات لقدراتهن الكامنة.

■ **ختان الإناث:** وهو ينتشر في مصر والسودان والصومال وجيبوتي واليمن، نتيجة لأفكار اجتماعية خاطئة، ويعتبر من أشكال العنف الموجه ضد الطفلة الأنثى التي يتم فيها تشويه الإناث جنسيا باستئصال أجزاء أعضائهن التناسلية، بعملية قاسية وعنيفة وتحديث آلاما حادة، وغالبا ما تؤدي إلى تشوهات دائمة تؤثر على صحة المرأة ونفسياتها وسعادتها الزوجية، وتعرضها لأخطار جسمية جسيمة.

◉ الزواج المبكر للفتيات: ويعتبر من أشكال العنف الموجهة ضد الفتيات لأنه يحرمنهن من طفولتهن، ويعرض الأمهات المراهقات إلى مخاطر صحية كبيرة، نظراً لضعف قواهن البدنية وانخفاض مقاومتهن للأمراض، ولهذا تكون معدلات وفيات الأمهات ووفيات الرضع ووفيات الأطفال دون الخامسة أعلى في المناطق التي تنتشر فيها ظاهرة الزواج المبكر. فضلاً عن أن الفتيات يكن غير مؤهلات نفسياً لتحمل أعباء الزواج والإنجاب المبكر المتلاحق، وتحمل مسؤوليات خدمة الزوج، ورعاية الأطفال وإنجاز الأعمال المنزلية، كما أنه يحرمنهن من فرص التعليم. هذا بالإضافة إلى تعرض الفتاة للضغوط النفسية عندما يكون الزوج أكبر منها بعشرات السنين.

◉ الاغتصاب والتحرش الجنسي: حيث يتعرض عدد كبير من الفتيات لانتهاك الجسدي الذي قلما يعالج قانونياً بسبب التكتّم الشديد عليه، حيث تغتصب الفتاة الصغيرة من قبل أحد أفراد الأسرة أو معارفها.

◉ عمالة الإناث المبكرة: تعتبر شكلاً من أشكال العنف الموجه ضدهن، لأنه يؤدي إلى حرمانهن من فرص التعليم والتأهيل، ويجبرهن على العمل في أغلب الأحيان في أعمال لا تتناسب وقدراتهن الجسمية أو العقلية أو استعدادهن الفعلي، وغالباً ما تكون ذات إنتاجية متدنية، ويؤدينها نظير أجر زهيد، دون أن يتلقين تدريباً مناسباً، ودون أن يتمتعن بحماية قانونية، حيث لا تحرر لهن عقود عمل، ولا يستفدن من الضمان الاجتماعي أو التأمين الصحي، كما أنهن لا يحصلن على إجازات مدفوعة الأجر.

كل ما تقدم، دفع العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية إلى مطالبة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد الطفلة، وحماية حقوقها، وزيادة الوعي باحتياجاتها وإمكانياتها، والعمل على تنشئتها تنشئة سوية تؤهلها لتكون امرأة مستقلة قادرة على المساهمة في تنمية مجتمعتها.

أما أشكال العنف الموجهة ضد المرأة، فهي متنوعة، منها ما هو معنوي، ومنها ما هو اقتصادي ومنها ما هو جسدي. ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

❑ **العنف المعنوي (النفسي)**: كتوجيه الإهانات والشتائم للزوجة، أو تجاهلها وإهمال شئون الأسرة نكايه بها، أو السخرية منها أمام الآخرين، وإظهار عدم أهميتها، أو التلويح بالزواج من أخرى من وقت لآخر، وتهديدها الدائم بالطلاق أو الهجر أو الطرد من المنزل أو الحرمان من الأبناء، ومنعها من إبداء رأيها في شؤون الأسرة، ومنعها من العمل أو السفر، إلخ.

❑ **العنف الاقتصادي**: ويتمثل بالاستيلاء على دخل الزوجة العاملة، ومصادرة حقها في الاستقلال الاقتصادي، وسلب أموالها الخاصة التي تكون قد حصلت عليها بالميراث.

❑ **ضرب النساء**: وهو ظاهرة شائعة جدا في المجتمع العربي كما يتبين من تقارير عديدة، في مصر والأردن وسوريا ولبنان وفلسطين واليمن. وتترتب على الضرب آثار سلبية عميقة لأنه يشعر المرأة بالذنب وبالمهانة، ويحط من كرامتها، ويسبب لها الأذى النفسي والجسدي معا.

❑ **الطلاق التعسفي**: وهو شكل شائع من أشكال العنف في معظم الدول العربية، كما تبين من التقارير المعدة في مصر والأردن وسوريا على سبيل المثال، حيث يرسل الزوج للزوجة ورقة تعلمها بأنها طالق، ويتركها دون عائد مادي، ولا يتم النظر في دعاوي النفقة إلا بعد مرور مدة طويلة. أو على العكس، يماطلها في توقيع الطلاق حين تطلبه، ويحاول إذلالها وجرجرتها إلى المحاكم لسنوات عدة، رافضاً تطبيقها حتى تتنازل له عن كافة حقوقها. كما يتم تطبيق مفهوم "بيت الطاعة" وفقا لتفسير ضيق بإجبار المرأة على الإقامة في المكان الذي يحدده الزوج. وقد أقرت بعض الدول العربية في السنوات الأخيرة قانون "الخلع" كشكل من أشكال الطلاق البائن أو النهائي، لتمكين النساء من التغلب على مشكلات الطلاق، ولكنه يقتضي منهن التخلي عن حقوقهن المالية، وقد يعرض الزوجة أن تدفع مبلغا معيناً (عادة الصداق أو المهر الذي دفع لها أو ربما نوع من التعويض) إلى الزوج مقابل تسريحها. مما يجعل هذا الأسلوب للطلاق عرضة لاستغلال الأزواج.

❑ **هتك العرض والاعتصاب**: وهما من أكثر أشكال العنف التي تتعرض لها المرأة ويتم التكتّم عليها من قبل المرأة نفسها أو من قبل أسرته في كافة الدول العربية إذ أنها تمس جانباً حساساً يعتبر من الممنوعات.

❑ **القتل العمد:** ويأتي في مقدمة أشكاله ما يسمى بـ "جرائم الشرف"، حيث يقتل الرجل ابنته، أو أخته، أو زوجته، أو ابنة عمه، بسبب علاقتها برجل خارج إطار الزوجية، وأحياناً كثيرة لمجرد الشك في سلوكها، أو لمجرد مشاهدتها تتكلم مع رجل، بل وأحياناً بسبب إشاعة كاذبة كيدية، وذلك "غسلاً للعار" و "للوفاة من الفضيحة". وقد احتل القتل "دفاعاً عن الشرف" في الأردن على سبيل المثال المرتبة الأولى بين دوافع جرائم العنف ضد المرأة. وفي هذه الجرائم، لا يعتبر المجتمع العائلة التي أقدمت على قتل إحدى بناتها أو نساءها أنها مارست فعلاً إجرامياً، بل يفتخر الجاني بجريمته، ويكون محلاً للتقدير الاجتماعي على اعتبار أنه "مسح عار" أسرته وأعاد إليها مكانتها في المجتمع. ويقدم القانون حماية لمرتكب القتل من خلال الأحكام المخففة التي يحكم بها عليه.

من جهة أخرى، ترتكب بعض جرائم القتل لأسباب اقتصادية تتعلق برفض المرأة -زوجة أو أختاً أو أما أو جدة - مد الرجل بالمال، أو رفضها بيع مجوهراتها أو التنازل عن ميراث يخصها. وقد يتم القتل بسبب السرقة أو بعد الاغتصاب أو محاولة الاغتصاب وهتك العرض خوفاً من افتضاح الأمر.

❑ **التمييز ضد المرأة في بعض القوانين:** التي تتطوي على تمييز واضح بين المرأة والرجل مخالفة بذلك نصوص الدساتير الوطنية التي تؤكد أن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات دون تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو الدين إلخ.

فعلى سبيل المثال، تميز بعض مواد قانون العقوبات في معظم الدول العربية بين الجنسين، حيث يخفف من عقوبة الرجل الذي يقتل زوجته ومن يعاشرها في حال فاجأهما متلبسين بالزنا، اعتماداً على ما يسمى "بالضرر الاستفزازي" تعاطفاً مع مصابه، فيعاقب بالسجن لمدة لا تزيد عن بضع سنوات، لكنه يحرم الزوجة من التمتع بالأسباب التخفيفية نفسها إذا وقعت في موقف مماثل⁽¹⁾.

(1) تم تعديل القانون الجنائي في تونس عام 1993 بحيث أن قتل الزوجة بسبب الخيانة لم يعد مجرد جنحة لا تتجاوز عقوبتها خمس سنوات حبساً وإنما جريمة متعمدة تستحق عقوبة السجن المؤبد، كما تمت مرتجعة القانون الجنائي في المغرب عام 2003 لإلغاء التمييز بين الرجل والمرأة عند ارتكاب جنائية القتل من أحد الزوجين على الآخر إذا ضبطه متلبساً في وضعية الزنا (عن: ثابت، 2006).

بالإضافة إلى ذلك، هناك التشريعات التي تعطي أسباباً تخفيفية لبعض جرائم القتل الأخرى التي ترتكب ضد النساء، "كجرائم الشرف" التي تخفف الحكم على قاتل المرأة في حين لا يعتبر الرجل الذي يقيم مثل هذه العلاقات مخلاً بالشرف، ولا يعاقب على فعلته. وفي هذا تمييز واضح ضد المرأة، حيث أن المرأة والرجل أقدماً على الفعل نفسه، وأن الدين الإسلامي يعاقب الزاني والزانية على قدم المساواة. كذلك، فإن هذه القوانين تحكم على المرأة المتزوجة إذا ثبت زناها في أي مكان، سواء في منزل الزوجية أو خارجه، في حين لا يعاقب الرجل المتزوج إلا إذا ارتكب جريمته في منزل الزوجية فقط. كما أن المرأة تعاقب بالحبس لمدة تزيد عن المدة التي يعاقب فيها الرجل. وفي هذا تمييز واضح بين الجنسين للجريمة نفسها

هذا، ويعاقب القانون المرأة في تشريعات "مكافحة الدعارة" دون الرجل رغم اشتراكهما في الفعل نفسه، بل ويمكن للرجل أن يشهد على المرأة شريكته في الجريمة دون أن يناله أي عقاب.

من جهة أخرى، فإن قانون الجنسية في كثير من الدول العربية يعطي للأبناء حق الحصول على جنسية الأب تلقائياً، إلا أنه يحرم أبناء الأم المتزوجة من أجنبي من هذا الحق، إلا في حالة استثنائية.

ويلاحظ أن قوانين الأحوال الشخصية تتضمن مواد كثيرة فيها تمييز ضد المرأة، لأنها تعامل الرجال باعتبار أنهم المسؤولون عن الأسرة ومركز القرار بها. من ذلك مثلاً: أن المرأة تحتاج إلى ولي أمر ليزوجها، حتى وإن كانت قاضية تزوج النساء والرجال وتطلقهم دون أن يكون بمقدورها تزويج نفسها دون ولي (كما قالت قاضية جزائرية في تحقيق صحفي)، وأن عقد الزواج الذي يحدد فيه الزوجان شروطهما، بمعنى أن إلغاءه يجب أن يكون من قبل الطرفين أيضاً،

يعطي للزوج الحق بالطلاق من طرف واحد، دون أمر من المحكمة، أما المرأة فلا يمكنها الطلاق إلا بموافقة الزوج أو بأمر من المحكمة⁽¹⁾، والتعويضات عن الأبناء تمنح للأب عندما يعمل الزوجان، وعمل المرأة، وأحيانا سفرها، يحتاج إلى ترخيص من الزوج، وغير ذلك من أوجه التمييز التي تتعارض مع مبدأ المساواة في الحقوق بين كافة المواطنين.

ومما يساهم في تعزيز هذا التمييز غياب المرأة عن المشاركة في صياغة القوانين التي تعالج قضاياها.

كل ما تقدم، يخالف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والديساتير العربية التي تنص على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات دون أي تمييز، كما يتعارض مع نصوص الاتفاقية الدولية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وهذا ما دفع بعض الدول العربية لتعيد النظر ببعض قوانينها لاستبعاد الانحيازات المبنية على أساس النوع الاجتماعي، وظهرت في عدد من الدول العربية مؤسسات مناهضة للعنف ضد المرأة، تسعى لإخراج الموضوع من دائرة الشأن الخاص إلى دائرة الشأن العام، وللتوعية الاجتماعية حول هذه الظاهرة، وللاستماع لضحايا العنف وتقديم المساعدة لهن.

(1) منعت مدونة الأحوال الشخصية في تونس التطبيق الأحادي من طرف الزوج وأبدلته بالطلاق القضائي، كما قننت المدونة الجديدة للأسرة عام 2003 في المغرب الطلاق فألغت التطبيق بإرادة الزوج (ثابت، 2006)

● **العنف ضد المرأة أثناء الحروب والنزاعات المسلحة:** كما حصل ويحصل في فلسطين ولبنان والعراق والسودان والصومال وغيرها، والتي غالباً ما تؤدي إلى الهجرات والأزمات الاقتصادية ونقص خدمات الرعاية الصحية والغذائية والتربوية، وتحمل النساء لمسؤولية إعالة الأسر بسبب غياب الأزواج الذين يشاركون في الحروب، أو يختفون، أو يستشهدون، مع ما يرافق ذلك من توترات نفسية، فضلاً عن تعرضهن للاعتقال والتعذيب أو الاغتصاب أو القتل (لمزيد من التفاصيل حول التمييز والعنف ضد الإناث راجع مثلاً: حمود 2001 أ وحمود 2006).

2-6 صورة المرأة العربية في الإعلام والكتب الأدبية

تلعب وسائل الإعلام المختلفة دوراً هاماً في نقل المعلومات والثقافة والأفكار والمواقف التي تتعلق بالقضايا التي تهم المجتمع المتلقي. وقضية المرأة من أهم تلك القضايا التي يمكن أن تسهم وسائل الإعلام، إذا أحسن توظيفها، في تشكيل موقف لدى الرأي العام منها، وفي تغيير الصور السلبية عنها، وفي التوعية بالأدوار الجديدة لكلا الجنسين.

ونتيجة للاهتمام الدولي، بدأت الأصوات ترتفع في الدول العربية مطالبة بوضع برامج تهدف لتغيير الصورة النمطية لأدوار المرأة في وسائل الإعلام، وللترويج لصور متوازنة تتناسب أكثر مع أدوار المرأة الجديدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد بذلت جهود في بعض الدول العربية في هذا الصدد على المستوى الحكومي وعلى مستوى المنظمات غير الحكومية كان لها تأثير على خلق وعي بقضية تنمية المرأة، وبدأ بعض الإعلاميين الواعين بقضية المرأة يحاولون تغيير الصورة السلبية التي تقدم بها.

ومع ذلك، يتبين من الدراسات والبحوث التي أجريت أن صورة المرأة حتى يومنا هذا في وسائل الإعلام العربية المختلفة، المقروءة والمسموعة والمرئية، لا تعبر عما وصلت إليه المرأة في مسيرة تقدمها، فهي تركز على الأدوار التقليدية للمرأة، وتخفل أدوارها الأخرى في موقع الإنتاج والمشاركة الاجتماعية والثقافية والسياسية والأعمال الإبداعية الفكرية والفنية، وتعيد إنتاج الاتجاهات والأفكار التقليدية وتعمل على تثبيتها، وتصور الفتيات والنساء عامة بأدوار تقليدية، وكتابعات للرجال، وفي مرتبة أدنى منهم، غير قادرات على التفكير المنطقي وعلى اتخاذ القرارات أو المبادرات دون مساعدة من الرجال، وكمستهلكات أساسيات للكُماليات، وذلك بدلاً من التركيز على الصور الإيجابية للمرأة، وعلى دورها في الحياة العامة، وعلى تقديم نماذج من النساء الناجحات في مختلف الميادين.

● **ففي الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية والنسائية المصرية:** يتبين من الدراسات أن موضوعات الأزياء والتجميل تحل حيزاً هاماً، وكذلك موضوعات تربية الأطفال والإنجاب والعلاقات الأسرية والأعمال المنزلية، وذلك على حساب الأدوار الأخرى للمرأة. كما أن المجلات النسائية العربية تركز على المرأة المحظوظة في المدن، وتصور

الشابة الجميلة والزوجة الأنيقة وربة البيت المهتمة بشؤون زوجها وتربية أطفالها، كما تقدم المرأة التابعة للرجل، والمخلوقة الضعيفة غير القادرة على العمل، أو تستغلها في إعلاناتها على سبيل التشويق والإثارة.

وفي دراسة جديدة حاولت التعرف على الصورة المرسومة للمرأة كما تقدمها المادة القصصية في الصحافة النسائية، والتي وردت في 86 قصة في مجلة "حواء"، وتوصلت إلى أن صورة المرأة لم يطرأ عليها إلا تغيير طفيف. فالمرأة قد صورت على أنها تحتاج دائما إلى سند وعون الآخرين، كما صورت أنها تتوقع دائما هذا العون من الرجل، أي كان هذا الرجل، أبا أو أختا أو صديقا أو زميلا أو حتى جار. كما صورت على أنها شخص تنقصه القدرة على اتخاذ المبادرة أو القرار فيما يتعلق بموقف علمي أو مهني أو حتى الاشتراك مع الزوج في اتخاذ قرار يمس مستقبل الأبناء أو يمس حياتهما معا. والعلاقة بين الجنسين قدمت على أنها تقوم على أساس طرف قوي هو الرجل وطرف ضعيف هو المرأة. وصورت الأم على أنها تضحي بحياتها من أجل تربية أبنائها وإسعادهم وتحقيق مصلحتهم. وبدأت الفتاة على درجة عالية من الانفعالية عند اتخاذها لقرار اختيار شريك حياتها، وكذلك الزوجة في مواقف حياتها الزوجية. والمواقف السلوكية التي بدت فيها المرأة عقلانية لم تخرج عن الأمور الأسرية، كأمور الحب والزواج وما إليها. وقد بدا من مواقف المرأة في القصص المحللة التسليم بأن مكان المرأة هو البيت وأن اهتماماتها تنحصر بحياتها الأسرية أو العاطفية، وأنها لا تلجأ للعمل - من وجهة نظر المؤلفين - إلا تحت ضغط العوز الاقتصادي أو الفشل في الحياة الأسرية، وتتركه غير آسفة عليه إذا تعارض مع مسؤوليات بيتها وأبنائها أو بهدف إرضاء الزوج. فعمل المرأة لا يمثل قيمة في حد ذاته أو ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها. ونادرا ما صورت المرأة وهي تدافع عن قضايا عامة، كما تظهر فكرة راسخة مؤداها أن الجمال والأنوثة يمثلان قيمة أساسية يسعى إليها الرجل في المرأة. ولم تظهر القصص المحللة أية قضايا جادة تشغل المرأة أو تصورها في دور المشارك في تنمية مجتمعها (لمزيد من التفاصيل، راجع: رمزي، 2004).

■ وفي المواد الإذاعية: تشير الدراسات إلى أن صورة المرأة تبدو سلبية، وتركز على المفهوم الضيق عن المرأة ودورها في المجتمع كأم وزوجة، وتقدمها غالبا على أنها تبحث عن العون والمساعدة من جانب الرجل كونها غير قادرة على التخطيط وعلى حل المشكلات واتخاذ القرارات المتعلقة بحياتها، وتفترق القدرة على التصرف، ولا يكتمل دورها إلا بالإنجاب، وتبدو مشلولة الإرادة، مترددة، ضيقة الأفق، تخاف الشيخوخة وذهاب جاذبيتها الأنثوية... أما المواقف الإيجابية التي تقدم المرأة القادرة على مواجهة العقبات والتصدي لها فهي متدنية.

■ وفي البرامج الدرامية التلفزيونية: تتعزز الاتجاهات والمفاهيم السابقة، إذ تتبنى مسرحيات التلفزيون المصري مثلا اتجاهاً تقليدياً تجاه المرأة، كزوجة، وأم، وابنة، وأخت، الخ. كما يبدو أن مسؤولية القيام بأعباء المنزل هي مسؤولية المرأة دون الرجل حتى في أعمال يمكن أن يقوم بها الزوج كإحضار "الجرنال" أو النظارة مثلا حيث يطلب من الزوجة أن تقوم بها بلهجة أمرية. وحين تظهر شخصية طبيب أو مهندس أو محامي تكون غالبا من الرجال، وتتركز النساء العاملات في الأعمال التقليدية: سكرتيرات، ممرضات، خادמות، معلمات، مغنيات، راقصات... أما مشاركة المرأة في القضايا السياسية فهي محدودة للغاية. ويظهر التحليل أن النمط المقبول لسلوك الرجل هو النمط العقلاني، أما النمط المقبول لسلوك المرأة فهو النمط العاطفي في أغلب المواقف. وتبرز خصائص الاستقلالية والصرامة

والقوة والجدية كصفات سيئة للنساء، تعاقب عليها المرأة بالأهمال وعدم الحب، في حين تكافأ بالحب إذا كانت مطيعة مستكينة. ويتم التركيز على مفهوم حماية الرجل للمرأة حتى وإن كان أصغر منها وأقل تفوقاً ونجاحاً، كما يتم التركيز على قيمة إنجاب الذكر. وقيمة العمل قيمة يمتثل بها الرجال دون النساء وكأنه قيمة غير أساسية لهن لا يبحثن عنه إذا كان هناك من يتحمل العبء الاقتصادي، ويستغنين عنه إذا شعرن أنه يهدد حياتهن الأسرية أو علاقتهن الزوجية، أما الزواج فهو قيمة أساسية للمرأة تضحى من أجله بأي قيمة أخرى. وهذه الصور لا تعبر عن التغيير الكبير الذي طرأ على مكانتها ووضعها الاجتماعي. مما يدل على أن الجهود التي تبذل لتعديل صورة المرأة في التلفزيون لا تزال محدودة (رمزي، 2004).

هذا، وقد تبين أن 80% من موضوعات برامج المرأة في التلفزيون تتناول فن الطهي والحياسة والموضة وتربية الأطفال وفن الديكور، كما تخصص المجالات النسائية في العالم العربي 75% من صفحاتها للقضايا التقليدية التي تتعلق بالأزياء والمكياج والمشاكل العاطفية والعلاقات الأسرية وموضوعات التربية (عبد الرحمن، 2000).

هذا، بالإضافة إلى الإعلانات التي تقدم المرأة كجسد يظهر محاسنه ومفاته بهدف الجذب والتشويق في مجال الترويج للسلع الاستهلاكية (رمزي، 2004).

❑ وفي السينما: لا تختلف صورة المرأة عما تقدم، بل قد تكون أكثر سلبية من وسائل الإعلام المذكورة. ففي دراسة تناولت أكثر من 400 فيلم مصري، تظهر المرأة في أدوارها التقليدية الأنثوية، دون أن تتفاعل مع مشكلات مجتمعا السياسية والاقتصادية والاجتماعية. هذا، وقد بدأت بعض الأفلام المصرية تبرز أن المرأة يمكن أن تنجح كمحامية، مثلاً، رغم وقوف الرجال ضدها، وتؤكد حق المرأة في العمل والترقي إلى أعلى المناصب الحكومية وقدرتها على النجاح مثل الرجل تماماً، وتحاول معالجة بعض مشكلات المرأة وحقوقها، كمشكلة بيت الطاعة التي تتعرض فيها المرأة للمهانة، ومشكلة تزويج المرأة من رجل لا تحبه ويكبرها سناً بحكم التقاليد الجامدة الموروثة، وحق المرأة في الحصول على الطلاق، وحق المرأة المطلقة في الحياة الطبيعية بعد الطلاق، إلخ. إلا أن الصراع لا يزال مستمراً بين الصورة السائدة للمرأة، التي تدعوها للبقاء في البيت وتركيز عملها على رعاية الزوج والأولاد وعدم الخروج للعمل، وبين الصور الأخرى التي تتناسب مع التغييرات المعاصرة.

كل ما تقدم يبين أن وسائل الإعلام ما زالت مقصرة في لعب دور أساسي في تغيير الصورة النمطية للمرأة وفي إبراز أدوارها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

❑ أما صورة المرأة في الكتب الأدبية، فترسخ الرؤية السائدة في المجتمع حيث تعتبر المرأة أداة لإنجاب النسل ولهذا فلا قيمة لامرأة غير متزوجة. وتحظى شخصية الأم في الأدب العربي باهتمام كبير كالصدر الحنون وكرمز إلى الحنين، وتحل المرأة العانس ركناً هاماً في القصص العربية. فالعنوسة حالة نفسية تغرس في وعي البنت أن الهدف الأوحى في الحياة هو الزواج. والنمط الذي يتكرر هو نمط المرأة المسلوقة الإرادة التي لا تملك من

أمرها شيئاً، والتي يعتمد خلاصها على وجود رجل إلى جانبها يوجهها ويحميها. والمرأة ملكية للرجل، ووجودها ينحصر في جسدها، ومن ثم فلا عقل لها.

3- صورة المرأة في المناهج الدراسية والكتب المدرسية

يلعب التعليم المدرسي دوراً أساسياً في تطوير البنى الفكرية للمتعلمين، وفي إكسابهم الاتجاهات والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، والعمل على تثبيتها في شخصياتهم، والتأثير بالتالي على توجيه سلوكهم في كافة جوانب حياتهم، وذلك عبر ما تنقله المناهج الدراسية بمغناها الشامل - حيث تضم الأهداف والمحتويات والكتب المدرسية وطرائق التدريس والوسائل والأنشطة المستخدمة وإعداد المعلمين وتدريبهم، إلخ. - وعبر الممارسات اليومية التي يقوم بها المعلمون حيال المتعلمين، وما يتلفظون به من تلميحات وتعليقات، تساهم في قبولية تفكيرهم بحيث تنمو لديهم مواقف واتجاهات محددة، منها الاتجاهات والموقف المتعلقة بحقوق الإناث وقدراتهن ودورهن في التنمية والمجتمع، والموقف من المساواة بين الجنسين.

ولهذا، يعتبر البعض أن التغيير الاجتماعي الذي يمكن أن تحققه الأنظمة التعليمية ضئيل باعتبارها نتاج للمجتمعات، ووسيلة لإعادة تركيبها الاجتماعية (ثابت، 2006).

ومما يزيد أهمية التعليم وخطورة دوره أنه يتوجه إلى عدد كبير جداً من المواطنين، لا سيما في مرحلة التعليم الأساسي حيث يبدأ اكتساب الأفراد الكثير من الاتجاهات والقيم، ثم يستمر خلال مراحل التعليم الأخرى.

وفي هذا الإطار، يتطلب العمل على إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة التعرف على الصورة والأدوار والمكانة التي تعطى لها في المناهج والكتب المدرسية، خاصة وأن الكتب المدرسية لا تزال من أبرز الوسائل التي يستخدمها المتعلمون في بلادنا، فتؤثر في تعليمهم وشخصياتهم بما تحمله من مضامين فكرية واجتماعية ومفاهيم وما تعرضه من قضايا واتجاهات وقيم ومواقف من خلال الكلمات والصور والرسوم. فتقويم هذه الجوانب في المناهج

والكتب المدرسية يمكن أن يكشف عن الاتجاهات والمواقف التي ينقلها مطورو المناهج ومؤلفو الكتب إلى الناشئة.

والواقع أن دراسات عديدة بينت أن **تدعيم الاتجاهات التقليدية يستمر في المدرسة من** خلال المناهج والكتب المدرسية حيث تقدم للفتاة أنشطة التدبير المنزلي والحياسة وما شابه، بينما يدخل الصبي إلى مشاغل الكهرباء والميكانيكا وغيرها. وتبرز الكتب المدرسية وكتب الأطفال من خلال النصوص والرسوم والصور أن الأب يعمل في الخارج، وأن الأم تغسل وتطبخ وتمسح وتعنتي بالأطفال، فتميز بشكل واضح بين الجنسين لصالح الذكور حيث يذكرون أكثر بكثير من الإناث، كما تسند إليهم الأعمال والأدوار المهمة والإيجابية، ويوسمون بالشجاعة والذكاء والثقة بالنفس، في حين تصور المرأة في إطار أعمالها التقليدية، وتتميز بالطف والعطف والحنان والتضحية في سبيل الآخرين، ويغيب ذكر الأدوار التي بدأت تؤديها في الأعمال الحرة والسياسة. وتلاحظ الاتجاهات ذاتها في كتب العلوم والرياضيات (حيث يقوم الذكور بالتجارب مثلا في حين أن الإناث يشاهدن أو يساعدن)، مما يوحي للأطفال من الجنسين أن هذه المواد هي أساسا مواد ذكورية، فيبدأ كل منهما بالتصرف في ضوء الاتجاهات والتوقعات الاجتماعية.

وتذهب النزعة التقليدية في بعض الدول العربية إلى اعتماد كتب مختلفة للبنين والبنات بحيث يختلف الخطاب الموجه لكل من الجنسين، كما تمنع بعض تلك الدول ظهور صور للبنات في الكتب المدرسية ابتداء من الصفوف العليا للمرحلة الابتدائية. ففي المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، تلاحظ ازدواجية في المناهج الدراسية المعدة للإناث والذكور للمادة نفسها وللصف نفسه، حيث تختلف الأهداف والموضوعات والمؤلفين في المناهج الدراسية الخاصة بالذكور عن تلك الموجهة للإناث. فكتاب علم الاجتماع المقرر للصف الثالث الثانوي-إناث مثلا تتسم محتوياته بالبساطة والتركيز على المشكلات الاجتماعية، مثل تأخر الزواج، الطلاق، الرشوة، المخدرات، دراسة الخدمة الاجتماعية وقليل من الموضوعات عن الثقافة والتغيير الاجتماعي، في حين يتسم الكتاب الخاص بالطلاب الذكور بالتركيز على منهجية البحث والدراسة العلمية وخطوات البحث العلمي وتحليل البيانات، إلخ. مما يوحي بأن هناك اهتماما باختيار موضوعات للذكور تتسم أكثر بالعقلانية والعلمية. كما أن القائمين على تأليف كتب الذكور ومراجعتها هم من الرجال فقط، في حين تعد كتب الإناث من قبل لجان من الإناث والذكور. ويتكرر الأمر نفسه في المناهج الأخرى، حيث نجد كتابا خاصا للإناث

لمنهج التاريخ وآخر للذكور، وكذلك الأمر في الجغرافيا وغيرها... مما يشير إلى قناعة بوجود اختلاف بين الجنسين (فرج، 2006).

وقد حاولت بعض الدول العربية في السنوات الأخيرة إجراء تعديلات في المناهج التعليمية والكتب المدرسية لتحسين صورة المرأة فيها، وذلك التزاماً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبالمواثيق الدولية التي تؤكد على ضرورة إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة وتحقيق المساواة في الحقوق والفرص بينها وبين الرجل، في كافة القضايا، ومنها مطالبتها بسد فجوة التمييز بين الجنسين في التعليم بمراجعة السياسات التربوية، واستبعاد مظاهر التمييز بين الجنسين في المناهج التعليمية والكتب المدرسية، وتعديل الصورة النمطية التي تقدم المرأة التقليدية فقط، وتوجيه المعلمين إلى هذه القضية. مما أدى إلى تحسين الأوضاع التعليمية للمرأة، وإلى تحسين صورتها في المناهج التعليمية وفي الكتب المدرسية.

وقد أعدت مؤخراً مجموعة من الدراسات التحليلية حول هذه الصورة في بلدان عربية عديدة. فما هي أبرز النتائج التي توصلت إليها؟

على سبيل المثال، عند وضع مشروع "مناهج التعليم العام الجديدة وأهدافها" في لبنان عام 1997، سعى المركز التربوي للبحوث والإيماء لتحسين صورة المرأة في المناهج والكتب الجديدة ولتعديل الصور النمطية لأدوار كل من الجنسين، التي كان الأطفال يرونها فيها (الأب يقرأ الجريدة أو يعمل في الخارج والأم تخطيط أو ترعى الأطفال أو تطبخ...) والتي هي نتاج تربية وتقاليد قديمة تعيد إنتاج الاتجاهات وتحاول إكسابها للأطفال من جيل لآخر. وقد شكل لوضع مشروع المناهج عشرين لجنة شارك فيها حوالي 400 اختصاصي من كافة المؤسسات التربوية الرئيسية، ثم وزع المشروع على المؤسسات التنظيمية والمدنية والأهلية في كل البلاد لإبداء ملاحظاتها عليه. وعند الشروع بتأليف الكتب المدرسية الجديدة، بادر المركز إلى تشكيل لجنة استشارية حول صورة المرأة في المناهج التربوية والكتب المدرسية، وأعد قائمة من التوجيهات العامة (كيوان، 1998) وزعها على لجان المؤلفين لتكون لهم مرجعاً عند إعداد النصوص الجديدة بهدف استبعاد كل ما يتناقض مع مبدأ المساواة بين الجنسين في الكتب، جاء فيها أن عدم التمييز بين الجنسين أساسي، وينبغي ألا يظهر أي من الجنسين أعلى أو أدنى من الآخر، وجرى تفصيل ذلك من خلال ملحق يتضمن عشر توصيات تراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين (حطيط،). ثم أوعز بإعداد دراسات حول

صورة المرأة في الكتب الجديدة لتقويم ما أسفرت عنه هذه الجهود، وعقد حلقات دراسية وورش عمل لمناقشة ما توصلت إليه الدراسات من نتائج.

وقد تبين في إحدى الدراسات، عند استعراض المناهج التربوية الجديدة التي تم إقرارها عام 1997 في لبنان، أن السياسة التربوية العامة أصبحت غير تقليدية، ويظهر بوضوح الموقف الحذر والمتأن الذي اعتمده واضعو هذه المناهج، حيث تنبهوا كي لا يخطئوا بحق المرأة عبر إعادة إنتاج لا شعورية للصور التقليدية. ولكن الدراسة المتعمقة لكافة جوانب الموضوع بينت أن هناك اختلالاً واضحاً في توزيع مراكز المسؤولية في لجان تخطيط وإعداد المناهج ورسم التوجهات العامة بين الرجال والنساء لصالح الرجال، بما في ذلك تخطيط المواد الاجتماعية والإنسانية، التي تنتقل الاتجاهات والقيم، والتي شهدت مشاركة نسوية ضعيفة جداً يصل إلى حد الغياب التام في مادة التربية المدنية والتثنية الاجتماعية، بالرغم من أن النساء يشكلن أغلبية في هذه التخصصات وأنهن يتولين أغلبية المهام التربوية في المؤسسات التعليمية العامة. من هنا التساؤل: كيف يمكن أن تعكس لجان هي في معظمها من الرجال صورة جديدة للمرأة؟ وأين هي المشاركة المتوازنة للمرأة في عملية بهذه الأهمية؟ وهكذا ليس في مناهج المواد الأدبية والاجتماعية والإنسانية التي تتناول مشكلات كبرى كالبطالة، والفقر، والهجرة أي ذكر لمسألة المساواة بين المرأة والرجل. وعندما يتم تناول قيمة "المساواة" يتم ذلك بشكل عمومي دون الحديث عن المساواة بين الجنسين، كما لا يتم التطرق إلى مسألة التفاوت الحاصل في الحقوق والفرص بين الفئات الاجتماعية وبين الجنسين. وهذا يدل على أنه لا يوجد التزام جدي بالعمل على إدخال مفاهيم وصور جديدة في الثقافة الاجتماعية اللبنانية (كيوان، 1998).

وتبين من دراسة أخرى في لبنان قامت بتحليل نصوص القراءة للحلقة الأولى من التعليم الأساسي أن هناك اختلالاً في أدوار كل من الجنسين، حيث تتنوع أدوار الرجل: فهو الأب، وصاحب المصنع، والشرطي، والتاجر، والمزارع، والملك، والمحامي، والقاضي، والنحات، والفنان، والميكانيكي، والمخترع، والرياضي، والراعي، والثوري، والذكي، والعاقل، إلخ. في حين تبدو أدوار الإناث محدودة جداً: تلميذة ضعيفة، خياطة ماهرة، مغنية. ويتحرك الصبي في محيط واسع، ويذهب في رحلة حول العالم، فيما تحتفل الفتاة بمناسباتها في الداخل: في البيت أو المدرسة، أو تقف خلف النافذة تراقب المارة، وقلما تمارس أنشطة في العالم الخارجي. كما يلاحظ اختلال في الكم والتواتر حيث يفوق عدد شخصيات الذكور الرئيسية والثانوية بشكل كبير عدد شخصيات الإناث. كذلك، يبدو الذكور أرفع مكانة وشأناً

في الأدوار المخصصة لهم، فهم يتميزون بالمعرفة والتفكير والإرشاد والنصح والتفوق والقوة والشجاعة، في حين أن الإناث يظهرن كأمهات صغيرات يحضرن المربي ويضطلعن بدور الأمومة، ويتميزن بالغنج، ويتوقفن عند حدود الإصغاء للرأي أو الحكاية أو عند حدود السؤال وتلقي النصيحة والمساعدة (نعمة، 2001).

وتبين عند تحليل كتب التربية الوطنية والتنشئة المدنية المخصصة للمرحلة الأولى الأساسية من التعليم في لبنان أن حصة الرجال كانت أكبر ثلاث مرات من حصة النساء ضمن مجموعة المؤلفين، بل واقتصرت الوظيفة الاستشارية العامة الخاصة بتخطيط الكتب والإشراف على تأليفها على الرجال وحدهم دون النساء، حيث لم تشارك أي امرأة ضمن 18 مستشارا عاما لتأليف الكتب. وتكرر استبعاد المرأة من مهام المنسق العام للكتب، أو المشرف العام أو المقرر العام، بالرغم من وجود المعلمات بنسبة أكبر من وجود المعلمين الذكور في التعليم الابتدائي على الأقل. وعلى صعيد النصوص الموجودة في الكتب، يحظى الذكور بستة عناوين رئيسية خاصة بهم في حين لا تحصل الإناث على أي عنوان رئيسي. هذا، وتتخذ النصوص طابعا لغويا ذكوريا غير صالح للإناث لأن الكثير من المفردات التي تستخدم هي مفردات مذكرة بطبيعتها مثل: الإنسان، المواطن، التلميذ، وغيرها، ولهذا يقترح البعض اعتماد صيغة المتكلم المفرد "أنا" وصيغة المتكلم الجمع "نحن" للتغلب على ذكورة اللغة، وأن تطرح الأسئلة في التمارين بصيغة مزدوجة، كأن نقول: أجب/أجيبني، أذكر/أذكرني، قارن/قارني، ارسم/ارسمي، إلخ. بحيث تشعر الفتاة بأنها معنية لغويا بالأمر (أيوب، 2001). وكانت سهام عبد الوهاب الفريح من جامعة الكويت قد لاحظت استخدام صيغة المذكر في الكتب المدرسية سواء في صيغة المفرد أو الجمع (جمع المذكر السالم) واقترحت وضع التدريبات بصيغتي المذكر والمؤنث (أجيبني، اذكرني)، كما تمت اتخاذ صيغ القرآن الكريم نموذجا حسنا حيث ترد صيغتنا المذكر والمؤنث تكرارا (المؤمنون والمؤمنات، إلخ.)، وبرأيها أن هذه الطريقة تسهم في تنمية المهارات اللغوية لدى التلاميذ، وتساعدهم على التمييز بين صيغتي المذكر والمؤنث (عن: حطيط، 1998).

وفي مضمون النصوص نجد أن التواصل بين الجنسين محدود جدا. ويقتصر مضمون علاقات الإناث على التنشئة الخلقية والرعاية العامة في حين تتسع مضامين علاقات الذكور لتشمل التنشئة الخلقية واللعب والتعليم والتعاون والمساعدة والتدريب على العمل. كذلك يتسع الحيز المكاني لعلاقات الذكور ليشمل المدرسة والطبيعة والسيارة والشارع، أما علاقات الإناث فتحصل في البيت أو في المدرسة. ومهام البنت هي الترتيب والتنظيف والتدريس أي مهام

تقليدية، أما مهام الصبي فتتنوع وتتوزع على 15 مهمة هي الترتيب والتنظيف والصناعة والحرف والرعاية والدراسة وإطعام الآخرين، إلخ. فحصة الذكور من الأعمال أكبر 10 مرات من حصة الإناث. وتقوم الإناث بمبادرة واحدة أو يتخذن قرارا واحدا مقابل خمس مبادرات أو خمسة قرارات تقريبا من قبل الذكور. والقرارات الأساسية والهامة هي من حصة الذكور أما القرارات الثانوية فهي حصة الإناث. وعندما تنتقل إلى الرسوم والصور واللوحات نجد أنها توحى أيضا بالتميز، حيث أن حصة الذكور منها أكبر 3 مرات من حصة الإناث. وهذا يعني أنه، رغم أن الكتب تعكس تطورا إيجابيا في النظرة إلى المرأة إلا أنها تظل تقليدية بوجه عام (أيوب، 2001).

وفي دراسة أخرى تناولت الرسوم في دروس الجغرافيا للصف الأول الأساسي في لبنان أيضا، تبين ازدياد الانتباه لتواجد المرأة/الفتاة عموما، ولكن بالمقابل يظهر استمرار طغيان الأدوار التقليدية للمرأة: فالأم والمعلمة هما النموذجان الأكثر تردادا، ثم الممرضة والموظفة ومضيفة الطيران، ويخرق نموذج الطبيبة الإطار التقليدي. كما يلاحظ أن أمومة الصبيان هي الأكثر تمجيدا، حيث تشير الصور إلى أم تغمر ابنها بحنان، وأم تدرّس ولدها... أما البنت، فهي فرد في العائلة وفي الصف وفي الملعب.. وهذا يتطابق مع دراسة حول التأليف القصصي للأطفال في لبنان حيث يتبين انحياز لافت لأمهات الصبيان (حطيط، 1998).

من جهة أخرى، تبين من دراسة لمحور بعنوان "التجديد في أساليب التعبير الشعري" للصف الأول الثانوي في لبنان أن جميع الشعراء الذين تم الرجوع إليهم وأخذت نصوص من إنتاجهم كانوا من الرجال، ما عدا ذكر نازك الملائكة، كما أن ما احتوت عليه بعض القصائد عبر عن صورة المرأة الغاوية والمخادعة، والمرأة/الناسكة التي تتعبد الحبيب وتصبح من دون حبه حطاما لا نفع فيه، وتم التعبير عن عواطف المرأة بواسطة شعراء ذكور بدلا من اختيار نماذج من الشعر الذي كتبه امرأة تعبر مباشرة عن عواطفها، مما يوحي بأن النصوص صادرة عن ذهن ذكوري (حطيط، 1998).

هذا، وتشير الدراسات العديدة للكتب المدرسية في بلدان عربية أخرى كمصر والمغرب والكويت والبحرين وسلطنة عمان وقطر والجزائر إلى أن التوجه العام للكتابة في الكتب المدرسية لا يتغير كثيرا ويدل على شدة التمييز بين الجنسين (حطيط، 1998).

وتكاد هذه الاتجاهات تتكرر في مناهج وكتب البلدان العربية الأخرى. ففي دراسة أجريت حول الأنماط الشائعة لأدوار الرجل والمرأة في الكتب المدرسية وأدب الأطفال تناولت بالتحليل 18 كتابا مدرسيا في دول المشرق والمغرب ممثلة بسلطنة عمان وقطر والسعودية والمغرب والجزائر و12 عددا من مجلة العربي الصغير الكويتية عام 1988، تبين أن مساهمة المرأة في تأليف الكتب المدرسية وفي إعداد الصور والرسوم كانت محدودة للغاية، وأن الصفات والأدوار الإيجابية تنسب للرجل القائد والمدير والرئيس والشاعر والعالم، أما المرأة فلها صفات الضعف والرقّة والعطف والحنان، وعدم الاستقلال في إبداء الرأي. وعندما تذكر تظهر كأم أو جدة أو ابنة، وفي مهن تقليدية كالتعليم والخياطة والتمريض وأشغال الإبرة. وظهرها في الرسوم والصور يعتبر متدنيا مقارنة بعدد الصور التي ظهر فيها الرجال. كما أن الصيغ اللغوية التي تذكر في التدريبات تركز على صيغة المذكر: أجب، أذكر، إلخ. كما يوجه الخطاب إلى المعلم والمواطن دون ذكر المعلمة والمواطنة، إلخ. (سهم الفريخ، عن: سالمين، 2005).

وفي دراسة أخرى في فلسطين تناولت صورة المرأة في منهج التربية المدنية من الصف الأول الأساسي وحتى الصف السادس الأساسي للعام الدراسي 2003-2004، واعتمدت على تحليل مضمون الخبرات والأنشطة والأشكال والرسوم، حيث ظهر الأب متعاوناً ومشاركاً ويساعد الأم في إعداد الطعام والمائدة وبعض الأعمال المنزلية، كما ظهرت الأم وهي تدرّس ابنها أو تشرب الشاي والأب يطعم الطفل الصغير أو يشوي اللحم في الحديقة. ولكن تبين أيضاً عدم عدالة توزيع المهن بين الجنسين، حيث ظهرت المرأة أما وربّة منزل وزوجة 50 مرة، وانحصرت المهن التي تمارسها في التدريس والزراعة والتمريض والطب وأمانة مكتب وإدارة مدرسة والصحافة والسكرتاريا، في حين ظهر الرجل في مهن عديدة إضافة إلى السابق مثل مهندس وطبيب أسنان وشرطي وسائق ومقدم برامج وعريف ندوة وموظف بنك ورئيس بلدية وقاض ومحام وقبطان. وفي تكرار المهن المشتركة كالتعليم، ظهر الرجل معلماً 23 مرة في حين ظهرت المرأة معلمة 15 مرة! كما ظهر الرجل طبيباً 5 مرات في حين ظهرت المرأة الطبيبة مرتين. كما أوضحت الدراسة ضمن نتائجها سيطرة السلطة الأبوية (علياء العسالي، عن: سالمين، 2005).

وفي دراسة ثانية في فلسطين أجريت مقارنة حول صورة المرأة في منهجي اللغة العربية واللغة الانجليزية المقررين على الصفين الرابع والتاسع الأساسيين. وقد تبين من النتائج أن منهج اللغة العربية يحتوي على الكثير من صور التقسيم النمطي للأدوار بين

الجنسين، فالمرأة أم وزوجة تقدم الخدمات المنزلية، ويرتبط عملها بالمهن الإنسانية كالالتعليم والتمريض، ولم تظهر المرأة العاملة والمناضلة والمبدعة وعضو المجلس التشريعي والعاملة في وسائل الإعلام، كما ظهرت صورة المرأة المستهلكة، والتي تتسم بالطاعة والرضى والقناعة والأمانة غير القادرة على التعبير عن رأيها. بينما ظهرت صورة الرجل المنتج والمفكر والمبدع، والشجاع القوي الذي يخضع جميع أفراد الأسرة لأوامره. أما **منهج اللغة الانجليزية** فقد تضمن الكثير من صور المرأة التي تتطابق مع إيقاع الحياة العصرية! فظهرت المرأة المنتجة التي تنظر إلى العمل كضرورة حياتية وليس بسبب الحاجة، والتي تتكلم عما ترغب بالقيام به، والتي تعبر عن رأيها، وهي صاحبة القرار، لها جواز سفر، وتسافر بمفردها. كما ظهرت الطالبة المرافقة التي تناقش قضاياها في الحياة اليومية. كما تعددت صورة المرأة المهنية في كتب اللغة الانجليزية، فهي مديرة ومقدمة برامج وكاتبة وقائدة سيارة، وعالم فضاء، وأستاذة جامعية، وطبيبة. والعلاقات بين الزوجين في نصوص اللغة الانجليزية واقعية بإيجابياتها وسلبياتها، تتميز بالحوار المشترك بين أفراد الأسرة المكونة من الأم والأب والبنت والصبي، وتسود المساواة بين الجنسين. ويظهر الرجل في هذه النصوص قويا أحيانا وضعيفا أحيانا، ويساعد في تربية الأطفال وفي الأعمال المنزلية، فيحمل ابنه الرضيع، ويغسل الصحون والملابس، ويطبخ، ويعمل في الحديقة. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج تبين **التناقض الواضح بين صورة المرأة في كتب اللغة العربية التي تتميز بنمطية الأدوار، وبين صورة المرأة في كتب اللغة الانجليزية التي تتميز بالتطابق مع واقع الحياة العصرية...** مما يؤدي إلى خلق جيل حائر بين التمدن والتمسك بالحياة العصرية، لا يدري أي حضارة تتناسب مع مستقبله (مي عمر نايف، عن: سالمين، 2005).

وفي الكويت أجريت دراسة حول صورة المرأة اعتمدت منهجية تحليل مضمون كتب اللغة العربية في المرحلة الابتدائية في عام 2004، هدفت إلى التعرف على المضامين التربوية ذات العلاقة بعمل المرأة في المجتمع وعلى مدى تواتر ظهور صورة المرأة وصورة الرجل في الصور والرسومات والصيغ الواردة في كتب العينة. وقد تبين من النتائج أن عدد الذكور فاق عدد الإناث في تأليف وتعديل كتب العينة، كما استحوذ الذكور على إعداد جميع الصور والرسوم، وخاطبت الصيغ اللغوية الذكور أكثر من الإناث، وطغت صورة المرأة التقليدية في البيت كأم وفي المدرسة كمعلمة وفي المستشفى كطبيبة (لطيفة حسين الكندري وآخرون، عن: سالمين، 2005).

وفي سلطنة عمان، أجريت دراسة على كتب اللغة العربية المقررة على الصفيين الثاني والثالث من مرحلة التعليم الأساسي، لتحليل الألفاظ والعبارات اللغوية المتصلة بكل جنس تحليليا كفيًا، وكذلك مضامين الصور والرسوم المستخدمة، وذلك للبحث عن كيفية ظهور المرأة في هذه الكتب، بهدف التوصية بإزالة التمييز بين الجنسين إن وجد. وقد بينت الدراسة أن الرجال شكلوا 93% من إجمالي الوظائف القيادية والإشرافية في عام 2003، مقابل 7% للإناث. وشكلوا حوالي 90% من منصب خبير مقابل حوالي 10% للإناث. وفي لجنة السياسات التربوية وتطوير التعليم والتي تختص برسم الأهداف العامة للتربية والتعليم ومراجعة مناهج المواد الدراسية هناك سيدتان من أصل سبعة أعضاء إحداهما نائبا أول للرئيس بدرجة وكيل وزارة، والثانية مقررة لها. ولجنة تطوير المناهج والتقويم التربوي التي تختص بوضع خطط وبرامج تطوير المناهج الدراسية تترأسها امرأة بدرجة وكيل وزارة، وتضم سبعة أعضاء منهم 5 رجال بدرجات متفاوتة: مدير ومدير عام. وفي الجهاز الوظيفي في دائرة إنتاج الكتب المدرسية، تشارك المرأة بنسبة 45% من مجموع العاملين يعملون في تخصصات متعددة: مديرة دائرة، مدققة لغوية، مصممة رسومات وأعمال فنية أخرى. ولكن لا يتضح دور المرأة في عملية تصميم محتوى الكتب من نصوص وأناشيد وقصص (سالمين، 2005).

وقد تبين من نتائج الدراسة المذكورة أن صور الشخصيات الذكورية التي وردت في كتب العينة شكلت حوالي 53% من إجمالي عدد الصور مقابل نسبة 29% للصور المشتركة و18% لصور الإناث، مما يعتبر تمييزا واضحا بين الجنسين، كما أن نسبة الصور المشتركة محدودة مقارنة بنسبة صور الذكور. ويتبين من تحليل العناوين الرئيسية لعينة الدراسة-التي لها وقع خاص في نفوس التلاميذ نظرا لتمييز الخطوط التي تكتب بها ولمكانها في رأس الصفحة ووسطها- أن الذكور حظوا بحوالي 78% من إجمالي أسماء تلك العناوين، بينما حظيت النساء بنسبة 22%، بل أن بعض كتب العينة خلا تماما من أي عنوان يحتوي على أسماء أنثوية، وهذا يجعل الأطفال يعلون من شأن الذكر ويقللون من شأن الأنثى. وحظي الذكور في النصوص بنسبة 84% من الشخصيات الرئيسية مقابل 16% للإناث. وشغل الذكور 86% من إجمالي المهن المذكورة في العينة، مقارنة بنسبة 14% للمهن الأنثوية. واستحوذ الرجال على 60% من الأدوار الاجتماعية كأب يطاع وزوج يحترم ورجل يقدم المعلومة والنصيحة، مقابل 40% للإناث كأمراة تقدم المعلومة الثقافية لبناتها، وتشجع أبناءها، وتعد ابنتها للحياة الأسرية، ولا تظهر الأدوار الاجتماعية المشتركة كالتعاون بين الأم والأب في تربية الأبناء. وتنوعت المهن الذكورية، فالرجل حاكم ووزير ومدير وطبيب وصيدلي

ومعلم ومزارع وصياد ونجار وحرفي وجندي، في حين اقتصرت الأدوار الموكلة للإناث، فظهرت المرأة معلمة وممرضة وعاملة في مصنع، مما يتعارض مع الأدوار الفعلية للمرأة العمانية في العصر الحاضر، حيث دخلت ميادين عديدة، كان يجب إبرازها من خلال صور المرأة الطبية والمهندسة واستاذة الجامعة والوزيرة والعديد من المهن الأخرى التي أصبحت المرأة تمتنها وتشارك من خلالها في مواقع اتخاذ القرار. وتنوعت سمات الشخصيات الذكورية فشملت النظافة، والجد والاجتهاد والإخلاص والنشاط مقابل سمة واحدة للمرأة هي النشاط. وقد أغفل المحتوى قيما واتجاهات إيجابية نحو المرأة خارج المنزل كامرأة عاملة وقيادية وصانعة قرار ومشاركة في التنمية: في النشاط الحكومي والاقتصادي، وفي الإعلام والقضاء والمحاماة إلخ. وفي مقابل ذلك، تم التأكيد على قيم الأمومة وعلى الأدوار التقليدية للفئة لإعدادها كربة بيت، من خلال صياغات تعظم دور الأم، وطفلة تداعب دميها أو تساعد أمها في ترتيب البيت وفي كي الملابس دون إبراز لأهمية التعاون بين الجنسين. كل ما تقدم يعمل على تقسيم المجتمع إلى عالمين: عالم ذكوري وعالم أنثوي، ولا يمثل الواقع الفعلي للمرأة العمانية المعاصرة التي تشارك الرجل في الحياة العملية والأسرية، كما أنه يؤثر في التنشئة الاجتماعية للأطفال، ويعتبر تمييزا واضحا ضد المرأة، ويتمشى مع الأعراف السائدة في المجتمع العماني نحو تفضيل الذكور على الإناث. مما يعني أن سلطنة عمان لا تزال تنظر إلى المرأة نظرة دونية، ولا تمنحها مكانها الطبيعي في هرم البناء الاجتماعي (سالمين، 2005).

وفي مصر، أعدت إلهام عبد الحميد فرج دراسة حول كتب الدراسات الاجتماعية، فبينت أن الرجال يسيطرون على مهام البحث والتأليف في كتب اللغة العربية الخاصة بالتعليم الأساسي. فعلى سبيل المثال، أسهم في تأليف وتحرير كتاب الصف الرابع الابتدائي 15 باحثا وعدله ثلاثة وراجعته واحد، وجميعهم من الرجال. مما يعني تهميش دور النساء وعدم إشراكهن في التأليف. ولهذا، بينت الدراسة أن النصوص التي تتناول قضايا المرأة وحقوقها نادرة، حيث لا توجد في الصف الرابع الابتدائي أي إشارة للمرأة وحقوقها. وفي الصف السابع (الثاني الإعدادي) وردت أربع فقرات تتعلق بحقوق خاصة بالمرأة، وذلك بنسبة حوالي 0.8%. وفي الصف الثامن وردت ثلاث فقرات خاصة بالمرأة بنسبة 0.3%.

وفي عام 2006، قامت الباحثة المذكورة بتحليل كتاب التاريخ للصف الأول الثانوي بعنوان "مصر وحضارات العالم القديم" للعام 2001-2002 للتعرف على الصورة المقدمة عن المرأة. وقد وجدت أن الكتاب يهدف، بين أمور أخرى، إلى التعرف على خصائص حضارة

المصريين وأهميتها، بقصد تعميق الوعي بالتاريخ والتراث، وإلى الاعتزاز بالماضي، والفخر بما قدمه الأجداد للإنسانية، وبلورة الإنسان المصري لمستقبل مشرق، وتعميق الشعور بالانتماء. وقد لاحظت الباحثة أنه غاب عن الأهداف طبيعة العلاقة مع الآخر وكيفية التعامل معه، وانسحب ذلك على المرأة، حيث لا نجد أية إشارة في الأهداف لها أو عنها من خلال تحديد دورها ومكانتها وما قدمته لتلك الحضارات، ومن ثم لم يتم التعرض لدور المرأة بشكل يتناسب مع دورها التاريخي وحجم مشاركتها في تلك الحضارات. ويمكن تلخيص أبرز نتائج التحليل الكمي لعدد أسماء الذكور والإناث التي وردت في فصول الكتاب المختلفة (بخلاف الأسماء الحيدانية التي هي غالبا صيغ ذكورية، مثل: إنسان وحكام ومصريين) وعدد صورهم في الجدول التالي:

جدول توزيع عدد أسماء الذكور والإناث وعدد الصور التي وردت في كتاب التاريخ للصف الأول الثانوي-مصر

عدد الصور		عدد الأسماء		الفصل/نوع الأنشطة	الحضارة
مشترك	إناث	ذكور	إناث		
1	-	3	1	45	الحضارة الإنسانية ومعوقاتها
1	-	2	3	30	الحياة الدينية
-	-	11	2	62	الحياة السياسية
-	1	26	3	33	الحياة الاقتصادية
-	2	7	8	83	الحياة الفكرية
-	5	14	25	58	الحياة الاجتماعية
-	-	-	13	45	-
-	-	-	5	35	-
-	-	-	6	57	-
-	-	-	3	26	-
-	-	-	11	71	-
					حضارات العراق القديمة
					حضارة الإغريق
					عهد البطالمة
					حضارة الرومان
					مصر تحت الحكم الروماني

يتضح من الجدول أن أسماء الذكور وصورهم تتكرر أكثر بكثير من أسماء الإناث وصورهن. ففي موضوع "الحضارة الإنسانية ومعوقاتها" تكررت أسماء الذكور 45 مرة مقابل ورود أسم واحد للإناث، كما كانت هناك 3 صور للذكور مقابل صورة تجمع منقرع وزوجته.

وتكرر الاتجاه نفسه في الفصول الأخرى من الكتاب. ففي الحياة السياسية على سبيل المثال، يلاحظ ذكر الرجال 62 مرة مقابل ذكر حتشبسوت مرتين فقط، وهذا يوحي بغياب دور المرأة في المشاركة السياسية، على الرغم أنه من المعروف أن سيدات عديدات كانت لهن أدوار عظيمة في الحكم بشكل مباشر أو غير مباشر (فرج، 2006).

وفي فصل الحياة الاقتصادية لدى المصريين القدماء التي كانت تتسم بالتنوع والتعدد تكررت صور الذكور 26 مرة وهم يحرثون الأرض ويبيرون البذور ويحصدون ويكيلون المحاصيل ويقومون بتسمين الماشية وتربية الدواجن ويصنعون الأواني، إلخ. مقابل صورة واحدة لنساء يقمن بالغزل ونسج الكتان، ولم يذكر دورهن إلا من خلال سطرين، مما يعطي الانطباع بأن المرأة المصرية القديمة كانت كائنا استهلاكيا غير منتج وغير مشارك للرجل في الأعمال التي جاء ذكرها. ولهذا تتساءل الباحثة: إذا كانت المرأة في تلك الحضارة محاربة، وحاكمة، وصانعة، فكيف لا يكون نصيبها في هذا الفصل أكثر من ذلك على المستوى الكمي والكيفي؟ وهل يمكن لحضارة عظيمة أن تخلو من علاقات إنسانية قائمة على المشاركة؟ (فرج، 2006).

وعندما ننتقل إلى الحياة الفكرية، يتكرر الرجل في الأدب 39 مرة، مقابل 4 تكرارات فقط للمرأة. وفي العلوم التي شملت الفلك والحساب والهندسة والطب والكيمياء، كان نصيب الرجل 15 تكرارا مقابل صفر للمرأة. وفي العمارة، تكرر الرجل 19 مرة مقابل مرة واحدة للمرأة. وفي الفنون التي شملت النحت والرسم وغيرها تكرر اسم الرجل 12 مرة مقابل 3 مرات للمرأة، بحيث أصبح مجموع تكرارات الرجل 83 مرة مقابل 8 فقط للمرأة. هذا، وحصل التحيز نفسه بالنسبة للصور حيث خصصت 7 صور للرجال مقابل صورتان للمرأة (فرج، 2006).

ويتكرر الاتجاه نفسه في الحياة الاجتماعية وكان للذكور شأنًا ومكانة أهم من الإناث بالرغم من أن هذا الفصل يتناول الحياة العائلية ومكانة المرأة والأطفال والألعاب الرياضية والملبس والتربية والغناء والرقص والموسيقى. علما بأن هذا الفصل يذكر أنه كان للمرأة مكانة خاصة، وأنها حصلت على حقوق عديدة، وكان البيت مملكتها، وكان الرجال يشاطرونها في كثير من شئونه... وأنه إذا ما أتيحت للمرأة فسحة من الوقت فسرعان ما كانت تسرع لمساعدة زوجها في أعمال الحقل أم غيره من الأعمال. وكان للنساء رأي في سياسة البلاد، وكانت الملكة تظهر بجانب فرعون في الاحتفالات وخاصة في عصر الدولة الحديثة.

وتتساءل الباحثة: إذا كانت المرأة تشارك في الحقل والزراعة والسياسة، لماذا تم تجاهلها في الفصول المخصصة للحياة الاقتصادية والسياسية بل والفكرية والاجتماعية؟ فالمرأة في مصر الفرعونية سبقت العالم في الجلوس على العرش: مثل مرت بنت التي حكمت قبل الميلاد بثلاثة آلاف سنة، ونفرتاري التي حكمت بدلا من فرعون عندما كان يطارد الهكسوس فحافظت على استقرار الجبهة الداخلية، وحتشبسوت التي كان لها دور عظيم في بناء وتجميل وترميم المعابد وقادت الجيش المصري وكانت دبلوماسية وطدت العلاقات بين الدول بالزيارات الودية، هذا فضلا عن نماذج نسائية كثيرة كانت صانعة ومحاربة وكاهنة وقديسة وفيلسوفة، أو تميزت بالموسيقى والطب والغناء والرقص والرياضة والغزل والزراعة وغير ذلك، واهتمت بزيها ولباسها، وتمتعت بالاحترام والمكانة المرموقة، ولعبت أدوارا عظيمة في المجتمع، كما حلت إشكالية تقسيم العمل المنزلي حيث اتضح أن الرجل كان يتقاسم مع زوجته هذا العمل، ويجلس مع أطفاله، كما كانت تساعد في العمل خارج المنزل في الحقل والزراعة والصناعة، يشهد على ذلك العديد من التماثيل والصور. هذا، ولم يكن حظ المرأة في الفصول الأخرى من الكتاب أفضل، أي أن هذا الكتاب لم يكن موضوعيا (لمزيد من التفاصيل راجع: فرج، 2006)، لأنه لم يوضح أدوار المرأة ومكانتها ومدى مشاركتها في بناء الحضارة المصرية القديمة، بالرغم من أن المرأة كانت "متمتعة بالحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية المتساوية مع الرجل، وتولت العرش، وظهرت الكاهنات والكاتبات والعالمات" (عبد الحميد، 2006).

يتضح مما تقدم أن المناهج والكتب المدرسية في الدول العربية تقدم، بشكل عام، صورة للمرأة تتناسب مع النسق القيمي التقليدي، مما يستدعي اتخاذ إجراءات وتدابير جادة للعمل على تعديلها كي تتلاءم مع واقع الحياة ومتطلباتها في عصرنا الحاضر.

4- اتجاهات المعلمين وسلوكهم تجاه الذكور والإناث

لا يقتصر تأثير المعلمين بما تقدمه مضامين النصوص والرسوم والصور الموجودة في الكتب المدرسية من اتجاهات وقيم، بل تلعب اتجاهات وقناعات المعلمين والمعلمات التي ورثوها من تربيتهم، وأنماط سلوكهم وما يتلفظون به من تعليقات وإيحاءات ونوادر تتعلق بالجنسين، والأساليب المستخدمة من قبلهم، دورا هاما في نقل الكثير من المواقف والقيم

والاتجاهات إلى المتعلمين، وفي تثبيتها في أذهانهم، خاصة وأنهم يعتبرون كمنادج يقتدي بها هؤلاء.

فعلى سبيل المثال، ونتيجة للاتجاهات الاجتماعية السائدة، يعتقد كثير من المعلمين أن الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا هي مواد ذكورية بشكل عام، ولهذا، فإنهم كثيرا ما يبعدون الفتيات عن الالتحاق بها. وضمن العلوم يوجهون الذكور نحو الفيزياء والكيمياء، في حين يوجهون الإناث إلى الأحياء التي ترتبط بالتخصصات التي تؤدي إلى المهن الصحية ورعاية الأطفال، ويتوقعون أن ينجح الذكور أكثر من الإناث في الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا، مما يقلل من دافعية الفتيات ويؤدي إلى انخفاض إنجازهن في المواد التي تعتبر ذكورية (راجع حمود، 2001 ب).

وعندما يذهب الأطفال إلى المدرسة، يتم التعامل بطريقة مختلفة مع الجنسين، حيث تبين الدراسات أن المعلمين يناقشون الذكور أكثر من الإناث، ويشجعونهم على طرح الأسئلة ويمتدحونهم أكثر.

فقد تبين من دراسة في مصر مثلا أن التعامل مع المراهقين في المدارس والمنازل يختلف حسب النوع الاجتماعي. فقد أفاد 71.5% من الذكور بأن المعلم يشجع الطالب على إبداء الرأي، مقابل 67.2% من الإناث، وأفاد 59.4% من الذكور أنهم قادرون على التعبير عن آرائهم بحرية في الفصل مقابل 49.8% من الإناث، وأفاد 61.4% من الذكور أنهم قادرون على التعبير عن الرأي في المنزل مقابل 46.1% من الإناث، وأفاد 67.3% من الذكور أنه يسمح لهم بلقاء الأصدقاء والخروج معهم مقابل 36.9% من الإناث (عن: اليونيفم، 2004).

وبهذا تؤثر الاتجاهات التقليدية للمعلمين والمعلمات على تشكيل النظام المعرفي لكلا الجنسين، وتعتبر من المعوقات التي تقف حجر عثرة في طريق تنمية الفتيات لقدراتهن الكامنة، وبشكل خاص في مجالات الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا، بحيث يشعرن أن النجاح والإنجاز المتميز فيها يقود إلى رفضهن اجتماعياً من قبل الآخرين، وإلى النظر اليهن على أنهن ناقصات أنوثة و"مسترجلات"، مما يجعلهن ينسحبن ويقللن من توقعاتهن وطموحاتهن، وينصرفن عن التخصصات العلمية والتقنية "المعتبرة ذكورية" إلى الدراسات الإنسانية والأدبية والاجتماعية. وهذا يحد من قدرات المرأة ويقف عثرة في طريق تنمية

مواهبها على قدم المساواة مع الرجل، وينعكس سلبيا على فرص العمل التي تتاح أمامها وبالتالي على مستواها الاقتصادي، وعلى ممارستها لحقها في المواطنة ممارسة كاملة.

5- آليات تعزيز صورة المرأة في المناهج التعليمية والكتب

المدرسية

لما كان التعليم يلعب دورا كبيرا في نقل المفاهيم والاتجاهات والقيم السائدة في المجتمع والعمل على تثبيتها في شخصيات المتعلمين، فقد بات من الضروري تضمين المناهج والكتب المدرسية صورا ومفاهيم تؤدي إلى تكوين اتجاهات إيجابية نحو مكانة المرأة وأدوارها وضرورة مشاركتها في التنمية المستدامة لبلادها، وإلى تعديل صورة الفتاة الدونية عن نفسها -التي يمكن أن تكون اكتسبتها من خلال التنشئة الاجتماعية الأسرية التي خضعت لها- وتنمية ثقتها بقدراتها وإمكانياتها، وتعليم الأطفال والفتيان والفتيات على مقاعد الدراسة قيم العدل واحترام الغير والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين بغض النظر عن لونهم أو جنسهم أو عرقهم أو انتماءاتهم الاجتماعية، بحيث يعي الأطفال منذ نعومة أظفارهم أنهم متساوون لا تفضيل لأفراد جنس على آخر، سواء في التعليم أو الخدمات الصحية أو العمل أو أي مجال آخر، بهدف إعداد الأجيال الجديدة من المواطنين إعدادا ينسجم مع روح العصر، خاصة وأن معظم الدول العربية صادقت على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة وأصبح عليها أن تتخذ التدابير اللازمة لتفعيلها.

فالتعليم يمكن أن يكون أداة رئيسية لتغيير بعض المفاهيم والاتجاهات السلبية، ولتحرير الأفراد من الاتجاهات والعادات والتقاليد ومظاهر السلوك التي لم تعد تتلاءم مع متطلبات العصر الحالي، وذلك من خلال تدخل مقصود ومنظم طويل المدى يهدف إلى هذا التغيير، كأن يهدف إلى تنمية اتجاهات إيجابية نحو أدوار المرأة ومكانتها وقضاياها المختلفة وإلغاء كافة أشكال التمييز ضدها والعمل على تغيير أوضاعها.

فالاتجاهات والقيم تنتقل بواسطة التربية، وتحتاج إلى وقت طويل لاكتسابها، كما تحتاج إلى الاستمرارية وإلى تعاون جميع المعنيين (في الأسرة والمدرسة والمجتمع الكبير) والاتساق فيما بينهم لتثبيتها. بمعنى أنه، إذا كانت أشكال التمييز تعتبر نتيجة للتربية فإن التربية هي وسيلة تغييرها.

فما هي أبرز الآليات اللازمة لتعزيز صورة المرأة في المناهج الدراسية؟

ونسارع هنا إلى القول أنه، نظرا للتباينات الكبيرة بين الدول العربية على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فإننا لا نتوقع أن تتبنى تلك الدول جميع الآليات المقترحة بالمستوى نفسه، بل يمكن أن تختار كل دولة منها ما تشاء وفقا لظروفها وإمكانياتها وتطلعاتها.

5-1 اتخاذ القرار السياسي لتعديل صورة المرأة في المناهج التعليمية والكتب المدرسية

لقد أصبح من المؤكد أن تطوير التعليم وتحسين نوعيته يحتاج إلى القرار السياسي على أعلى المستويات لضمان نجاحه، وتحقيق أكبر قدر من الإجماع من قبل كافة المعنيين من سياسيين وتربويين وخبراء ومعلمين وكافة الفعاليات الاجتماعية حتى تنتقل النوايا الطيبة من حيز النظرية إلى الالتزام في التطبيق الفعلي. من هنا أهمية اتخاذ قرار سياسي يقضي بتغيير صورة المرأة في المناهج التعليمية والكتب المدرسية بحيث يتم منع إنتاج الصور التقليدية عن أدوار المرأة والرجل، وإلغاء كافة المظاهر التي تميز بين الجنسين، وبالمقابل تقديم صور إيجابية تبرز المساواة بينهما في الحقوق والقدرات والفرص والأدوار الاجتماعية المختلفة، وتتمن قيم المشاركة والتعاون بينهما في كافة المجالات، من المشاركة والتعاون في تربية الأبناء والأعمال المنزلية إلى المشاركة في صنع القرارات، وتشجع النساء على الانخراط في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ودخول ميادين غير تقليدية على قدم المساواة مع الرجل، وذلك بهدف ترسيخ حقوق المرأة، وإحداث تغيير في أنماط تفكير الأجيال، تطبيقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتزاما بكافة المراثيق الدولية التي تدعو لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وللتحرر من قيود الأدوار التقليدية، وتوزيع الأدوار على أسس جديدة تتلاءم مع متطلبات العصر والتطور الاجتماعي.

5-2 إضافة أهداف تعليمية خاصة تتعلق بقضايا المرأة

تحل صياغة الأهداف التعليمية مكانة هامة في المناهج لأنها تعكس الرؤية الفلسفية لتلك المناهج وتوجهاتها القيمية. ولهذا تأخذ حيزا أساسيا عند إعداد أي منهج.

1-2-5 تتضمن الأهداف العامة في المناهج العربية العديد من الأهداف التي تسمح بإضافة أهداف خاصة تتعلق بقضايا المرأة

يلاحظ المتصفح للمناهج التعليمية في مراحل التعليم العام في الدول العربية أنها تتضمن الكثير من الأهداف العامة التي يمكن أن تشتق منها أهداف خاصة تتعلق بقضايا الطفلة الأنثى والمرأة.

فعلى سبيل المثال، ورد ضمن الأهداف العامة في المناهج اللبنانية (1997) ما يلي:

- التعليم حق لكل مواطن ... يشمل مختلف الأعمار والشرائح الاجتماعية والمهنية.
- التربية ضرورة اجتماعية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- تكوين المواطن القادر على ممارسة القواعد الصحية المؤدية إلى النمو السوي جسديا ونفسيا وخلقيا.
- تعويد المواطن على العيش ضمن جماعة وبناء علاقات أسرية واجتماعية صحية.
- ترقية الحس الإنساني والالتزام الخلقي لدى المتعلم من خلال تعزيز إيمانه بالعدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمييز والالتزام بالديموقراطية وتدريبه على ممارستها في سلوكه اليومي وفي علاقاته الاجتماعية كافة.
- إكساب المتعلم المبادئ والمفاهيم التي تساعد على التعرف على الخصائص الثقافية والسلوكية والاقتصادية لمختلف الفئات الاجتماعية (العمرية، الجنسية، المهنية، الاقتصادية..).
- إطلاع المتعلم على مشكلات مجتمعه الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية والسياسية، وتعويده على منهجية تشخيصها وتمكينه من اتخاذ قرارات مسؤولة تجاهها.

- تنمية مدارك المتعلم وقدراته لتمكينه من المشاركة بفاعلية في حركة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية في بلدة.
- تعزيز حس المتعلم بأهمية مشاركة المرأة.
- اكتساب المتعلم منهجية التفكير العلمي والنقدي وتقبل الآخر والقدرة على حل المشكلات.
- تنمية مهارات الملاحظة والتعليل والتحليل واكتساب الفكر الناقد.
- تعريف المتعلم على سير الأعلام كنماذج سلوكية متميزة (علماء، أدباء، إلخ).
- تعريف المتعلم على مؤسسات الدولة الاجتماعية والسياسية والقضائية وتوعيته بأدواره في المشاركة والمراقبة والتقويم تحقيقا للتنمية المستدامة.
- تعريف المتعلم على أهمية وسائل الإعلام والاتصال في نشر المعارف والقيم ودراسة بعض مشكلاتها.
- تعريف المتعلم على التحولات الاجتماعية المعاصرة في بلده والبلدان العربية والدول النامية والصناعية.
- تعريف المتعلم بالمشكلات الاقتصادية والقضايا الكبرى التي تواجهها مجتمعاتنا العربية.

كذلك جاء في وثائق المناهج الصادرة عن مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية - وزارة التربية والتعليم لمرحلتى التعليم الابتدائي والإعدادي في مصر عام 2004-2005 مايلي:

تهتم المناهج بـ:

- إكساب الفرد المعارف والمهارات الشخصية والاجتماعية والعادات والقيم والاتجاهات التي تمكنه من التعامل بطريقة سليمة في حياته الشخصية والأسرية وفي الحياة العامة في مجتمعه وفي عمله وفي كافة مجالات حياته.
- دمج القضايا المعاصرة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر في حياة الأفراد الحالية والمستقبلية، مثل: حقوق الإنسان، حقوق المرأة ومنع التمييز ضدها، الصحة الوقائية والعلاجية، الوعي القانوني ومعرفة الحقوق والواجبات.
- واقع المجتمع وأماله وتطلعاته وماضيه وحاضره ومستقبله

وضمن الأهداف العامة، نقرأ:

- أن يتعرف المتعلم على حقوقه وواجباته في المجتمع.
- أن يقدر دور الفرد في النهوض بالمجتمع.
- تعميق القيم والاتجاهات الوجدانية المتعلقة بالحياة الأسرية والتعاون بين أفرادها.
- زيادة الوعي الصحي والغذائي.
- إكتساب اتجاهات إيجابية نحو العمل اليدوي والقيام بأعمال لازمة للحياة اليومية.
- إكتساب المتعلم خبرات تعليمية ومعارف واتجاهات وقيم تساعده لأن يصبح مواطناً مشاركاً في تطوير مجتمعه، واعياً بقضاياها ومشاكله، وقادراً على المشاركة في حلها على المستويات المحلية والاقليمية والعالمية.
- إكتساب المتعلم قيم التعاون والمشاركة الإيجابية وتحمل المسؤولية.
- تمكين المتعلم من الإسهام في حل مشكلاته الحياتية ومشكلات مجتمعه.
- تزويد التلاميذ بمثل عليا من معرفة قصص حياة الرجال (!) البارزين وأعمالهم الخالدة.

يتضح من الأهداف المذكورة أعلاه أن المناهج العربية تتضمن الكثير من الأهداف العامة التي يمكن أن تكون مظلة للأهداف الخاصة المتعلقة بقضايا المرأة والتي لا تخرج عن كونها قضايا اجتماعية وتربوية وثقافية وسياسية، وقضايا حقوق الإنسان وواجباته، مما تتوخى المناهج دراستها وتحليلها ودراسة مشكلاتها وطرق علاجها، كما يمكن أن تكون مظلة لأهداف تسعى لتعديل اتجاهات الذكور نحو العمل المنزلي والأعمال التي تسند تقليدياً للمرأة، خاصة وأنهم يحتاجون إليها في تدبير حياتهم اليومية إذا عملت المرأة خارج المنزل، أو إذا اضطرتهم الظروف للعيش بعيداً عن الأسرة. كل ما يلزم هو اتخاذ قرار والتزام واضحين بهذا الشأن، وتحديث المناهج وأهدافها بشكل يتلاءم مع متطلبات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية المعاصرة والمستقبلية، وإضافة أهداف خاصة بقصد تحسين صورة المرأة في المناهج، وإبراز المشكلات وأشكال التمييز التي تعاني منها في كافة المجالات، سواء في التنشئة الاجتماعية أو في التعليم أو في التغذية والعناية الصحية أو العنف، إلخ، ثم ترجمة هذه الأهداف فعلياً في نصوص وموضوعات الكتب المدرسية.

5-2-2 نماذج من الأهداف الخاصة التي تتعلق بقضايا المرأة ويقترح إضافتها إلى المناهج العربية

يمكن اقتراح الأهداف التالية التي يتوقع أن تكسب المتعلم المعلومات والمهارات والاتجاهات الإيجابية تجاه قضايا الإناث:

- أن يتعرف المتعلم على أشكال التمييز ضد الفتيات والنساء، والتي تجعلهن يشعرن بدونيتهن وتعرقل تقدمهن.
- أن يعي مشكلات المرأة عبر المراحل الزمنية المختلفة.
- أن يكتسب المبادئ والوسائل التي تتم بموجبها عملية التنشئة الأسرية بشكل متكافئ بين الجنسين والمشكلات التي يمكن أن تنتج عن التمييز بينهما.
- أن يقتنع بأهمية المشاركة والتعاون ضمن الأسرة التي تتطلب مشاركة الأب والأم في تربية الأبناء وتبدير أمور الأسرة.
- أن يصبح قادرا على تحليل ونقد الاتجاهات الاجتماعية التقليدية التي تعرقل النهوض بأوضاع المرأة.
- أن يقتنع بمبادئ المساواة بين الجنسين وضرورة تحقيق تكافؤ الفرص بينهما في الأسرة والمدرسة والمجتمع في كافة المجالات (في التعليم والصحة والعمل والسياسة واتخاذ القرارات) وقادرا على التصرف في ضوء ذلك.
- أن يستنتج الأخطار الصحية الناجمة عن سوء التغذية وعن بعض الممارسات الصحية الخاطئة وخاصة تلك التي تعاني منها الفتيات والنساء (كالختان).
- أن يصبح قادرا على دراسة المشكلات المختلفة: التعليمية والاجتماعية والاقتصادية التي تعرقل المجتمع بعامه، وتعرقل نهوض المرأة بخاصة، دراسة علمية وتحليل أسبابها، والمساهمة في الجهود الرامية لمعالجتها من أجل تحقيق تنمية المجتمع وأمنه ورفاهه.
- أن يتعرف على خطورة مشكلة الأمية - وخاصة أمية النساء- على الأفراد والأسرة والمجتمع ومقتنعا بضرورة التصدي لها.
- أن يقتنع بضرورة التحاق الإناث بفروع الدراسة العلمية والتقنية على مختلف المستويات لتمكينهن من العمل في مجالات غير تقليدية.

- أن يقتنع بقدرات النساء الفكرية وبإمكانية تمتعهن بسمات شخصية إيجابية، كالشجاعة، والطموح، والمثابرة، والقدرة على اتخاذ المبادرة وإبداء الرأي والنصيحة، إلخ.
- أن يتفهم قدرات الفتيات والنساء اللواتي يشكلن نصف طاقة المجتمع الانتاجية وبضرورة مشاركتهن في التنمية الشاملة لبلادهن على قدم المساواة مع الرجال.
- أن يصبح قادرا على تحليل ونقد التشريعات التي تتطوي على تمييز واضح ضد المرأة.
- أن يتعرف على نماذج من الأدوار الإيجابية التي تضطلع بها النساء في المجالات المختلفة، وخاصة تلك التي كانت مقصورة على الرجال.
- أن يدرك أهمية مشاركة المرأة في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبلادها.
- أن يتعرف على الدور الإيجابي التي تضطلع به المنظمات غير الحكومية، خاصة تلك التي تهتم بقضايا المرأة، ومقتنعا بالمساهمة في أنشطتها.
- أن يقدر مفاهيم وقيم المساواة وعدم التمييز بين الجنسين وأن يتعاطف مع اللواتي تنتهك حقوقهن.
- أن يعي مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكافة المواثيق الدولية المنبثقة عنه.

3-5 إضافة مفاهيم وموضوعات وقضايا تتعلق بالمرأة في المناهج العربية والكتب المدرسية

1-3-5 تتضمن المناهج العربية العديد من المواد والموضوعات التي يمكن أن تضاف إليها مفاهيم وموضوعات تتعلق بقضايا المرأة

يجد المتصفح للمناهج التعليمية في الدول العربية أن ذكر دراسة قضايا المرأة ومشكلاتها بشكل واضح وصريح غائب تقريبا، إلا أنه يجد مواد وعناوين موضوعات كثيرة جدا يمكن الاستفادة منها لإضافة مفاهيم وموضوعات جديدة تتعلق بالطفلة الأنثى والمرأة، خاصة عند إعداد الكتب المدرسية، وذلك لتقديم صورة حديثة ومتطورة عن أدوارها وقدراتها وحقوقها تتسجم مع روح العصر والواقع الفعلي الذي بلغته المرأة في العصر الحاضر، ومع

المبادئ الإنسانية العامة، وأهمية مشاركتها في التنمية الشاملة لبلادها على قدم المساواة مع أخيها، ولدرس المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعاني منها.

فعلى سبيل المثال، نجد في المناهج اللبنانية الموضوعات التالية:

- الأسرة والعلاقات الأسرية المتبادلة بين أفرادها.
- المدرسة.
- التغذية والصحة والأمراض الناتجة عن سوء التغذية.
- التعليم والعمل والقوى العاملة.
- الحقوق والحريات ومبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والمشاركة.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حقوق الطفل، المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق المرأة.
- قضايا معاصرة.
- المشكلات الاجتماعية وسبل مواجهتها.
- الدخل وتوزيعه.
- عملية التنشئة الاجتماعية.
- قيم المجتمع.
- قضايا التنمية.
- الحياة المدنية والديموقراطية: نظام الانتخاب، السلطات العامة: السلطة التشريعية (مجلس النواب)، السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء)، السلطات المحلية (البلديات)، السلطة القضائية.
- المؤسسات الاجتماعية المدنية: الجمعيات، الأندية، الأحزاب، النقابات الاتحادات النقابية.
- التواصل ووسائل الإعلام وأدوارها ومسؤولياتها: الوسائل السمعية، المقروءة، السمعية البصرية، الأنترنت.
- مشكلات اجتماعية وإنسانية واقتصادية: الفقر، البطالة، الأمية، التطرف، تخلف الأرياف، الهجرة.
- مظاهر العنف الاجتماعي وطرق مواجهته.

وفي المناهج المصرية نجد الموضوعات التالية:

- الخدمات التعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية في محافظتي
- الأسرة
- الأسرة المنتجة
- الحكومة المركزية
- أهم الأنشطة السكانية
- شخصيات مصرية وعربية وعالمية
- السكان والموارد الاقتصادية
- القضايا المعاصرة: الاجتماعية والسياسية والاقتصادية...
- الأنشطة الاقتصادية: الزراعة، الصناعة، التجارة، السياحة، إلخ.
- المرأة نصف المجتمع.

وهكذا يتضح أن المناهج العربية تقدم الكثير من المواد والموضوعات والمفاهيم التي يمكن أن تعالج تحتها المشكلات والقضايا المتعلقة بالفتيات والنساء، كالتمييز في التنشئة الاجتماعية بين الجنسين، ومسألة التعاون بين أفراد الأسرة ذكورا وإناثا، والمشكلات التعليمية والاقتصادية والثقافية التي تقف عثرة أمام تطوير الإناث لقدراتهن وطاقاتهن، إلخ.

ويمكن الاستفادة في هذا المجال من معظم المواد الدراسية، وبشكل خاص الدراسات الدينية، والمواد الأدبية والاجتماعية والإنسانية، كاللغات العربية والأجنبية، والتربية المدنية والتنشئة الاجتماعية، والتربية الصحية، والتاريخ، وعلم الاجتماع والاقتصاد والسياسة والفلسفة وعلم النفس، التي تتضمن موضوعات تتصل بالإنسان وأنماط سلوكه ومشكلاته وبالثقافة السائدة، وتشكل بالتالي ميدانا مميزا لإضافة مفاهيم وموضوعات تتعلق بقضايا المرأة لإكساب المتعلم معارف علمية وصحية واجتماعية واقتصادية مرتبطة بها، ولتنمية طاقاته الفكرية والوجدانية والسلوكية وإكسابه التفكير العلمي والروح النقدية، وإفراح المجال أمامه لنقد الاتجاهات التقليدية، وإكسابه الاتجاهات والقيم المرغوب في نقلها وترسيخها في تكوينه النفسي والوجداني لتمكينه من اتخاذ مواقف صحيحة من القضايا التي تواجهه في الحياة. وفي هذا المجال، تلعب نصوص القراءة والقصص والمحفوظات والأناشيد والشعر ابتداء من المراحل التعليمية الأولى دورا كبيرا في نقل الكثير من المعلومات والقيم والاتجاهات والمواقف الاجتماعية والأخلاقية والإنسانية التي يمكن ان تؤثر على اتجاهات الأفراد وسلوكياتهم. بالإضافة إلى ذلك، يمكن إضافة مقرر جديد إلى المناهج يتعلق بقضايا

المرأة في المرحلتين الثانوية والجامعية. وبهذا تصبح المؤسسة التعليمية محركا ودافعا لتغيير الاتجاهات بدلا من بقائها مؤسسة محافظة تعمل على إعادة صياغة القيم والعادات التقليدية المتوارثة وتثبيتها في نفوس الناشئة.

5-3-2 نماذج من المفاهيم والموضوعات والقضايا التي تتعلق بقضايا المرأة ويقترح إضافتها إلى المناهج العربية

• تقديم مفاهيم وموضوعات تهدف إلى تعديل الاتجاهات التقليدية الخاطئة التي تشعر المرأة بدونيتها وتعرقل تقدمها، مثل:

- التأكيد على أن الشعور بالأسى والحزن عند ولادة أنثى وبالفرح والسعادة عند ولادة الذكر يتعارض مع القيم الدينية والإنسانية.
- تعديل الاعتقاد بأن مكانة الفتى وقدراته تتفوق على قيمة الفتاة وقدراتها.
- إبراز قدرات المرأة ومواهبها والأدوار المتنوعة التي يمكن أن تضطلع بها.
- التعريف بما جاء في الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (1997) أنه: ينبغي اتخاذ جميع التدابير المناسبة لتغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على الاعتقاد بكون أي من الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة.

• مفاهيم وموضوعات تهدف إلى التأكيد على المساواة في التنشئة الأسرية بين الجنسين في كافة المجالات، وإلى تحقيق علاقات أسرية صحيحة، مثل:

- المساواة بين الجنسين في التغذية والعناية الصحية، وفي الألعاب التي تقدم لهما، وفي الفرص التعليمية التي توفر لهما.
- المساواة بين الجنسين في طريقة التعامل مع سلوكيات كل منهما.

- إبراز القيم الدينية التي تؤكد حق المرأة في اختيار شريك حياتها، وحققها في الموافقة عليه أو رفضه، وحققها في فراقه إن كرهته.
- التأكيد على أن المجتمع المسلم متضامن في تهيئة الأسباب التي تساعد المرأة العاملة على القيام بمسؤولياتها الأسرية والمهنية، قال تعالى: "والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض" (صدق الله العظيم، سورة التوبة، الآية 71). والسنة النبوية تدعو إلى معاونة الرجل لزوجته في شؤون البيت، فقد ذكرت عائشة رضي الله عنها أن النبي (صلى الله عليه وسلم) "كان يكون في مهنة أهله"، أي كان في خدمة أهله، حيث كان يحلب شاته، ويخيط ثوبه ويخصف نعله ويخدم نفسه، كما كان يشارك زوجاته في الأمور العامة وفي بعض همومه وقلقه، كما كانت زوجاته يشركنه في أمورهن. وكان علي ابن أبي طالب رضي الله عنه يقتدي بسنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في تدبير شؤون البيت.
- التأكيد على ضرورة التعاون بين أفراد الأسرة جميعا ذكورا وإناثا لإنجاز الأعمال المنزلية، بحيث يشارك الأب والأبناء من الذكور في تربية الأطفال والاعتناء بهم، وفي إنجاز الأعمال المنزلية من إعداد الأطعمة وتنظيف المنزل وترتيبه، وخياطة الملابس وإصلاحها وكيها، إلخ. (فأحسن الطباخين والخياطين وعمال تنظيف الملابس وتنظيف الغرف في الفنادق وترتيبها هم من الذكور).
- التعريف بما جاء في بعض المواثيق الدولية، مثل:
 - جاء في الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (1979) أنه:
 - ينبغي كفالة تضمين التربية العائلية فهما سليما للأمم بوصفها وظيفة اجتماعية، والاعتراف بكون تنشئة الأطفال وتربيتهم مسؤولية مشتركة بين الأبوين... ينبغي كفالة تضمين التربية العائلية فهما سليما للأمم بوصفها وظيفة اجتماعية، والاعتراف بكون تنشئة الأطفال وتربيتهم مسؤولية مشتركة بين الأبوين...
 - وجاء في إعلان كوبنهاجن للتنمية الاجتماعية (1995) أنه ينبغي:
 - تشجيع التشارك على قدم المساواة بين الرجل والمرأة في الحياة الأسرية وفي الحياة المجتمعية والتأكيد على تقاسم المسؤولية بين الرجل والمرأة في رعاية الأطفال.
- مفاهيم وموضوعات تهدف إلى التوعية الصحية، مثل:

- حق الطفل أن ينشأ في صحة وعافية وحقه في التغذية الكافية والحصول على خدمات الرعاية الصحية... دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس، أو أي اعتبار آخر، تؤكد على ذلك كافة المواثيق الدولية ذات العلاقة (مثل: الإعلان العالمي لحقوق الطفل 1959، الاتفاقية الدولية بشأن حقوق الطفل 1989، والإعلان العالمي حول "التربية للجميع" 1990، والإعلان العالمي لبقاء الطفل ونمائه 1990).
- أهمية توفير التغذية والخدمات الصحية للجميع بشكل متكافئ دون أي تمييز.
- أثر سوء التغذية على صحة الأم والطفل.
- مكافحة العادات الصحية الخاطئة.
- التعريف بما جاء في بعض المواثيق الدولية، مثل:
- جاء في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966):
- لكل إنسان حق التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه.
- تأمين الخدمات الطبية والعناية الطبية للجميع في حالة المرض...
- وجاء في الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية (1974):
- لكل رجل وامرأة وطفل حق في أن يتحرر من الجوع وسوء التغذية لكي ينمي قدراته الجسمية والعقلية إنماء كاملاً.
- وجاء في الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (1979) أنه:
- ينبغي اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على أشكال التمييز في ميدان الرعاية الصحية وضمان المساواة بين الرجل والمرأة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية.
- وجاء في إعلان كوبنهاجن بشأن التنمية الاجتماعية (1995) أنه ينبغي:
- اتخاذ التدابير المناسبة التي تضمن على أساس المساواة بين الرجل والمرأة الوصول إلى أكبر نطاق ممكن من الخدمات الصحية.
- وضع سياسات عامة وتحديد أهداف وغايات تعزز المساواة بين الفتاة والفتى فيما يتعلق بالصحة والتغذية... اعترافاً بأن التمييز بين الجنسين يبدأ في المراحل الأولى من الحياة.

• مفاهيم وموضوعات تهدف إلى تحقيق المساواة في الفرص التعليمية بين الجنسين، مثل:

- القيم الدينية تدعو إلى تعليم الجميع. قال رسول الله (صلعم): "طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة".
- التعليم حق من حقوق الإنسان يجب توفيره بشكل إلزامي ومجاني على الأقل في المرحلة الابتدائية، وتوفير شتى أشكال التعليم الثاموي لجميع لأطفال، وجعل التعليم العالي متاحا للجميع على أساس القدرات... دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس، أو أي اعتبار آخر، تؤكد على ذلك كافة المواثيق الدولية ذات العلاقة (مثل: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، والإعلان العالمي لحقوق الطفل 1959، والاتفاقية الدولية بشأن حقوق الطفل 1989، والإعلان العالمي حول "التربية للجميع" 1990، والإعلان العالمي لبقاء الطفل ونمائه 1990).
- خطر الأمية على المجتمع، خاصة أمية النساء، نظرا لتأثيرها السلبي عليها وعلى أسرته وعلى المجتمع.
- تأكيد المواثيق الدولية على ضرورة إعطاء أولوية خاصة لتعليم الفتيات والنساء نظرا لحرمانهن التقليدي، وللتأثير الإيجابي لتعليمهن على شخصياتهن ومكانتهن الاجتماعية، وعلى صحة أسرهن، وتعليم أبنائهن، والتنمية المستدامة لمجتمعهن.
- تحليل المشكلات والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تقف عائقا أمام تعليم الفتيات.
- توفير فرص التعليم على قدم المساواة بين الجنسين سواء في مستوى التحصيل أو التخصصات المختلفة.
- تشجيع الإناث على الالتحاق بالفروع العلمية والتكنولوجية التي تؤهلهم للعمل في المجالات غير التقليدية.
- إبراز تفوق الفتيات في ميادين علمية شتى إسوة بالفتى.
- دراسة نصيب الإناث من التعليم في مختلف مراحلهم وتخصصاتهم من خلال إجراء استقصاءات محلية (في الحي أو القرية مثلا)، أو تحليل الإحصاءات المتوافرة محليا وإقليميا ودوليا وإجراء مقارنات بينها واستخلاص النتائج لتحسين الفرص التعليمية للإناث.
- التعريف بما جاء في بعض المواثيق الدولية، مثل:

- جاء في الاتفاقية الدولية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم (1960) أنه ينبغي:
- * توفير فرص متكافئة للجنسين للالتحاق بالتعليم... وجعل التعليم الابتدائي إلزاميا ومجانيا، وجعل التعليم الثانوي بشتى أشكاله متوافرا للجميع، وجعل التعليم العالي كذلك متاحا للجميع على أساس القدرات الفردية...
- وجاء في الاتفاقية الدولية بشأن الأهداف والمعايير الأساسية للسياسة الاجتماعية (1962) الصادر عن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية أنه:
- * يحظر استخدام الأشخاص الذين لم يبلغوا سن ترك المدرسة أثناء ساعات الدراسة في المناطق التي تتوافر فيها مرافق تعليمية... وذلك لتمكين الأطفال من الاستفادة من المرافق التعليمية.
- وجاء في الإعلان العالمي للقضاء على التمييز ضد المرأة (1967) أنه:
- * ينبغي اتخاذ جميع التدابير للقضاء على أشكال التمييز في ميدان التربية بمنحها شروطا متساوية في التوجيه الوظيفي والمهني والالتحاق بالدراسات للحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية على اختلاف فئاتها، في المناطق الريفية والحضرية على السواء... والتساوي في فرص الحصول على المنح والإعانات الدراسية الأخرى.
- * القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل والمرأة في جميع مراحل التعليم بجميع أشكاله.
- * خفض معدلات ترك الطالبات الدراسة، وتنظيم برامج للفتيات والنساء... وإفساح المجال أمامهن للحصول على جميع أنواع التدريب والتعليم، الرسمي وغير الرسمي.
- وجاء في الإعلان العالمي للتربية للجميع: "تأمين حاجات التعليم الأساسي لكل شخص (1990) أنه ينبغي:

- تعميم الالتحاق بالتعليم والنهوض بالمساواة ... ومنح الأولوية القصوى لتوفير التربية للفتيات والنساء... والقضاء على كل القوالب الفكرية الجامدة القائمة على التمييز بين الجنسين في مجال التربية والتعليم.
- وجاء في الإعلان العالمي بشأن القضاء على العنف ضد المرأة (1993) أنه:
- للدول أن تتخذ جميع التدابير المناسبة ولا سيما في ميدان التعليم لإزالة التحيز والممارسات التقليدية المستندة إلى دونية أي من الجنسين أو تفوقه أو إلى القوالب الجامدة فيما يتعلق بدور الرجل والمرأة.
- وجاء في إعلان كوبنهاجن بشأن التنمية الاجتماعية (1995) أنه ينبغي:
- تمكين الناس ولا سيما المرأة من تعزيز قدراتهم الشخصية كهدف رئيسي من أهداف التنمية وموردها الأساسي.
- تشجيع فرص حصول المرأة بصورة كاملة ومتساوية إلى التعليم تسليماً بأن الاستثمار في تعليم المرأة يعد العنصر الرئيسي في تحقيق المساواة الاجتماعية.
- كما جاء في الميثاق العربي لحقوق الإنسان (1997) أن:
- محو الأمية التزام واجب، والتعليم حق لكل مواطن... على أن يكون الابتدائي منه إلزامياً كحد أدنى وبالمجان، وأن يكون كل من التعليم الثانوي والجامعي ميسوران للجميع... دون أي تفرقة بين الرجال والنساء
- مفاهيم وموضوعات تتعلق بضرورة مشاركة المرأة في قوة العمل،
مثل:
- القيم الإسلامية تدعو إلى أن تكون المرأة عنصراً منتجا ومفيدا للمجتمع. قال تعالى: "من عمل عملاً صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحبيبه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون" صدق الله العظيم (سورة النحل، الآية 97).
- القيم الدينية لا تمنع عمل المرأة، فالمرأة المسلمة شاركت الرجل في صدر الإسلام في كل الأعمال.
- العمل حق من حقوق الإنسان دون أي تمييز في العرق أو اللون أو الجنس أو أي اعتبار آخر.

- النساء يشكلن نصف طاقة المجتمع الإنتاجية، ومن الضروري مساهمتهم في العملية التنموية.
- دراسة المشكلات التعليمية والتدريبية والاجتماعية والثقافية التي تعرقل عمل المرأة، خاصة في بعض المجالات غير التقليدية، والتدابير التي من شأنها معالجة هذه المشكلات.
- زيادة ميزانيات المشروعات المخصصة للمرأة، وخاصة المنح المقدمة للأسر المنتجة لتمكينها من مواجهة الفقر.
- تغيير النماذج النمطية لأعمال كل من المرأة والرجل في الكتب المدرسية، بحيث لا تقدم فقط صورة المرأة الزوجة والأم وربة المنزل أو المعلمة والسكرتيرة وما شابه، بل أيضا تقديم المرأة الطبيبة، والصيدلانية، والمهندسة، والشرطية، والمحامية، والقاضية، والعالمة، وأستاذة الجامعة، ورئيسة الجامعة، وعميدة الكلية، والعضو في المجالس التشريعية والتنفيذية، والسفيرة، والكاتبة، والشاعرة، والإعلامية في الصحافة والإذاعة والتلفزيون، والمستشارة، والفنانة التشكيلية، والحرفية، وموظفة البنك، وسائقة السيارة، وغيرها من الأعمال التي تتبوؤها المرأة في العصر الحاضر. كما يفترض تقديم صورة الرجل الذي يساعد زوجته في تربية الأبناء وفي الأعمال المنزلية، وكذلك الخياط، والطباخ، ومنظف الملابس، والعامل في خدمات غرف الفنادق، وغيرها من الأعمال التي يمتنها الرجال وتعتبر تقليديا خاصة بالنساء.
- حق المرأة في العمل والأجر المتساوي للعمل المتساوي وحقها في الترقى وفقا لمؤهلاتها وخبراتها كما تنص المواثيق الدولية.
- حق المرأة في التدريب المهني والحصول على القروض وخدمات الائتمان والتأمينات الاجتماعية أسوة بالرجل كما تنص المواثيق الدولية كما تنص المواثيق.
- إبراز قدرات المرأة العقلية والقيادية في العمل والتي لا تقل عن قدرات الرجل عندما تتاح لها الفرص ذاتها.
- التعريف بما جاء في المواثيق الدولية، مثل:
- جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948):
- لكل شخص حق العمل .. وفي شروط عمل عادلة ومرضية، وفي الحماية من البطالة.
- لجميع الأفراد دون أي تمييز الحق في أجر متساو على العمل المتساوي.

- وجاء في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966):

- تتعهد الدول بضمان مساواة الذكور والإناث في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- توفير العمل لكل شخص دون أي تمييز... وتوفير أجور متساوية لدى تساوي قيمة العمل دون أي تمييز.. وأن يضمن للمرأة خصوصاً تمتعها بشروط عمل لا تكون أدنى من تلك التي يتمتع بها الرجل، وتقاضيها أجراً يساوي أجر الرجل لدى تساوي العمل... وتساوي الجميع في فرص الترقية... دون إخضاع ذلك إلا لاعتباري الأقدمية والكفاءة.

- وجاء في الإعلان العالمي للقضاء على التمييز ضد المرأة (1967) أنه:

- ينبغي اتخاذ جميع التدابير المناسبة لكفالة تمتع المرأة في تلقي التدريب المهني، وفي العمل، وفي نيل الترقية في المهنة والعمل، وحق تقاضي مكافأة مساوية لمكافأة الرجل عن العمل ذي القيمة المساوية، ومنع التمييز ضدها بسبب الزواج أو الحمل بفصلها من العمل.
- ينبغي كفالة تمتع المرأة بحقوق مساوية لحقوق الرجل في حق التملك وإدارة الممتلكات والتمتع بها ووراثةها.

- وجاء في الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (1979) أنه ينبغي:

- اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على أشكال التمييز في ميدان العمل: كضمان الحق في العمل، واختيار المهنة أو نوع العمل، وفي تلقي التعليم والتدريب وإعادة التدريب المهني، والمساواة في الأجر فيما يتعلق بالعمل ذي القيمة المساوية، والحق في الضمان الاجتماعي في حالات التقاعد والبطالة والمرض والعجز والشيخوخة وخطر الفصل من الخدمة بسبب الحمل أو إجازة الأمومة...
• ضمان الحق في الحصول على القروض المصرفية، والرهن العقاري، وغير ذلك من أشكال الائتمان المالي.
• للمرأة الريفية حق الحصول على الائتمانات والقروض الزراعية وتسهيلات التسويق، والمساواة في مشاريع الإصلاح الزراعي.

- وجاء في إعلان كوبنهاجن بشأن التنمية الاجتماعية (1995) أنه ينبغي:

- إيلاء عناية خاصة **لحصول المرأة على عمل**، وحماية مركزها في سوق العمل، ومعاملة المرأة والرجل على قدم المساواة خاصة فيما يتعلق بالأجر.
- تركيز الجهود والسياسات على معالجة الأسباب الجذرية للفقر... وإعطاء أولوية خاصة لاحتياجات وحقوق النساء...
- إيلاء الاعتبار لأهمية القطاع غير الرسمي بغية زيادة مساهمته في القضاء على الفقر بزيادة تيسير حصول المؤسسات الصغيرة والقروية على الائتمان.
- إزالة جميع العقبات التي تحول دون وصول المرأة إلى الائتمان وغير ذلك من الموارد المنتجة الأخرى، ودون تمكينها من شراء وحياسة وبيع الممتلكات والأراضي على قدم المساواة مع الرجل.
- إزالة القيود المفروضة على حقوق المرأة في ملكية الأراضي أو وراثة الممتلكات أو اقتراض الأموال وضمان المساواة للمرأة في الحق في العمل.
- وضع أو تعزيز سياسات عامة وممارسات تضمن تمكين المرأة من المشاركة التامة في العمل المدفوع الأجر ومن دخول سوق العمل عن طريق تدابير مثل العمل الإيجابي لصالح المرأة، وتوفير التعليم والتدريب والحماية المناسبة، وتسهيل تقديم خدمات رعاية الأطفال وخدمات الدعم الأخرى.
- إبراز نطاق عمل المرأة ومساهماتها في الاقتصاد الوطني بما في ذلك مساهماتها في القطاعات المنزلية غير مدفوعة الأجر.
- ضمان أن يشمل ما تتم الموافقة عليه من برامج التكيف الهيكلي أهدافاً للتنمية الاجتماعية ولا سيما أهداف للقضاء على الفقر والعمل على توفير فرص العمالة الكاملة والمنتجة وتعزيز التكامل الاجتماعي مع زيادة جودة وفعالية النفقات الاجتماعية... ووضع سياسات تهدف إلى الحد من الآثار السلبية لتلك البرامج... وإتاحة فرص منصفة إلى الدخل والموارد... وضمان عدم تحمل النساء نصيباً غير متكافئ من عبء تكاليف عملية التحول.
- السعي إلى الحد من التفاوتات وزيادة وتيسير فرص الحصول على الموارد والدخل، وإزالة كل العوامل والقيود السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية التي تعزز اللامساواة.
- وجاء في الميثاق العربي لحقوق الإنسان (1997):
- تضمن الدولة تكافؤ الفرص في العمل والأجر العادل والمساواة في الأجور عن الأعمال المتساوية في القيمة.
- كما جاء في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (2000) أنه ينبغي:

● تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما وسيلتين فعالتين لمكافحة الفقر والجوع والمرض ولحفز التنمية المستدامة.

● مفاهيم وموضوعات تتعلق بضرورة مشاركة المرأة في العمل السياسي وفي مواقع اتخاذ القرار، مثل:

- مشاركة المرأة في العمل السياسي جزء أساسي من عملية الإصلاح السياسي.
- حق المرأة في المشاركة في مراكز صنع القرار على كافة المستويات على قدم المساواة مع الرجل.

- تقديم نماذج من النساء، محلية وعربية وعالمية، من اللواتي شغلن مراكز قيادية ونجحن فيها، كرئيسات دولة أو ملكات أو عضوات في المراكز التشريعية أو التنفيذية أو مديرات، أو رئيسات جامعة أو عميدات كليات أو قاضيات وغيرها من مواقع اتخاذ القرار.

- دراسة المشكلات الثقافية والاجتماعية التي تواجه عمل المرأة في مواقع اتخاذ القرار والتدابير التي تساعد على تخطيها.

- التعريف بالتجربة المصرية التي أثبتت أن تخصيص مقاعد للنساء في البرلمان والمجالس المحلية في السبعينيات قد مكّن عددا أكبر من النساء من المشاركة بفاعلية في تلك المجالس.

- التعريف بما جاء في الميثاق الدولية، مثل:

- جاء في الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة (1952) أنه، اعترافا من الأمم المتحدة بأن لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده وتقلد المناصب العامة، ورغبة منها في جعل الرجال والنساء يتساوون في التمتع بالحقوق السياسية وفي ممارستها:

● للنساء حق التصويت في جميع الانتخابات بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون تمييز.

● للنساء الأهلية في أن ينتخبن (بضم الياء) لجميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون تمييز.

● للنساء أهلية تقلد المناصب العامة وممارسة جميع الوظائف العامة بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون تمييز.

- وجاء في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) أنه ينبغي:
- كفالة تساوي الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية دون أي تمييز...
- يكون لكل مواطن دون أي وجه من وجوه التمييز الحق في أن ينتخب وينتخب على قدم المساواة... وأن تتاح له على قدم المساواة فرص تقلد الوظائف العامة في بلده.
- وجاء في الإعلان العالمي للقضاء على التمييز ضد المرأة (1967) أنه:
- ينبغي اتخاذ جميع التدابير المناسبة لإلغاء القوانين والأعراف والأنظمة والممارسات القائمة التي تشكل تمييزاً ضد المرأة... وضمان مساواتها بالرجل في الحقوق...
- اتخاذ التدابير المناسبة لتوعية الرأي العام وإثارة التطلعات في كل بلد نحو إلغاء جميع الممارسات القائمة على فكرة نقص المرأة.
- اتخاذ جميع التدابير المناسبة التي تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل ودون أي تمييز: حقها في التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، وفي ترشيح نفسها لجميع الهيئات المنبثقة عن الانتخابات العامة، وحقها في تقلد المناصب العامة.
- ثم جاء في الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (1979) أنه:
- ينبغي اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، الحق في التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، وفي المشاركة في صياغة سياسة الحكومة، وفي تنفيذ هذه السياسة، وفي شغل الوظائف العامة، وفي تمثيل حكومتها على المستوى الدولي والاشتراك في أعمال المنظمات الدولية.
- وجاء في إعلان كوبنهاجن بشأن التنمية الاجتماعية (1995) أنه ينبغي:
- تحقيق المساواة والإنصاف بين الرجل والمرأة والاعتراف بمشاركة المرأة وبأدوارها القيادية في الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي التنمية، وتعزيز هذه المشاركة وهذه الأدوار.
- وضع هياكل وسياسات عامة وأهداف وغايات قابلة للقياس لضمان التوازن والإنصاف بين الجنسين في عمليات صنع القرار على جميع المستويات، وتوسيع

الفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتاحة للمرأة، وزيادة استقلالها وتعزيز دورها...

● **مفاهيم وموضوعات تتعلق بضرورة معالجة كافة أشكال التمييز والعنف الموجهة ضد الفتيات والنساء، مثل:**

- دراسة نماذج من التمييز والعنف الموجهة ضد المرأة في المنزل أو في العمل أو في المجتمع، من خلال تحليل القضايا التي تنشر في الصحف أو من خبرات المتعلمين، ومناقشة أسبابها والتدابير اللازمة للتخفيف منها ومن نتائجها.
- دراسة آثار التمييز والعنف السلبية على شخصية الفتاة أو المرأة وعلى مدى تنمية مواهبها وقدراتها وعلى ممارستها لحقوقها.
- تحليل مظاهر التمييز في بعض القوانين.
- تحليل ونقد مظاهر التمييز ضد المرأة في المواد الإعلامية المقروءة والمسموعة والسمعية البصرية، وفي الكتب الأدبية، التي تنتقص من قيمتها وقدراتها وأدوارها في المجتمع.
- تحليل ونقد صورة المرأة في الكتب المدرسية.
- تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية التي تميز بين الجنسين، وبناء قيم وسلوك والتزامات يمكن أن تؤدي إلى منع أعمال العنف المرتكزة على النوع الاجتماعي.
- توفير الحماية للضحايا.
- التعريف بما جاء في المواثيق الدولية، مثل:
- جاء في الإعلان العالمي لحقوق الطفل (1959):
- **يجب ضمان الوقاية للطفل من كافة ضروب الإهمال والقسوة والاستغلال.. وألا يستخدم قبل بلوغه سنا مناسبة.. وألا يسمح له بأي حال من الأحوال أن يتولى حرفة أو عملاً قد يضر بصحته أو يعرقل وسائل تعليمه أو يعترض نموه من الناحية البدنية أو الخلقية أو العقلية.**
- وجاء في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966):
- **وجوب اتخاذ تدابير لحماية جميع الأطفال والمراهقين دون أي تمييز من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي وجعل القانون يعاقب على استخدامهم في أي**

عمل من شأنه إفساد أخلاقهم أو الإضرار بصحتهم أو تهديد حياتهم بالخطر أو إلحاق الأذى بنموهم الطبيعي.

- وجاء في الإعلان العالمي للقضاء على التمييز ضد المرأة (1967) أنه:
• ينبغي اتخاذ التدابير من أجل إلغاء جميع أحكام قوانين العقوبات التي تنطوي على تمييز ضد المرأة.

- وجاء في الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الطفل (1989) أنه ينبغي:
• حماية الطفل من جميع أشكال التمييز... وحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الإساءة البدنية أو العقلية أو الإهمال أو الاستغلال.

• ضمان حق الطفل في الحماية من الاستغلال الاقتصادي، ومن أداء أي عمل يمثل إعاقة لتعليمه أو يكون ضارا بصحته أو نموه.

- وجاء في الإعلان العالمي بشأن القضاء على العنف ضد المرأة (1993) ما يلي:
• ينبغي للدول أن تتخذ تدابير تستهدف القضاء على العنف ضد المرأة، وألا تتدرع بأي عرف أو تقليد للتصل من التزامها القضاء عليه..

• وضع خطط عمل وطنية لتعزيز حماية المرأة من جميع أشكال العنف.
• اتخاذ التدابير القانونية والسياسية والإدارية والثقافية التي تعزز حماية المرأة من جميع أشكال العنف، وتقديم المساعدة إلى النساء اللواتي يتعرضن للعنف، كإعادة تأهيلهن بدنيا ونفسيا، والمساعدة على رعاية الأطفال وإعالتهم، والعلاج والمشورة والخدمات الصحية والاجتماعية.

- وجاء في إعلان كوبنهاجن بشأن التنمية الاجتماعية (1995):
• الالتزام بتوفير إطار قانوني يتضمن المساواة والإنصاف فيما بين الرجل والمرأة.. وإزالة جميع أشكال التمييز..

• اتخاذ تدابير فعالة، بما في ذلك سن قوانين وإعمالها، لمكافحة جميع أشكال التمييز والاستغلال والإيذاء الموجهة ضد النساء والفتيات...

- كما جاء في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (2000) أنه ينبغي:
• مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

• تقديم شخصيات نسائية تتسم بخصائص وصفات شخصية إيجابية إضافة للبرقة والعطف والحنان والطاعة، مثل:

- المرأة القادرة على التفكير، وعلى اتخاذ المبادرات والقرارات وإبداء الرأي وتقديم النصيحة، المرأة القائدة التي يمكن أن تتراأس مؤسسة فيها أعضاء من الجنسين، والمرأة الشجاعة، الطموحة، المنتجة، المناضلة، المتمتعة بالحيوية والنشاط، المجتهدة، المتفوقة، إلخ.

• تقديم شخصيات نسائية تميزت قديما وحديثا في مجالات مختلفة، في العلم والسياسة والأدب والفن، إلخ. من الدول العربية والأجنبية، وبرزن خاصة في مجالات كانت تعتبر ذكورية مثل:

- نساء ذكرن في القرآن، شخصيات نسائية إسلامية (مثل: عائشة، أم سلمة،)، عالمات (مثل: ماري كوري، سميرة موسى عالمة المصرية في الطبيعة النووية) مناضلات (مثل: خولة بنت الأزور، جميلة بو حيرد)، والنساء المستنيرات اللواتي ناضلن من أجل تعليم المرأة وعملها (مثل: هدى شعراوي، نبوية موسى، درية شفيق)، أديبات وعالمات إسلاميات (مثل: سهير القلماوي، عائشة عبد الرحمن=بنت الشاطئ، سلمى الحفار الكزبري)، شاعرات (مثل: الخنساء، مي زيادة، نازك الملائكة، سلمى خضراء الجبوسي) ملكات (حتشبسوت، كليوباترا، الملكة فكتوريا، ملكة سبأ، شجرة الدر، زنوبيا، بلقيس، الملكة أروى)، سياسيات (مثل: أنديرا غاندي، مارغريت تاتشر)، إعلاميات (مثل: أمينة السعيد)، فنانات (جاذبية سري وإنجي إفلاطون الفنانتان التشكيليتان، أم كلثوم، فيروز، أمينة رزق) معوقات متميزات (مثل: هيلين كيلر).

• تقديم موضوعات تهدف إلى التعريف بحقوق الإنسان وبالمواثيق الدولية المنبثقة عنها التي تهتم بحقوق المرأة مثل:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948).

- الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة (1952).
- إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة (1967)
- الإعلان العالمي حول "التعليم للجميع": تأمين حاجات العلم الأساسية (1990).
- الإعلان العالمي لحقوق الطفل (1995).
- الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الطفل (1989).
- الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (1979).
- الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة (1993).
- إعلان بيكين الصادر عن المؤتمر الدولي الرابع للمرأة (1995).
- إعلان كوبنهاجن بشأن التنمية الاجتماعية (1995).

4-5 ضرورة البدء باكرا بدراسة القضايا المتعلقة بالإناث

من الضروري أن تبدأ دراسة قضايا الإناث باكرا جدا منذ المراحل الأولى من السلم التعليمي، ابتداء من رياض الأطفال والحلقة الأولى من التعليم الأساسي، وامتدادا إلى التعليم الثانوي والجامعي، لأن التربية في مراحل الطفولة الأولى تلعب دورا هاما في تشكيل قيم الأطفال واتجاهاتهم وتساعد على تثبيتها في نفوسهم بحيث تصبح جزءا من شخصياتهم وقناعاتهم، وتعمل على توجيه سلوكهم في الحاضر والمستقبل، على أن يتم اختيار محتويات الموضوعات وتقديمها بأساليب عملية وترفيهية تتلاءم مع مستوى نضج المتعلمين وقدراتهم على الاستيعاب والمشاركة. فنبدا بتقديم المفاهيم والموضوعات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بشكل مبسط سهل الاستيعاب من خلال القصص ولعب الأدوار والحوار والمحادثة والأغاني والدراما، ومن خلال سلوكيات وطرق تعامل متساوية مع الأطفال من كلا الجنسين من قبل المربين، كالتساوي مثلا في أنواع الألعاب المقدمة لهم، وفي معالجة سلوكياتهم، وما شابه، ونستمر في تعقيد المحتويات والأساليب كلما صعدنا في السلم التعليمي، لنستخدم نصوص القراءة

والمحفوظات ودروس التاريخ والتربية المدنية والوطنية والمواد الاجتماعية والإنسانية والعلمية الأخرى التي تقدم مادة خصبة للقيم والاتجاهات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، إذ أنها تتناول شخصيات من الجنسين تتفاعل فيما بينها، وتقوم بأدوار كثيرة. على أن تتنوع الطرائق والأساليب التعليمية التعلمية، فتتم الاستعانة بأساليب المناقشة والحوار والعمل التعاوني وإنجاز المشروعات والاستقصاءات وتحليل النصوص والإحصاءات ونقدها واستخلاص النتائج وما إلى ذلك. فمعايشة هذه المساواة بين الجنسين منذ الطفولة إلى المراهقة والشباب أمر هام لاكتساب الاتجاهات والقيم الإيجابية ولتعديل الاتجاهات السلبية المتعلقة بالموضوع.

5-5 تحسين تمثيل النساء في لجان تطوير المناهج التعليمية وفي تأليف الكتب المدرسية

من الضروري تحسين تمثيل النساء في لجان السياسات التربوية وتطوير المناهج التعليمية وفي كافة اللجان الاستشارية والإشرافية والفنية التي تختص بصياغة الأهداف العامة للتربية ومراجعة المناهج، والإشراف على تأليف الكتب المدرسية لكافة المراحل التعليمية، وذلك بنسب تتناسب مع واقع تواجدهن في القطاع التعليمي على الأقل. وفي هذا المجال، لا بد وأن يشارك في كافة الأمور الأكاديمية والفنية المتعلقة بهذه المهام، من صياغة الأهداف التعليمية العامة والخاصة، واختيار الموضوعات للمواد المختلفة، وإعداد النصوص والرسوم والصور والتمارين للكتب المدرسية، والإشراف عليها ومراجعتها، حتى يتمكن من تعديل صورة المرأة التقليدية، واستبعاد مظاهر عدم المساواة بين الجنسين عند اختيار الموضوعات والعناوين والشخصيات وأنواع المهن وسمات الشخصية، والمشاركة في رسم صورة إيجابية مناصرة لقضايا المرأة.

هذا، ويفضل تشكيل لجان استشارية خاصة لموضوع "صورة المرأة في المناهج والكتب المدرسية" تكون مهمتها متابعة تنفيذ قرارات إلغاء أشكال التمييز بين الجنسين في تلك المناهج والكتب، والعمل على تحسين صورة المرأة فيها.

5-6 إعداد توجيهات لمؤلفي الكتب المدرسية لإلغاء كافة مظاهر التمييز بين الجنسين ولإضافة مفاهيم وموضوعات إيجابية تتعلق بالمرأة

يعتبر محتوى الكتب المدرسية مجالاً خصباً لاكتساب القيم والاتجاهات من قبل المتعلمين خلال مرحلة التنشئة الاجتماعية لما تحمله من مثيرات ومواقف وآراء تنعكس على سلوكهم وأقوالهم وأفعالهم وتفاعلهم مع المجتمع الذي يعيشون فيه، كقيم الحقوق المتساوية بين الجنسين، وضرورة المساواة في المعاملة بينهما، وتنظيم العلاقات القائمة على الاحترام المتبادل بينهما، ومشاركة الزوج في تربية الأبناء والأعمال المنزلية، وتقدير قدرات المرأة ومكانتها في المجتمع وضرورة مشاركتها في التنمية الشاملة لبلادها على قدم المساواة مع الرجل،

ولهذا، من المهم إعداد توجيهات وإرشادات واضحة لمؤلفي الكتب المدرسية لإضافة مفاهيم وموضوعات إيجابية تتعلق بالمرأة، وإلغاء كافة مظاهر التمييز بين الجنسين عند اختيار الشخصيات والعناوين وتوزيعها بين الجنسين بشكل متوازن، وعند اختيار المهن التي تقوم بها كل شخصية ذكورية أو أنثوية بحيث تلغى الصور النمطية لأدوار كل جنس. كذلك، لا بد من الانتباه عند اختيار محتوى الصور والرسوم لأنها يمكن أن تحمل إيحاءات إيجابية أو نمطية وتؤثر بالتالي على قيم المتعلمين واتجاهاتهم.

فعلى سبيل المثال، تكتب العناوين عادة بخط كبير، وربما بألوان مميزة، وتوضع في صدر الصفحة، وتكون موجزة ومعبرة، مما يجعلها سهلة الحفظ من قبل المتعلمين وذات وقع خاص في نفوسهم. ولهذا، لا بد من المساواة فيما تحمله

العناوين من أسماء شخصيات ذكورية أو أنثوية، وفيما تعبر عنه من سمات للشخصية، ولما توحى به من قيم واتجاهات.

ومن الضروري توزيع الشخصيات الواردة في الكتاب نفسه بشكل يضمن تمثيل الفتيات والنساء على نحو يتناسب مع وجودهن وأدوارهن في المجتمع، أي من حيث عدد الشخصيات والمهن والأدوار التي تقوم بها، والسمات التي تتصف بها.

وتعتبر الرسوم والصور المرافقة للنصوص في الكتب وسائل تعليمية تحمل في طياتها قدرا كبيرا من المعاني والأفكار التي تحاول أن تنقلها للمتعلمين، وهي تجذبهم بأشكالها وألوانها، فتؤثر فيهم، وتساعد على تثبيت المعاني التي تعبر عنها في نفوسهم، بطريقة تفوق في كثير من الأحيان أثر الكلمة المكتوبة.

وتشكل المفردات والصيغ اللغوية عنصرا هاما في إبراز صورة المرأة في الكتب المدرسية نظرا لما تحمله من دلالات متصلة بالجنسين من خلال الأدوار الاجتماعية للجنسين والتلميحات والتعليقات وغيرها. فضلا عن ذلك، غالبا ما تستخدم الصيغ المذكرة سواء في النصوص أو في التمارين (كاستخدام مواطن دون مواطنة، وأجب واذكر وارسم دون الصيغ المؤنثة: أجيبي واذكري وارسمي، إلخ)، مما يلعب دورا في ترسيخ فكرة تمييز الذكور على الإناث، وإشعار الإناث بأنهن غير معنيات بالأمر. مما يتطلب العمل على استخدام صيغ لغوية تخفف من حدة هذه الإشكالية.

من جهة أخرى، لا بد من التشديد على تحقيق الاتساق في القيم والاتجاهات في كافة المواد التعليمية حتى يصبح بالإمكان ترسيخها، فلا يشعر المتعلم بالاضطراب والحيرة عند تضارب تلك القيم من مادة لأخرى بحيث لا يعرف أي موقف هو الصحيح.

5-7 استخدام طرائق وأساليب ووسائل وأنشطة تعليمية تعليمية فعالة

تفرض التغيرات التي تواجهنا في العصر الحاضر، وما نشهده من تطور سريع على كافة الأصعدة العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية تحديات كثيرة لتخريج نوعية جديدة من المتعلمين القادرين على تنمية أنفسهم ومتابعة تعلمهم الذاتي مدى الحياة، والمشاركة بدراسة مشكلات المجتمع ووضع الحلول لها. ولهذا أصبحت الأنظمة التعليمية مدعوة لتيسير المعرفة لهم، وتطوير قدراتهم العقلية ومواهبهم، وإفساح المجال لظهور قدراتهم الابتكارية والإبداعية، وتشجيعهم على الحوار والنقد والتفكير الحر والتحليل والعمل التعاوني، وجعل التعلم ذاتيا قدر الإمكان لمراعاة فروقهم الفردية، وإكسابهم المهارات التي تمكنهم من مواصلة التحصيل والبحث عن المعلومات والاستمرار في تطوير معارفهم ومهاراتهم لجعلهم قادرين على مواجهة المستجدات، واكتساب مهارات جديدة كلما دعت الحاجة.

وتخريج نوعية كهذه من الخريجين يتطلب الابتعاد عن الأساليب والطرائق التقليدية التي تركز على أسلوب الوعظ والتلقين والحفظ قدر الإمكان، واستخدام طرائق وأساليب وتقنيات حديثة تتسم بالحيوية والمشاركة الفعالة من قبل المتعلمين، وتفسح المجال أمامهم للملاحظة والاستقصاء والاستنتاج والمقارنة والتنبؤ والتفكير الناقد وحل المشكلات والإبداع، وكذلك استخدام وسائل تقويم متنوعة تهتم بالقدرات العقلية العليا والمهارات والاتجاهات المرغوبة، بحيث يتم إكسابهم خبرات وقيم مرغوبة تؤدي إلى تعديل سلوكهم واتجاهاتهم. كما يتطلب الاستفادة من المستحدثات التكنولوجية والأجهزة والأدوات والمواد التعليمية التي تخدم العملية التعليمية-التعلمية، فتساعد على تنمية قدرات المتعلمين، وتكسبهم مهارات التعلم الذاتي والمهارات التي تساعدهم على تحسين أدائهم في العمل، وتمكنهم من تعليم أنفسهم بأنفسهم ليصبحوا قادرين على مواجهة كل جديد.

من تلك الطرائق والأساليب والأنشطة والوسائل التعليمية التعليمية نقترح على سبيل المثال:

5-7-1 المناقشة والحوار

تستخدم المناقشة كاستراتيجية أساسية للتدريس، كما تستخدم كجزء من الاستراتيجيات والطرائق التعليمية-التعلمية الأخرى، كالتعلم التعاوني وحل المشكلات، إلخ. ويمكن استخدامها لمناقشة أي مشكلة تتعلق بالفتيات أو النساء، كمشكلة أميتهن، ونصيبهن من التعليم، أو مشكلاتهن الاقتصادية أو الصحية للتعرف على مظاهرها وتفسير أسبابها وتقويمها واقتراح الحلول لها.

وتساعد استراتيجية المناقشة على زيادة فاعلية المتعلمين ومشاركتهم الإيجابية وإبداء آرائهم فيما يتعلق بقضايا اجتماعية وثقافية وعلمية تهمهم، وتكسيبهم مهارات الاستماع والحوار، وتحسن طاقاتهم اللغوية، وتزودهم بالمعلومات، وتساعدهم على التفكير والتحليل والنقد وتقبل آراء واقتراحات الآخرين.

ويمكن أن تكون المناقشة جماعية يشترك فيها جميع أفراد الصف، كما يمكن أن تكون ضمن مجموعات صغيرة، حين تكون الموضوعات ذات عناصر متعددة، فتناقش كل مجموعة عنصرا من عناصر الموضوع، ويتولى قائد المجموعة إدارة المناقشة فيها، ثم عرض ما تتوصل إليه من نتائج على المجموعات الأخرى.

5-7-2 التعلم التعاوني

التعلم التعاوني هو نموذج تدريس يقوم على التفاعل الإيجابي بين المتعلمين بهدف تعويدهم على العمل مع بعضهم البعض في مجموعات صغيرة، وذلك لحل مشكلة ما أو للقيام بنشاط معين، كجمع الأمثال الشعبية التي تتعلق بالجنسين ومناقشتها، ودراسة مشكلة عمل المرأة و/أو مشاركتها السياسية في المنطقة المحيطة، إلخ. بحيث يكون كل متعلم عضوا نشطا داخل المجموعة يؤثر فيها ويتأثر بأداء الآخرين. وبذلك تتاح لكل متعلم مساحة كبيرة للمناقشة، وتبادل المعلومات، وإبداء الرأي، وتحمل مسؤولية عمله كعضو في المجموعة. وأثناء هذا التفاعل يتحسن أداء المتعلمين الأكاديمي، وتنمو لديهم مهارات التفكير المنطقي، ويكتسبون مهارات شخصية واجتماعية إيجابية، كالتواصل مع الآخرين، والتعبير عن الذات، والاتجاهات الديمقراطية والتعاون واحترام آراء الآخرين، كما يستفيدون من النتائج التي تتوصل إليها المجموعات الأخرى.

ويمكن استخدام العمل الجماعي وفقا لأعمار المتعلمين على شكل تمثيل أدوار ومحاكاة مما يفسح لهم المجال بالمشاركة الإيجابية واكتساب المفاهيم والاتجاهات.

5-7-3 حل المشكلات

تعتبر طريقة حل المشكلات أسلوبا تعليميا فعالا يمكن استخدامه في أي مادة دراسية حيث يجعل المتعلمين يشاركون بنشاط وإيجابية.

وفي هذه الاستراتيجية يواجه المتعلمون مشكلة حقيقية تهمهم وترتبط بحياتهم وتتحدى تفكيرهم، فيسعون إلى حلها مستخدمين ما لديهم من معارف ومهارات سابقة، ومعلومات يقومون بجمعها من مصادر متعددة، **باتباع خطوات مرتبة وفقا لخطوات الطريقة العلمية** في البحث والتفكير، كدراسة مشكلة فقر النساء، أو بطالتهن، أو جرائم الشرف التي ترتكب ضدهن، إلخ. مما يكسبهم

الكثير من الخبرات والمهارات والاتجاهات التي تجعلهم قادرين على التخطيط والتحليل والنقد واتخاذ القرارات المناسبة.

4-7-5 العصف الذهني

يعتبر العصف الذهني أسلوباً فعالاً من أساليب التفكير الجماعي لاستثارة أكبر عدد ممكن من أفكار المتعلمين حول موضوع معين أو مشكلة معينة، حقيقية أو فرضية، كمناقشة فرضية "ماذا يحدث لو منعت جميع الفتيات من الالتحاق بالمدارس"؟ وذلك من خلال الحوار الحر السريع دون إعداد مسبق، ودون نقد أو تقويم للأفكار، مما يساعد على كثرة الأفكار وتنوعها، ويتيح للمشاركين بيئة خصبة للتواصل الشفهي، وللتداعي الحر وتوليد الأفكار المتنوعة والجديدة، ويؤدي إلى ظهور أفكار ابتكارية لحل المشكلات، خاصة في الموضوعات الجدلية.

5-7-5 طريقة المشروع

في طريقة المشروع، يقوم الدارسون -كأفراد أو كمجموعات- بدراسة موضوع معين أو مشكلة معينة، كإجراء دراسة حول مؤسسة اجتماعية، مثل جمعية نسائية، أو مشكلة تربوية، كأمية النساء في المنطقة المحيطة وأسبابها وطرق علاجها، أو قضية اجتماعية مثل منع الفتيات من السفر لمتابعة الدراسة ومقترحات حلها، وغير ذلك من موضوعات تتعلق بالفتيات والنساء وتهمهم، مستخدمين مايلزم من قراءات وزيارات ميدانية وتجارب ومقابلات مع الاختصاصيين أو مع أولياء الأمور أو أفراد من المجتمع المحلي، ومستعينين بأجهزة التسجيل الصوتي أو المرئي أو بآلات التصوير الفوتوغرافي، بهدف التوصل إلى كتابة تقرير عن الموضوع أو المشكلة، معززا بالرسوم والصور والمجسمات والتسجيلات الصوتية وغيرها، يقدم للمعلم أو يعرض على كامل أفراد

الفصل أو على لوحة الحائط. وهذه الطريقة تكسب المتعلمين مهارات جمع البيانات من مصادرها المختلفة، وتسجيلها، وتحليلها، واستخراج الاستنتاجات، وتمكنهم من المشاركة في دراسة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بطريقة منهجية والمساهمة في معالجتها.

5-7-6 الوسائل والتقنيات التعليمية التعليمية

تتنوع الوسائل والتقنيات التعليمية التعليمية إلى درجة كبيرة، إذ أنها تشمل الرسوم والصور والمجسمات وأجهزة العرض المختلفة: كجهاز عرض الشفافيات، وجهاز عرض الشرائح الشفافة، وجهاز عرض الصور المعتمة، والأفلام المتحركة، وأشرطة الفيديو، والتسجيلات الصوتية، والحاسب الآلي، إلخ. وهذه الوسائل والتقنيات يمكن أن تنقل الكثير من المعلومات والخبرات المتعلقة بالفنيات والنساء من المجتمعات المحلية أو الإقليمية أو العالمية، فتعمل على جذب انتباه المتعلمين وتشويقهم، وتعزيز دافعيتهم وتنشيط أذهانهم، وتخرجهم من الروتين الذي يصاحب التعليم التقليدي المعتمد على التلقين، ويسمح بعضها للمتعلمين بالتعلم الذاتي والمشاركة الفعالة بتعلمهم، وتؤدي إلى تحسين البيئة التعليمية وإلى نتائج علمية أفضل.

5-7-7 الوثائق والمستندات المختلفة

وهي تضم أنواعا عديدة جدا، كالنصوص التشريعية المتعلقة مثلا بقوانين الأحوال الشخصية وقانون العقوبات وغيرها، والسجلات الرسمية والإحصاءات المختلفة: إحصاءات التعليم والصحة والعمل ومواقع اتخاذ القرار، التي تبين نصيب الإناث في كل مجال من المجالات في المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، وكذلك الرسوم البيانية المتعلقة بالمجالات نفسها، والمقالات، والمواد الإعلامية الأخرى، وتقارير الحوادث والقضايا التي تحدث فعليا والتي

تظهر عنفا أو تمييزا ضد الإناث، إلخ.، يرجع المتعلمون إليها لتحليلها وتفسيرها ونقدتها واستنتاج المعلومات منها.

5-7-8 الأنشطة اللاصفية

يمكن استغلال كافة الأنشطة اللاصفية للتركيز على قضايا المرأة ومشكلاتها، كتقديم مسرحيات هادفة تبين المساواة بين الجنسين في التنشئة الأسرية مثلا، ودعوة الطلبة لكتابة مقالات وقصص تنشر في الصحافة المدرسية أو مواد تبت في الإذاعة المدرسية حول نساء تميزن في بعض المجالات، وإقامة معارض متخصصة بموضوعات محددة متعلقة بالأسرة التعاون بين أفرادها يشترك الطلبة بإعداد موادها، وتنظيم ندوات تتناول موضوعات تتعلق بالمرأة، ودعوة سيدات متميزات في مجالات تعتبر تقليديا حكرا على الرجال كالعلوم والسياسة والاقتصاد للتحدث عن قصص نجاحهن، أو من الناشطات في الجمعيات النسائية لتقديم خبراتهن، وزيارات ميدانية إلى مؤسسات وهيئات تهتم بقضايا المرأة، إلخ. فبواسطة هذه الأنشطة وغيرها يمكن تقديم الكثير من المعلومات والخبرات لتكوين اتجاهات وقيم إيجابية حول قضايا المرأة وأدوارها.

5-8 إضافة مفاهيم وموضوعات في برامج إعداد وتدريب المعلمين وسائر التربويين بهدف تعديل اتجاهاتهم التقليدية المتعلقة بأدوار الجنسين ومكانة كل منهما

لقد بات من المؤكد أن المعلم والمعلمة يلعبان دورا خطيرا في حياة المتعلمين من الجنسين نظرا للمركز الذي يحتلانه في النظام التعليمي، فهما القدوة والموجهان والمنسقان والمشجعان والمحفظان لتعلم الطلبة والطالبات. ولهذا،

فإنهما يؤثران تأثيراً كبيراً على التكوين العقلي والانفعالي والاجتماعي للمتعلمين من خلال ما يقدمانه من معلومات ومفاهيم، ومن خلال سمات شخصياتهما وتصرفاتهما اليومية داخل الصف وخارجه، وكيفية تعاملهما مع الأفراد من كلا الجنسين، وما يعبران عنه من اتجاهات وقيم وقناعات ومواقف فيما يتعلق بتعليم الإناث مثلاً، والمستوى التعليمي الذي يجب أن يبلغه، والأدوار التي يمكن أن يضطلعن بها، ومن خلال تعليقاتهما والنوادر التي يوردانها من وقت لآخر وتحمل إحياءات معينة تتعلق بالإناث وقدراتهن وسمات شخصياتهن والتخصصات التي ينبغي أن يلتحقن بها، وغير ذلك من أنماط السلوك النابعة من القيم والاتجاهات التي ورثتها من تربيتهما وثقافتهما، ثم من مدى إعدادهما أكاديمياً وثقافياً ومهنياً.

من هنا ضرورة أن يكون في برامج الإعداد قبل الخدمة الخاصة بالمعلمين وسائر التربويين - الذين يؤثرون أيضاً على المتعلمين بطرق شتى نظراً لعلاقتهم المباشرة وغير المباشرة بهم (كالمديرين والموجهين والمرشدين التربويين والاختصاصيين النفسيين والاجتماعيين) - وفي برامج تدريبهم أثناء الخدمة موضوعات وأنشطة تؤكد على المساواة بين الجنسين في الفرص، وتنتشر قيماً غير منمطة متعلقة بكل منهما، وتقدم صور المشاركة والتعاون بينهما، وذلك بهدف تعديل اتجاهاتهم التقليدية السلبية التي ورثوها من تربيتهما السابقة والمتعلقة بالأدوار النمطية لكل من الجنسين، وإكسابهم اتجاهات إيجابية غير جنسوية. ذلك أن المعلمين والتربويين التقليديين لا يمكن أن يبشروا بروح إنسانية منصفة تسقط كل التحيزات وأشكال التمييز ضد المرأة.

5-9 إعداد الدراسات والأبحاث المتعمقة حول اتجاهات المعلمين وسلوكياتهم بقصد العمل على تعديلها، وحول صورة المرأة في المناهج والكتب المدرسية بقصد العمل على تعزيزها

تشير تقارير الدول العربي إلى نقص في الدراسات والأبحاث التي تتناول ما يحمله المعلمون من اتجاهات تقليدية موروثة، وحول سلوكياتهم حيال كل من الجنسين، وكيف يتعاملون مع كل منهما، ومواقفهم واتجاهاتهم من تعليم الفتيات والتخصصات التي يوجهونهن نحوها... كما تشير إلى نقص الدراسات المتعلقة بصورة المرأة في المناهج التعليمية والكتب المدرسية في تلك الدول. لهذا، لا بد من بذل جهود إضافية في هذه المجالات للكشف عن الواقع، وتقديم مقترحات علمية وعملية لمعالجة أوجه الخلل. من ذلك مثلاً: دراسة سلوكيات المعلمين تجاه كل من الجنسين للتعرف على نماذجها، والعمل على تعديل السلبي منها نظراً لتأثيرها على الناشئة. وكذلك دراسة المناهج والكتب المدرسية من كافة جوانبها: مضامين العناوين، ومحتوى النصوص، والمهن المخصصة لكل جنس، وطبيعة العلاقات بين الأفراد، ومحتويات الرسوم والصور، والتمارين، إلخ. وذلك للتعرف على واقع صورة المرأة فيها، وإلغاء ما فيها من صور التمييز وعدم المساواة بين الجنسين، وإضافة مفاهيم وموضوعات وقضايا تساهم في خلق اتجاهات إيجابية نحو سمات الإناث وقدراتهن وأدوارهن.

10-5 نموذج مقترح لخطة إضافة مفاهيم وموضوعات تتعلق بقضايا المرأة في المناهج والكتب المدرسية (1)

المفاهيم/الموضوعات/القضايا المقترحة إدماجها	الأهداف التعليمية التعليمية المرجو تحقيقها	الطرائق والأساليب والوسائل التعليمية التعليمية المقترحة	المواد والموضوعات المتوافرة في المناهج والتي يمكن إضافة الموضوعات المقترحة إليها
<p>مثال: الأسرة</p> <ul style="list-style-type: none"> - المساواة بين الجنسين في التنشئة الأسرية. - المشاركة والتعاون بين أفراد الأسرة المتماسكة حيث يساهم الجميع (ذكورا وإناثا) في إنجاز الأعباء المنزلية. - التشاور بين أفراد الأسرة عند اتخاذ القرارات. - المساواة في تعليم الأبناء من الجنسين، في أنواع التعليم ومستواها. - مشكلة الأمية، خاصة أمية الأمهات. - مهن الأباء، وخاصة مهن 	<ul style="list-style-type: none"> - أن يصف <u>الضئيم</u>/ أن يبين/ أن يستنتج كيف تتحقق المساواة بين الجنسين في الأسرة: عدد استقبالات مولود، في التغذية والعناية الصحية، في التعليم، إلخ. - أن يشرح/ أن يبدي رأيه في أهمية التعاون بين أفراد الأسرة في إنجاز الأعمال المنزلية. - أن يقدّر قيمة التعاون بين أفراد الأسرة في إنجاز الأعمال المنزلية. - أن يقدّر أهمية التشاور بين أفراد الأسرة عند اتخاذ القرارات. - أن يستنتج الآثار الإيجابية لتعلم الأم على أسرتها ومجتمعها. 	<ul style="list-style-type: none"> - مناقشة وحوار مع المتعلمين حول: العلاقات الأسرية.. - قصص/ لعب أدور ومحاكاة/ مقالات معززة بالصور والرسوم تتعلق بـ: • أم تساعد ابنتها في دروس العلوم. • أب يطعم طفله، أو يلبسه ملابس النوم أو المدرسة. • أب يساعد في إعداد الأظعمة. • صبي وبنك يتعاونان في إعداد المائدة. • صبي وبنك يتعاونان في تنظيف المنزل وترتيبه. 	<ul style="list-style-type: none"> - دروس المحادثة والتعبير. - نصوص القراءة والمحفوظات والانشيد. - التعليم: أنواعه ومشكلاته. - الأعمال والمهن والحرف المتوافرة في المجتمع لكلا الجنسين. - اقتصاديات الأسرة والمشكلات الاقتصادية في المجتمع. - إلخ.

(1) تحدد المرحلة التعليمية المستهدفة (الحلقة الأولى أو الثانية أو الثالثة من التعليم الأساسي، أو المرحلة الثانوية) لأن مستوى سهولة وبساطة المفاهيم والموضوعات المقترحة تقديماً وكذلك الطرائق والأساليب والأنشطة التعليمية المستخدمة تختلف تبعاً لذلك.

<ul style="list-style-type: none"> • صبي وبنت يتابعان معا درسا بواسطة الكمبيوتر. • بنات يقمن بإجراء تجربة في معمل المدرسة. • أم تمارس مهنة الطب أو الهندسة أو المحاماة أو عضو في مجلس لشعب، إلخ. • مساهمة الأم في نفقات الأسرة. - تحليل وثائق متنوعة: إحصاءات، وثائق رسمية، مقالات، إلخ. - دعوة نساء يعملن في مجالات غير تقليدية للتحدث عن تجاربهن. - إلخ. 	<ul style="list-style-type: none"> - أن يعرف على أنواع الدراسات الممكنة الالتحاق بها، خاصة بالنسبة للإناث. - أن ينتج أنواع الدراسات التي يمكن أن تلتحق بها الفتيات. - أن يذكر المهنة التي يرغب في ممارستها في المستقبل. - أن يحدد المهنة التي يمكن للمرأة أن تمارسها في عصرنا الحاضر. - أن يحلل جدولاً إحصائياً يبين نصيب المرأة من القوى العاملة. - أن يرسم خطوطاً بيانية تعبر عن الإحصاءات المحللة. - أن يكتب قصة أو مقالة حول أهمية عمل المرأة خارج المنزل. - إلخ. 	<ul style="list-style-type: none"> - الأمهات بحيث تظهر صورة الأم العاملة في مجالات مختلفة أسوة بتنوع عمل زوجها. - أهمية عمل الأم ودوره في تحسين المستوى الاقتصادي للأسرة ورفاهيتها. - إلخ.
---	---	---

6- الاستراتيجيات والتدابير الأخرى الضرورية للنهوض بالمرأة في الدول العربية

لقد اتضح من خلال عرض أوضاع المرأة العربية أنها لا تزال تعاني من معوقات كثيرة تمنعها من المشاركة الفعالة في بناء مجتمعها. ثم بينا كيف يمكن للمناهج الدراسية بمعناها الشامل أن تساهم في تعزيز صورتها. ولكن الأنظمة التعليمية وحدها لا يمكن أن تحسن أوضاع المرأة، بل لا بد في هذا السبيل من تضافر جهود كافة المؤسسات الأخرى: الأسرة ووسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني المختلفة، بحيث لا تحدث مقاومة للقيم والسلوكيات الجديدة تقف عقبة في طريق تحقيق الأهداف، ووضع استراتيجية قومية للنهوض بأوضاع المرأة المختلفة كمحور أساسي للتنمية، وإزالة كافة المعوقات التي تمنعها من المشاركة على قدم المساواة مع الرجل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتمكينها من المشاركة في صنع القرار على كافة المستويات. ومن الضروري أن تكون هذه الاستراتيجية جزءاً من خطة التنمية الشاملة للدولة، بحيث يصبح صانعو القرار أكثر حساسية لقضايا المرأة ومصالحها. وفي هذا السبيل يصبح من الضروري اتخاذ إجراءات اجتماعية واقتصادية وسياسية وقانونية.

ومرة أخرى، من المتوقع أن تتبنى كل دولة عربية ما يناسبها من تلك الاستراتيجيات والتدابير وفقاً لظروفها وإمكانياتها وحاجاتها.

ويمكن تلخيص الإستراتيجيات والتدابير المقترحة على النحو التالي:

● على المستويات العليا:

- ضرورة اتخاذ قرار سياسي على أعلى المستويات لتحقيق المساواة التامة بين الجنسين في كافة المجالات دون تمييز من أي نوع، واعتماد خطة عمل ذات خطوات محددة لتغيير كافة الظروف التي تعرقل تقدم المرأة، والتي تضعها في مرتبة ثانوية مقارنة بالرجل،

ولتكثيف الجهود التي تكفل مشاركتها بفعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي عمليات اتخاذ القرار ورسم السياسات، ولتوفير الموارد اللازمة لسد الاحتياجات.

◉ في مجال التشريعات:

- مراجعة كافة القوانين والتشريعات واللوائح لحذف جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي لا تزال موجودة، بحيث تمنح النساء حقوقاً متساوية لتلك الممنوحة للرجال، كقانون الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات، وقانون الجنسية، ونظام الجوازات، والضمان الاجتماعي، الخ.

- سن التشريعات الرادعة التي تحمي الطفلة والمرأة من كافة أنواع العنف الجسدي والمعنوي الذي يقع عليهما في الأسرة أو في مواقع العمل أو في المجتمع، بما في ذلك ختان الإناث، والزواج المبكر للفتيات، وعمالة الفتيات الصغيرات التي تحرم الفتاة من حقوقها التربوية والنفسية وتحملها أعباء فوق طاقتها.

- سن التشريعات لاعتبار العنف الأسري جريمة ضد المجتمع بكامله يرتبط بالحق العام لا بالحق الخاص، والتشدد في تطبيق القوانين التي تحمي المرأة، وضمان معاقبة الذين يتجاوزونها.

- العمل على توعية المرأة بحقوقها القانونية وافساح المجال أمامها للمشاركة في صياغة القوانين واللوائح الجديدة، خاصة تلك التي يمكن أن تؤثر عليها.

◉ في مجال اتجاهات المجتمع التقليدية نحو المرأة والتي تعتبر من أبرز العقبات التي تعرقل نهوضها، لا بد من العمل على:

- تكثيف الجهود لتعديل اتجاهات المجتمع التقليدية نحو المرأة، بمشاركة كافة المنظمات الثقافية والاجتماعية والمهنية، وتوعية الآباء والأمهات بأساليب التنشئة السليمة والمعاملة المتساوية بين الجنسين، نظراً لأن الأسرة هي الخلية الأولى التي تعمل على نقل القيم والتقاليد الإيجابية منها والسلبية، بحيث يتحقق الانسجام والاتساق والتناغم بين كافة المتعاملين مع الأطفال والمراهقين - فيعامل الذكور والإناث على قدم المساواة في الأسرة والمدرسة والمجتمع، كي لا يحصل أي ارتباك لدى هؤلاء، وتتعدّل النظرة الجامدة إلى أدوار كل من الجنسين، ويزداد الوعي الاجتماعي بقدرات المرأة وحقوقها الكاملة في التعليم والعمل والمساهمة في كافة أوجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى كافة المستويات، ويتغير موقف الرجل السلبي من العمل المنزلي وتربية الأطفال، فيساهم جنباً إلى جنب مع المرأة في تحمل المسؤوليات الأسرية، أسوة بمساهمتها في العمل خارج المنزل. ولا بد في هذا الصدد من محاربة الأفكار المتطرفة التي استطاعت في السنوات الأخيرة أن تؤثر على قطاعات نسائية كثيرة، وتجعلها تتراجع عما كانت عليه، وتتقبل قيماً مخالفة لعقلانية الدين الذي يحض

على قيم العلم والعمل والتقدم، وذلك بزيادة التوعية الدينية الصحيحة، وتقديم رؤية مستنيرة للإسلام، وإزالة المفاهيم الخاطئة في أذهان عامة الشعب.

- بذل جهود خاصة لتعديل صورة المرأة السلبية عن نفسها، ولتوعيتها بحقوقها وبدورها الحقيقي في المجتمع، وإقناعها بحاجتها للرياضيات والعلوم والتكنولوجيا في حياتها ومستقبلها، وبقدراتها على تعلم تلك المواد وإتقانها وعلى الاضطلاع بأية مسؤولية، وبأهمية مشاركتها السياسية الكاملة وفي اتخاذ القرار بشأن مصير أسرتها ومجتمعها.

◼ في مجال التعليم الذي يعتبر شرطاً أساسياً وحاسماً لتحسين أوضاع المرأة وتعزيز مكانتها وتمكينها من المشاركة في عملية التنمية، أصبح لزاماً:

- التصدي لمشكلة الأمية بشكل جذري، خاصة في المناطق الريفية والفقيرة، وتطوير مراكز تعليم الكبار ومناهجهم، وإشراك كافة الجهات المعنية من حكومية وغير حكومية، وإلزام جميع الأميين والأميات بالعمل على تحرير أنفسهم من الأمية والتشدد في تطبيق ذلك، وفرض عقوبات رادعة على المخالفين، وشن حملة إعلامية حول مشكلة الأمية وخطرها وضرورة القضاء عليها، والعمل في الوقت نفسه على توفير الحوافز الإيجابية لتعزيز دافعية الدارسات وتشجيعهن على الاستمرار بالدراسة. خاصة وأن الدراسات قد بينت أن مكانة المرأة وعملها والعنف المنزلي تتأثر بشكل أساسي بتعليم المرأة الذي يساعد على تغيير الاتجاهات والعادات التقليدية تجاهها.

- سد منابع الأمية بالتشدد بتطبيق قانون إلزامية التعليم في مرحلة التعليم الأساسي، وتحقيق الاستيعاب الكامل لمن هم في سن هذه المرحلة، والتوسع بمشروع المدارس ذات الفصل الواحد في المناطق النائية ذات التجمعات السكانية الصغيرة والتي يقل فيها الالتحاق بالتعليم، وتنفيذ مشروع المدارس المتنقلة لفتيات البادية، واختيار أماكن للدراسة تناسب الدارسات، وجعل مواعيد الدراسة مرنة بحيث تتناسب مع ظروفهن، وإفساح المجال للالتحاق بالمدرسة بغض النظر عن العمر، ومعالجة مشكلة التسرب من التعليم الأساسي كي نضمن التحاق جميع الإناث بالمدارس، خاصة في الأرياف والمناطق الفقيرة، وتوعية أولياء الأمور بأهمية التعليم الأساسي، خاصة للإناث، وتقديم مساعدات مالية وعينية للمحتاجين منهم لتشجيعهم على إحقاق بناتهم بالمدرسة، وإعفائهم من الرسوم الدراسية، حتى يتمكنوا من تحمل عبء نفقات المعيشة الإضافية الناتجة عن التحاق بناتهم بالمدرسة ومن تعويض الدخل الإضافي الذي يمكن أن يوفره لهم هؤلاء لو انصرفوا باكراً للعمل.

- تشجيع الإناث على الالتحاق بالدراسات العلمية والتكنولوجية لتمكينهن من العمل في مجالات غير تقليدية، ولضمان تمثيلهن المتساوي مع الرجال في المراكز الإدارية والمهنية العالية، وإنشاء فروع من الكليات والمعاهد العليا في المناطق النائية لتشجيع الفتيات على متابعة الدراسة، وتوفير خدمات الإرشاد التربوي والمهني، داخل الإطار المدرسي وخارجه، لإطلاع الفتيات على مجالات العمل غير التقليدية، ومتطلبات كل منها، وتشجيعهن على الالتحاق بالدراسات التي تؤهلن لدخولها.

- بذل الجهود لتحسين نوعية التعليم بحيث يؤدي إلى رفع مستوى التحصيل، ويجذب الطلبة ويلبي احتياجات كافة الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية، وبحيث يصبح خريجه أكثر قدرة على التكيف مع متطلبات العمل المتطورة باستمرار. وإعادة النظر بالمناهج الدراسية بحيث تكون واحدة لكلا الجنسين دون تمييز في التخصصات والمواد العلمية والأنشطة اليدوية والحرفية، وتقديم قاسم مشترك في الاقتصاد المنزلي للجنسين لإفساح المجال أمام الرجال والنساء على السواء - كما يحصل في بلدان متقدمة عديدة- للتمكن من تقاسم المسؤوليات الأسرية فيما بعد.

◻ في المجال الصحي الذي يعتبر عاملا حاسما في تمكين النساء من المشاركة بفاعلية في التنمية، تفرض الأوضاع المسجلة ما يلي:

- العمل على زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية بحيث تتمكن من تلبية الاحتياجات الفعلية لكافة فئات المجتمع، خاصة في المناطق الريفية والفقيرة.

- بذل جهود إضافية لرفع مستوى الخدمات الصحية والصحة الإنجابية والوعي الصحي، والتوسع في بناء المستشفيات والمراكز الصحية أو تطويرها، وتوفير التأمين الصحي للفئات المحرومة منه، كربات البيوت والنساء العاملات في القطاع غير الرسمي وفي الزراعة، وزيادة عدد الأطباء والممرضين وتوفير التدريب اللازم لهم، خاصة في الأرياف والمناطق الفقيرة، وتأمين رعاية مستمرة للأمهات أثناء الحمل والوضع وبعد الولادة، لخفض معدلات وفيات الأمهات والرضع والتوسع بالثقافة الغذائية للمرأة، وتوسيع نطاق خدمات تنظيم الأسرة لخفض معدلات الخصوبة والحد من الانفجار السكاني.

- التشدد في منع عادة ختان الإناث نظرا لما لهذه العملية من آثار سلبية جسيمة جسميا ونفسيا واجتماعيا، والعمل على توعية الأهالي بأضرارها بكافة الوسائل المتاحة.

◻ في مجالات العمل ومستوياتها المختلفة، من الضروري العمل على:

- توسيع مشاركة المرأة في قوة العمل، وفتح المجال أمامها للوصول إلى كافة مواقع العمل، بما في ذلك مراكز اتخاذ القرار والأعمال غير التقليدية التي لاتزال تعتبر مخصصة للرجل، وذلك لتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على قدم المساواة مع الرجل. وكذلك التصدي للحملة التي تطالب بعودة المرأة إلى المنزل أو العمل بنصف

دوام والتي من شأنها هضم حقوق المرأة، وإضعاف دورها، وإهدار نصوص الدساتير والقوانين.

- مراجعة قوانين العمل وإقرار نصوص صريحة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء في مجال العمل، خاصة ضد النساء المتزوجات والحوامل والأمهات، بحيث ينلن نصيبهن المتساوي مع الرجل في التعيين والأجور وفرص الترقى، وذلك في ضوء المؤهلات العلمية والمهارات الفردية، وليس بناء على الجنس. والتوعية بأن الأمومة وظيفة اجتماعية يجب أن يتبناها المجتمع ويوفر لها الخدمات المساعدة.

- التوسع ببرامج تدريب النساء مهنيا وإعادة تدريبهن بشكل مستمر لتطوير كفاءتهن وإكسابهن المهارات اللازمة في المجالات الزراعية والصناعية والقطاعات غير التقليدية، ولتمكينهن من مواجهة التطورات المستجدة، من أجل الارتقاء بقدرتهن على المنافسة في الأعمال ذات الأجر.

- خلق مناخ عمل مرن يستجيب لاحتياجات المرأة ولا يؤثر على قيامها بمسؤولياتها العائلية، كتطبيق نظام مرن لساعات العمل، وإتاحة الفرص أمامها للعمل عن بعد خاصة مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، وغير ذلك من إجراءات.

- إعادة النظر بحساب مشاركة المرأة في العملية الاقتصادية بحيث تظهر مساهماتها في إدارة شؤون الأسرة والأعمال المنزلية وفي القطاع غير الرسمي في الحسابات القومية.

- توفير بيانات دقيقة مصنفة حسب الجنس لإجراء تقييم دقيق لبيان أثر برامج التمويل الموجهة للمشروعات الصغيرة على المرأة، للتمكن بالتالي من وضع استراتيجية واضحة للقضاء على فقر المرأة.

☐ في مجال المشاركة في مواقع اتخاذ القرار، من الضروري:

- تمكين المرأة من المشاركة في مواقع اتخاذ القرار في كافة المجالات وعلى أعلى المستويات، وذلك في المجالس التشريعية والتنفيذية والسلطة القضائية وفي النقابات المهنية والعمالية وفي الجامعات والبنوك والشركات والأحزاب، الخ.، وتخصيص نسبة من المراكز لها، كإجراء مؤقت يضمن حصولها على فرص متكافئة مع الرجل، ويفسح المجال أمامها لإثبات ذاتها واكتساب الخبرة والمهارات اللازمة، وذلك ريثما تتعدل الظروف الاجتماعية التي تعرقل مشاركة المرأة. والعمل على تدريب الكوادر النسوية لرفع مهارتهن التنظيمية والإدارية.

- تعزيز دور الإعلام في رسم صورة إيجابية عن مشاركة المرأة السياسية وفي مواقع العمل المختلفة وفي مراكز اتخاذ القرار.

- العمل على توفير الخدمات الاجتماعية الكافية والمناسبة التي تساعد المرأة على التوفيق بين عملها في الخارج ومسؤولياتها الأسرية، كدور الحضنة ورياض الأطفال والمواصلات الخاصة ومطاعم الوجبات الجاهزة أو شبه الجاهزة والأسواق التعاونية والمغاسل

الجماعية، فضلا عن تسهيل اقتناء التكنولوجيا الحديثة المساعدة على العمل المنزلي بحيث تكون أسعارها في متناول الجميع.

◉ في مجال مكافحة الفقر والحد من آثاره، لا بد من:

- اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة مشكلتي البطالة والفقر بتوفير فرص عمل جديدة، وتشجيع القطاع الخاص على توطین المشروعات في المناطق الفقيرة، وتشجيع الصناعات الريفية والمشروعات الإنتاجية بتوفير القروض الميسرة، خاصة للنساء، للقيام بمشروعات مدرة للدخل، وتنظيم المعارض والأسواق لتصريف منتجاتها.

- العمل على زيادة قيمة الدعم المخصص للأسر الفقيرة وللمشروعات المدرة للدخل، وتحسين إدارة الإنفاق، وتعزيز عمليات المراقبة والمساءلة في تقديم الخدمات للمحتاجين، للتأكد من وصولها إلى كافة الفئات المحتاجة لمساعدتها على الارتقاء فوق مستوى خط الفقر.

- تعزيز الجهود المبذولة لتعليم النساء وتدريبهن لإكسابهن المهارات المهنية، وتمكينهن من الحصول على فرص عمل متكافئة مع الرجال، ومن تخطيط وتنفيذ وتقييم مشروعاتهن الخاصة، ومن الاستفادة من الخدمات المالية، حتى يصبحن قادرات على المساهمة في التنمية الشاملة.

- تعزيز التنسيق بين الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني والمتبرعين والمانحين في كافة الجهود المبذولة لمعالجة مشكلة الفقر للوصول إلى أكثر الفئات احتياجا.

◉ في مجال مكافحة العنف الموجه ضد المرأة، يلزم بذل الجهود من أجل:

- توعية المسؤولين وواضعي السياسات والمربين بقضايا حقوق الإنسان وحقوق المرأة، وتوفير تدريب مناسب لكل من يتعامل مع ضحايا العنف من موظفي الأمن والشرطة والعاملين في الميادين القضائية والاجتماعية والطبية، بشكل يجعلهم يعون المشكلة وأبعادها ونتائجها، ويساعدهم على تغيير قيمهم التقليدية، ويمكنهم من تقديم المساعدة الفعالة التي تحفظ للمرأة كرامتها وحقوقها.

- زيادة حملات التوعية التي تستهدف تعديل السلوكيات الاجتماعية التي تنتسّم بالعنف ضد الإناث، وإبراز مدى الضرر الذي يلحقه هذا العنف بهن وبأسرهن وبالمجتمع. فتعديل القوانين وسن التشريعات وحده لا يكفي، بل لا بد من اقتناع المواطنين بها والتزامهم بتطبيقها.

- توسيع الفرص أمام النساء للعمل في مجالات الأمن والقضاء والمحاماة من أجل المساهمة في مساعدة ضحايا العنف من النساء، منعا للإجراج الذي يمنع هؤلاء من الإبلاغ عما يتعرضون له.

- التوسع بإنشاء مراكز استقبال وإسعاف للنساء اللواتي يقعن فريسة للعنف الأسري وإيوائهن مع أطفالهن عندما يتعذر عليهن البقاء في منازلهن، وتوفير الخدمات الطبية والدعم النفسي والاستشارات القانونية المجانية لهن من قبل عمالة نسائية مؤهلة، للتخفيف من آثار العنف، وكذلك خطوط هاتفية ساخنة على مدار 24 ساعة، لتلقي المراجعات والشكاوي من ضحايا العنف من النساء وتقديم المساعدة لهن، والعمل على توفير التدريب والتأهيل الذي يمكنهن من إيجاد عمل مناسب لكسب رزقهن واستعادة استقلالهن المادي والنفسي، وبالتالي استعادة كرامتهن وثقتهن بأنفسهن والاندماج في المجتمع. ومن الضروري الإعلام عن هذه الخدمات بواسطة وسائل الإعلام المختلفة والنشرات والكتيبات.

- توعية المرأة بكافة حقوقها القانونية، عن طريق الندوات والمحاضرات والنشرات ووسائل الإعلام المختلفة.

- إجراء دراسات شاملة ومعقدة حول ظاهرة العنف ضد المرأة تبين أشكال العنف ومدى انتشار كل منها، وأسبابها، ونتائجها، وخطورتها، وأضرارها على المرأة وأسررتها وعلى المجتمع كله.

□ في مجال استخدام وسائل الإعلام الجماهيرية، نظرا للدور الخطير الذي تلعبه في تشكيل الاتجاهات، من الضروري:

- وضع استراتيجية إعلامية تنظر إلى قضية المرأة كجزء لا يتجزأ من قضايا المجتمع، وتهدف إلى تغيير الصور السلبية السائدة في المجتمع، وذلك بتنظيم حملات توعية لمختلف قطاعات المجتمع (الطلبة، أولياء الأمور، العمال، متخذي القرارات، أرباب العمل، الخ.) للقضاء على مظاهر التمييز بين الجنسين، وعلى الأفكار التقليدية، وللتوعية بحقوق المرأة والأوضاع القانونية للأسرة، والتوعية بمفهوم المشاركة الوالدية التي تتطلب مشاركة الأب والأم في تربية الأبناء وتدبير أمور الأسرة.

- العمل على الغاء الصورة السلبية التي تظهر المرأة في مرتبة دولية، وذلك من جميع المواد الإعلامية، وتطوير صور بديلة تظهر أدوارها الإيجابية وإسهاماتها في مختلف مجالات النشاط السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كالسعي إلى التعليم والتدريب واحترام قيمة العمل وتنمية قيم الاستقلال الذاتي والوعي بقضايا المجتمع، والمشاركة في مواقع اتخاذ القرار، وإلغاء الطريقة السلبية التي يتعامل فيها الرجل مع المرأة سواء كان أباً أو اخاً أو زوجاً أو رئيساً أو زميلاً في العمل، وتقديم نماذج من النساء اللواتي نجحن في ميادين عديدة، وفي مجالات غير تقليدية كانت حكراً على الرجال.

- زيادة مشاركة النساء في المواقع القيادية في وسائل الإعلام، وتفعيل دورهن في تخطيط وتنفيذ وتقييم كافة المواد الإعلامية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعدم حصر جهودهن في مجال المرأة والطفل وما شابه.

❏ وفي سبيل زيادة فاعلية الاستراتيجيات والتدابير المتخذة، لا بد من:

- تفعيل دور المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني التي تهتم بقضايا تمكين المرأة، والعمل على بناء قدراتها بتوفير فرص التدريب والتأهيل للمنتسبين إليها، وبناء الشراكات بينها وبين المؤسسات الحكومية، وتخفيف القيود القانونية والإدارية التي تقيد عملها، ودعمها مادياً وفنياً بحيث تتمكن من الإضطلاع بدورها الإيجابي.

- العمل على تحقيق التكامل والتنسيق بين كافة الجهات المعنية بتعزيز دور المرأة، من حكومية وغير حكومية، واستغلال الجهود المادية والبشرية بشكل أفضل. وتنظيم حركة نسائية قوية تعمل كقوة ضاغطة لتحقيق التغيير المطلوب في التشريعات وفي اتجاهات الرأي العام، وتسعى لتوعية المرأة ورفع مستواها التعليمي والصحي والاجتماعي، وتقوية دورها في المجالس التشريعية والتنفيذية والنقابية، الخ.، وتضغط على وسائل الإعلام لتناول قضايا المرأة بجديّة في إطار مشكلات المجتمع.

- إعداد الدراسات والبحوث الميدانية الدقيقة والمعقدة التي تتناول قضايا المرأة بعمامة، والتي تكشف عن مظاهر عدم المساواة المختلفة التي تعاني منها بخاصة، لسد الفراغ الحاصل حالياً في البيانات الدقيقة، ونشر نتائجها لتوعية الرأي العام بها.

- إنشاء قاعدة معلومات تتوافر فيها البيانات الإحصائية والدراسات والأبحاث التفصيلية المعقدة المتعلقة بأوضاع المرأة في مختلف القطاعات، والمعوقات التي تعرقل تقدمها، وذلك للتوصل إلى وضع الحلول المناسبة.

- تدعيم وتوسيع جهود التنسيق على المستويات الإقليمية والدولية، خاصة فيما يتعلق بتبادل المعلومات المتعلقة بتطور تعليم الإناث وعملهن وبالبرامج والأنشطة الخاصة بهن، والإستفادة في هذا المجال من خبرات وإمكانات المنظمات الدولية المهمة بقضايا المرأة.